الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــوم السياسية

فرع: علوم سياسية وعلاقات دولية

تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: بوعبد الله الطيـــب

تحت عنوان

دور الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي:

دراسة حالة : حرب كوسوفو 1999 م

لجنة المناقشة:

د .ميلاس محمد الزين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســـا
د.ملوكي سليمان	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د. بوعيسي حسام الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشـــا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر و تقدير

الحمد والشكر لله من قبل ومن بعد أن وفقني لانجاز هذا العمل , ومن بعده لا يسعني إلاّ أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور ملــوكي سليمـــان لتفضّله بالإشراف على هذه الرسالة، وهو الذي خصّني دوما بكرم عنايته ورحابة صدره وثمين توجيهاته.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

شكرا لكم جميعا

الاهـــداء

إلى من مدّوا أرواحهم جسرا كي نعبر الطريـــــق...
فقدّموا دماءهم الزكيّة مهرا لأغلـــى عروس..
شهـــــداء الجزائـــــر..

إلى التي كلّما فكّرت في حقّ تعبها، أحس أنّني أنكسر ببطء أمام مستحيلات ذلك...
والدتـــــي..

إلى الذي علّمني معاني الحياة الأولى ...وفاض عليّ كبرياءه بحنوه وعطائه..
والـــــدي..

إلى زوجتي ...حبـــا ووفاء
إلى قرّة عيني ...ابني إبراهيم محمد وابنتي آيـــات
إلى شموع عائلتي ...إخوتي وأخواتي
إلى أساتذتي الكرام...
إلى رفقاء درب العلم...
إلى كل من يشاركونني فلسفة الحياة...

لكم جميعا أهدي عملي هذا....

مقدمـــة

لم تكن في الواقع القيادة الأمريكية للعالم (American Leadership For The Word) نتيجة لا للحرب الباردة ولا للنصر المحقق في هذه الحرب، بل أنه أمر ظهر بداية هذه الحرب نفسها وذلك منذ عامي 1944م و1945م .عندما بدا واضحا أن الولايات المتحدة أصبحت تحتل وضعا مهيمنا ومتقدما على جميع الأصعدة .بيد أن الجميع أصبح متفقا على أن نهاية الحرب الباردة عملت على تكريس هذه الوضعية المتقدمة، فقد أصبحت الولايات المتحدة القوة الأولى بلا منازع وصار بإمكانها الإفراد بمقاليد قيادة العالم.

لقد أظهر الأمريكيون إرادة صريحة في اغتنام الفرصة التاريخية التي أسدتها لهم نهاية الحرب الباردة للاضطلاع بدور الريادة وتشكيل العالم حسب الرؤية الأمريكية، وقد عبر الرئيس الأمريكي الأسبق **ريتشارد نيكسون** على هذه الإرادة ببلاغة كبيرة في كتابه" الفرصة السانحة"، حيث قال" :لقد أصبح العالم صورة، يجب ملء فراغاتها بريشة أمريكية."

إن التحولات الجيوسياسية الكبيرة لفترة ما بعد الحرب الباردة ، جعلت– ولا تزال –من أوروبا فضاء جيو استراتيجي على درجة كبيرة من التعقيد، وهو ما جعل إعادة تشكيل وإرساء قواعد "هندسة أمنية جديدة" لأوروبا الجديدة أمر معقد، على آثار نظام الأمن الأوروبي الغربي الذي أقيم في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات لأجل مواجهة التهديد السوفييتي وضمان الاستقرار في القارة العجوز، وقد بني حول الولايات المتحدة التي كان بإمكانها موازنة قوة الاتحاد السوفييتي .ولكن نهاية حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفييتي، أّثر بشكل واضح وجلي على مشروعية حلف شمال الأطلسي والوجود الأمريكي في أوروبا .
إن الهزيمة والنّصر هما اللحظتان الأكثر إثارة في حياة الأحلاف، فالهزيمة تُستعمل للتدليل على أن الحلف غير فعال وأن وجوده لم يعد له أي مبرر، ولكن الأحلاف تنتهي أيضا عندما تحقق أهدافها وذلك لأن النصر يفقدها مبرر وجودها(Raison d'être), فعندما يختفي التهديد يختفي معه أيضا الرباط الذي يشد الدول المتحالفة .وقد عبر واحد من أشهر رؤساء وزراء بريطانيا السيد **هارولد ماكميلان** عن هذه الحقيقة بقوله" :إن الأحلاف تتماسك بالخوف لا بالحب."

وأمام هذه الوضعية، لم يتصور بعض المحللين غير مصير واحد؛ مفاده أن الحلف الأطلسي لن يستطيع البقاء بعد زوال مبرر وجوده الأصلي , ولكن ما حدث هو عكس ذلك .حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت خلق المسوغات والمبررات لبقاء الناتو وتطويره بدلاً من تفكيكه وإلغائه كما استطاعت أن ترسم له إستراتيجية تضمن فاعليته والحاجة إليه بما يضمن استمراره، حيث أن الناتو وفقاً للإستراتيجية الجديدة أصبح يلعب أدواراً أهم من تلك التي كان يمارسها من قبل في ظل الحرب الباردة، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى جعله بالكامل في خدمة المخططات السياسية والإستراتيجية لها، وبما يلبي كل طموحاتها وذلك من خلال استخدامه بما يخدم مصالحها. ولهذا كان من الواضح بان الإستراتيجية الجديدة للناتو في **حرب كوسوفو** ,أبانت عن مدى تأثير الولايات المتحدة على حلف الناتو، واعتبار القوة العسكرية الأداة الرئيسية لضمان هذه الهيمنة، ولذلك فقد تحول الحلف من تنظيم عسكري صرف إلى قوة عسكرية وسياسية عالمية , ومع هذا الوضع الجديد جاءت تحركات حلف شمال الأطلسي لتؤكد الأهداف والوظائف الجديدة. وتبني إستراتيجية جديدة تتماشى والوضع الدولي الجديد.

1 -أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية الموضوع في ما يلي من نقاط :

1 . تزايد اهتمام الباحثين وصانعي القرار بالتكتلات الإقليمية في ظل التحولات البنيوية والهيكلية للنظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة .

2 . توضيح الدور الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حلف الناتو ومحاولتها الحفاظ على مصالحها بوسائل وحجج تتساير مع متطلبات مرحلة ما بعد الحرب الباردة, وبهذا تم تحديد التهديدات الأمنية الجديدة وفق ما جاء به المفهوم الاستراتيجي الأمريكي الجديد.

3 . دراسة أهم الأسباب التي صعدت من الاهتمام الأمريكي بحرب كوسوفو , وكذا ابرز أهدافها .

2 – مبررات اختيار الموضوع :

أ. المبررات الذاتية:

الميل الشخصي نحو هذا الموضوع ذو البعد الاستراتيجي في العلاقات الدولية، والرغبة في معرفة سلوك الحلف الأطلسي وإعادة تكييف وجوده بطريقة تتلاءم مع المجريات الحديثة و أمام التحولات الدولية.

ب . المبررات الموضوعية:

1 . الأهداف والمكاسب التي تحققها الدول الكبرى في إطار بناء الأمن والتعاون الإقليمي.

2 . المكاسب المحققة من طرف الدول الغربية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية من جراء استخدامها للحلف الأطلسي في بؤر التوتر.

3 . خضوع التنظير في العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لمتغير القوة وهذا ما يجعل الوحدات الدولية تتنافس لتحقيق منافع إستراتيجية في إطار مقنن.

3 – إشكالية الدراسة :

بناءا على كل ما سبق طرحه , فإن الإشكالية الجوهرية التي يمكن أن نطرحها تتمثل فيما يلي : **ما طبيعة الدور الأمريكي تجاه منظمة شمال الحلف الأطلسي؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1 . لماذا تدرج الولايات المتحدة الأمريكية الأحلاف العسكرية ضمن سياستها الخارجية ؟

2 . كيف وبماذا تميزت عقيدة حلف الناتو قبل وبعد الحرب الباردة ؟

3 . كيف استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الحلف الناتو في حرب كوسوفو؟

4 – فرضيـات البحث المعتمدة :

تماشيا مع خطوات البحث ، و فيما يتعلق به من تساؤلات يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات :

1 . الدور الفعال للولايات المتحدة على المنظمات العالمية ومنها منظمة شمال الحلف الأطلسي، كانت حتمية لمشروع مارشال لعام 1947 ، و الذي كان له وجهان، وجه إنعاش أوروبا الغربية اقتصاديا، ووجه أخر هو تطويق أوروبا سياسيا.

2 . إن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للحلف الأطلسي في بؤر التوتر هي فكرة عملية، وذات فعالية في رسم مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في العالم.

3 . من الناحية الإستراتيجية هناك منفعة أساسية تعود على أمريكا من دعمها لاستقلال كوسوفو.

5ـ حدود المشكلة :

ا . الإطار الزمني : قمنا بتحديد موضوع دراستنا وفق إطار زمني، الغرض منه هو حصر و تركيز نطاق الدراسة ، وهذا منذ تاريخ انتهاء الحرب الباردة، وبوادر قيام النظام الدولي الجديد حتى قيام حرب كوسوفو 1999.

ب . الإطار المكاني : دراسة حالة كوسوفو باعتبارها موقعا استراتيجيا ما جعلها محط أنظار الكثير من القوى , خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى إقامة إمبراطوريتها الكونية والهادفة إلى تحطيم كل القوميات وتشتيت القوى المنافسة.

6 ـ مناهج الدراسة:

إن مجمل الاعتبارات المتعلقة بالطبيعة الأنطولوجية المركبة لهذه ا لدراسة، تجعلنا نعتمد أساسا منهج التحليل النسقي (Systemic Analysis Aproach) القائم على مقاربة تحليل النظم والتي تنطوي على دراسة مجمل التفاعلات التي تحدث بين نظام ما وبيئته العامة، من خلال افتراض وجود علاقة تفاعلية مستمرة ومتبادلة تتم في إطار عملية دائرية من نوع التغذية المرتجعة . هذا المنهج يمكننا من تبيان قدرة وكفاءة نظام ما في الاستجابة للمتغيرات التي تنطوي عليها بيئته الحركية العامة، وتُفرض عليه من الداخل أو الخارج . فمع أن النظام يفترض وجود التوازن، إلا أنه لا يعني بالضرورة الاستقرار بل قد يكون في إطار عملية التغير، وهذا ما يسمى بالتوازن المتحرك الذي يحدث عند عملية الانتقال من وضع إلى وضع آخر، تماما كما حدث مع نهاية الحرب الباردة . كما أن التحليل النسقي يستوجب معالجة سلسلة من البيانات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة وغير المترابطة والتي يفترض أن تفاعلا سيجري بينها، بمعنى أن أي تغيير يجري على متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى إحداث تغييرات في عدد آخر من المتغيرات يستوجب رصدها وتحليلها ,وبالإضافة إلى منهج التحليل النسقي، تعتمد هذه الدراسة على منهج التحليل البنيوي–الوظيفي الذي يتيح

التعرف على أطر وكيفية تأدية نظام ما لوظائف محددة . هذا المنهج يفترض وجود نموذج سلوكي يجعل النظام يؤدي وظيفته بشكل ملائم, ولهذا قمنا باستخدام المقاربة السلوكية , لكون الموضوع يتعرض إلى سلوك الوحدات الدولية (الحلف الأطلسي) تجاه أزمة دولية (حرب كوسوفو).

7 ـ الإطار النظري :

ـ الفيدرالية العالمية لستراوس هوبيه (straus huppe) :

في عام 1957 أعاد **هوبيه** في مجلة **اوربيس** موضوع رسالته للدكتوراه " توازن الغد" ,حيث كتب أن الأمر يتعلق بالولايات المتحدة التي تريد توجيه العالم تحت قيادتها في غضون جيل واحد. بالنسبة له ,الدولة الوطنية هي ابتكار شنيع للأيديولوجية الفرنسية وهي القوة الأكثر رجعية في القرن ال20 لم تنتج إلا العنف والديكتاتوريات .كما يرى انه في نفس الفترة شهدت صراعا بين السلطة الفيدرالية و القومية والوطنية كمبادئ ومعايير منظمة للسياسة الدولية. ويرى أن أمريكا هي الواضعة الحقيقية لمبدأ القوة الفيدرالية. كما تنبأ **هوبيه** في 1957 بفوز وانتصار الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد السوفياتي بفضل تفوق نظامها .فالحكم الأمريكي سيصبح عالميا, ويرى **هوبيه** أن الفيدرالية الأمريكية تتكون من ثلاث عناصر:

1 / مركزها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مع مراقبتها لنصف الكرة الغربي ومنطقة الهادي

2 / التحالف الأمريكي ـ الأوروبي

3 / قيادة الأمم المتحدة

ويرى كذلك أن منظمة حلف شمال الأطلسي تمثل مسار الفيدرالية العالمية ,ومهمة الشعب الأمريكي هي دفن الدول الوطنية (قومية) .بهذا يكتمل النظام العالمي الجديد ويرى أن روح الانفتاح والقبول لدى الأمريكيين جعلتهم قادرين على أن يكونوا مهندسي إمبراطورية بدون امبريالية , ويمكن استخدام الثقافة الانجلوساكسونية كجسر مثالي بين الثقافات القديمة والثقافة العالمية الجديدة التي يجب أن يبرز وتظهر, والقومية المتعارف عليها ستصبح من الآن لمائة سنة مهملة ,وكل الدول سوف تعرف سلطة عالمية واحدة.

8 ـ خطة الدراسة :

قمنا بضبط خطة تتشكل من ثلاثة فصول , يبحث الأول منها الإطار النظري و المفاهيمي وينقسم إلى مبحثين , فأما المبحث الأول فانه يدرس نظرية الدور أما المبحث الثاني فانه يستعرض بعض المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية , بينما يتناول الفصل الثاني السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة وينقسم إلى ثلاث مباحث , فأما المبحث الأول يتناول الخلفية الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية, أما المبحث الثاني فيستعرض أهم التعريفات والمؤسسات والمحطات التاريخية للحلف الناتو, وكذا مراحل تطوره من الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية الذي تم إرساءه بعد نهاية الحرب الباردة . كما يستعرض المبحث الثالث المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي في المنظور الأمريكي..نحو أداة متكيفة مع بيئة إستراتيجية متحولة. أما الفصل الثالث يتعلق بتوظيف الولايات المتحدة الأمريكية لحلف الناتو واختيار نموذج الدراسة حرب كوسوفو , والتي مثلت التحدي الأكبر لتماسك حلف الناتو، خصوصاً إذا أخذنا في الحسبان أنها تضمنت استخدام القوة ضد دولة ذات سيادة في غياب أي تفويض محدد صادر من مجلس الأمن الدولي. كما أن تلك الحملة تزامنت مع الذكرى الخمسين لتأسيس الحلف .

9 ــ أدبيات الدراسة :

إن موضوع السياسة الخارجية الأمريكية وكما سبق ذكره يحظى بمتابعة ودراسة العديد من المهتمين والمختصين لما لهذه السياسة من ميزات وسمات وتأثيرات على المستوى الدولي خاصة في السنوات الأخيرة وما أضحت تثيره هذه السياسة من جدل ونقاش حول مختلف العوامل والفواعل المسؤولة عن صنعها وصياغتها وتنفيذها ولذا فقد تطلب إنجاز هذا العمل الاستناد إلى مراجع وأدبيات اهتمت بهذا الموضوع عموم وبالسياسة الأمريكية تجاه حلف الناتو على وجه الدقة ، فقد حاولت أن أجمع الأهم منهم ممن أتيح لي مع مراعاة أهمية وقيمة الأكاديميين والمختصين أصحاب هذه المراجع. وبإعطاء عينة منهم يمكن القول بالنسبة لموضوع السياسة الخارجية عموما فقد تم الاستناد إلى :

ـ كتابات ودراسة الدكتور **ناصيف يوسف** حتي بعنوان **النظرية في العلاقات الدولية** بالإضافة إلى كل من **لويد جنسن وكريس براون ومحمد السيد سليم** ،أما السياسة الخارجية الأمريكية

فقد دعم الموضوع بأفكار منظري العلاقات الدولية **ميرشايمر** وآراء كل من **روبرت ليبر** وغيرهم لتغطي عناصر الموضوع ,أما فيما يخص السياسة الأمريكية تجاه حلف ناتو استعنا ب:

ـ دراسة الدكتور **عدنان السيد حسين** بعنوان **التوسع الأطلسي** حيث تناول فيها محاولة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على نظام الدولي , من خلال إبقاء الحلف رغم انتهاء الحرب الباردة , وتوسيعه في المهام من وظائف عسكرية إلى وظائف سياسية واقتصادية , كما استعنا ب:

ـ دراسة الدكتور **مالك محسن العيساوي** بعنوان **الحروب بالوكالة ..إدارة الأزمة الدولية** في الإستراتيجية الأمريكية , حيث تناول الكاتب الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة من خلال دأبها على توظيف المنظمات ولتأكيد هيمنتها لجأت إلى افتعال الأزمات لتستخدمها في تصفية حساباتها مع الدول المناوئة لسياستها ,هذا بالإضافة إلى مذكرات التخرج أبرزها مقولات الرسميين من الرؤساء و المسؤولين ، وبعض التقارير الصادرة عن مراكز فكر وهيئات رسمية مختصة بشؤون كوسوفو.

ومن حيث دراستنا للموضوع نحاول تجاوز حدود هذه الأدبيات إلى الزاوية الدراسة والمتعلقة بدور الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي.

10 ـ صعوبات الدراسة :

إن كل بحث لا يخلو من صعوبات حيث يتفاوت حجم هذه الصعوبات ومدى تأثيرها ، وأهم ما واجهني منها جزء يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه وجزء بضيق الوقت , بالإضافة إلى عدم وجود المراجع النوعية والدراسات المختصة خاصة منها المتعلقة بشؤون كوسوفو, وخلو مكتباتنا منها لعدم الاهتمام بهذه المنطقة وبالتالي اللجوء إلى المراجع باللغات الأجنبية والتي تخلق بعض الصعوبات كعدم سهولة الحصول عليها من جهة ومشاكل الترجمة والنقل إلى اللغة العربية وما يستغرقه ذلك من جهد و وقت من جهة ثانية.

الفصل الاول:
الإطار النظري والمفاهيمي

لقد عرف الفكر الغربي في السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية النهج الإيديولوجي الذي يفترض أن السياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية، فتصنف السياسات الخارجية على أنها عدوانية واستبدادية أو ديمقراطية ومحبة للسلام، وهكذا ظلت تهتم بقضايا الأمن العسكري، وكانت تستخدم المنهج التقليدي القائم على أساس رصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها ،كما وظفت منهج دراسة الحالة ، أي دراسة السياسة الخارجية لدولة واحدة مع التعمق، وهذا الخيار يقدم لنا مجموعة كبيرة من المعلومات الوصفية .

وتحليل السياسة الخارجية يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع كالتوجهات والعوامل المؤثرة في صياغة أهداف السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الوسائل ومختلف الأدوار التي تلعبها الدولة في سلوكها الخارجي.

وقد عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة على مختلف المستويات شانها شان بقية فروع العلوم الاجتماعية ، فقد شملت هذه التغيرات المستوى التنظيري للسياسة الخارجية ومستوى الموضوعات والأجندات التي أصبحت تطرح على السياسة الخارجية.

سنحاول من خلال هذا الفصل أن نوضح جملة من المصطلحات والمفاهيم والنظريات الرئيسية المتعلقة بالإطار العام لموضوع هذه الدراسة، وهي في اعتقادنا خطوة منهجية أساسية في أي بحث علمي.

المبحث الاول : اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية

تخضع عملية تحليل السياسة الخارجية لمستويات ثلاثة : وصف، تفسير، وتنبؤ نظرا لتعدد أطرها(سياسية، اقتصادية، أمنية، ثقافية، اجتماعية) , وأبعادها وأولوياتها وأهدافها واختلاف مضمونها (سلمي، تعاوني، تكاملي، صراعي، عدواني، تدخلي...).الأمر الذي يفرض منهجا تحليليا أكثر دقة وقدرة على الإلمام بمجمل الأبعاد والمستويات والمضامين وتبيان اكبر المتغيرات أثرا وتحكما في عملية صياغة وأداء سياسة خارجية لدولة ما. ويظهر اقتراب الدور كمنهج تحليلي يعتمد على مجموعة قواعد منطقية ، أدوات تحليلية ومفاهيمية ومنطق توافقي يجمع بين أطروحات أكثر من نظرية، لذا فان هذا المبحث يقوم على تقديم الإطار النظري الممثل في اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية بما يتطلبه من تعريف للاقتراب وتناول مبادئه النظرية ومجموعة المفاهيم المرتبطة به وادواته ، مع تناول المسار المحدد لمنهجية تحليله لعمليات السياسة.

المطلب الاول : ماهية الدور

يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك السياسي للدول في ميدان السياسة الخارجية ،حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي .فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوارا أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية[1].

يرجع ظهور اقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا، حيث كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل الحياة الاجتماعية والمجتمع عامة من خلال تصور قائم على أن الإنسان يقوم بأدوار في المجتمع، ويصف **"بروس بيدل"** نظرية الدور" : **بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوك الذي يميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها** "

[1] سفيان صخري، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** ،ج1 ، جريدة اليوم الجزائرية ،عدد 2774 ,25 مارس 2007 .ص 8

نظرا لتنوع تطبيقات نظرية الدور في علم الاجتماع فقد اشتملت على عدة مداخل تحليلية شملها **بيدل** في خمسة مداخل:

1. المدخل الوظيفي :وتفهم الأدوار على ضوئه على أنها ا التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف وتفسر السلوكيات وفقا للحالات الذهنية التي يكونها ا الفرد من خلال المجموعة الاجتماعية.

2. المدخل التفاعلي الرمزي :يرتكز على أداء الفواعل الفردية وتطور الأدوار ومختلف المفاهيم المعرفية التي يدرك من خلالها الفاعلون أدوارهم ويفسرون بها سلوكياتهم.

3. المدخل البنيوي :يركز على البنى المجتمعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج السلوك ،وهذا ما يؤدي إلى الاهتمام بأدوار المجموعات الاجتماعية لا الأفراد.

4المدخل التنظيمي :يركز على الأدوار ضمن النظم الاجتماعية والتي تتحدد وفقا للوضعية الاجتماعية للفرد داخل النظام.

5. المدخل المعرفي :وتهتم بدراسة العلاقة بين توقعات الدور والسلوك من خلال الاهتمام بالظروف التي تؤثر في تحديد التوقعات وأداء السلوك الاجتماعي.

مع النجاح الذي حققه الاقتراب في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدامه في تحليل الظواهر السياسية ، حيث قام **كال هولستي** بكتابة مقال عام1970بعنوان ": تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية ''National role conception in the study of foreign policy''

وأكد فيها على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار الدولة على المستوى الخارجي والذي يحدده مجموعة من العوامل والظروف[1].

كما تناول نفس الموضوع ستيفن وولكرS.WALKERبمقاله المعنون ب": تصورات الدور القومي والنتائج النسقية''و الصادر عام 1979 حيث تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبه بأنها تصورات واضعي السياسات الخارجية" **لمناصب** "دولهم في النظام الدولي، وتشمل هذه التصورات أنواع عامة من القرارات والالتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية.

[1] صخري ، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** مرجع سابق، ص8 .

ليبقى اهتمام الباحث ستيفن ولكر بالموضوع مستمرا حيث قام بجمع كل ما كتب حول اقتراب الدور في كتاب عام 1987 بعنوان نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية. وقد تمحورت أبحاث أصحاب الاقتراب على أسئلة أساسية توصلوا من خلالها إلى عملية ربط أو تأكيد مدى صحة الاقتراب كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية والتي تتمثل في:

1-ماهي مصادر تصورات وادراكات صناع السياسة الخارجية حول ادوار دولهم على المستوى الخارجي؟

2-ما طبيعة الظروف التي نشا وتكون فيها إدراك صانع السياسة الخارجية حول ادوار دولهم على المستوى الخارجي؟

3-ما تأثير عوامل ومحددات السياسة الخارجية على برامج ونشاطات الدولة الخارجية؟

4 – ما مدى توافق البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج[1]؟

يكتسي اقتراب الدور أهمية بالغة في تحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، نتيجة أن لمفهوم الدور بعد سيكولوجي بالدرجة الأولى يتعلق بالمنظومة الإدراكية والمعرفية لصانع السياسة الخارجية[2] .وهذا ما يتطابق ومميزات صناعة السياسة الخارجية في دول العالم الثالث التي إنما هي نتاج تصورات وادراكات صانع القرار وليس نتاج منطق تشاركي يخضع لقواعد موضوعية[3]،خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإقليمية للدول المتوسطة القوة أو التي تمتلك مقومات السيطرة الإقليمية وهنا تظهر مقولة الرئيس المصري جمال عبد الناصر حينما يقول:

"أتصور دائما انه في هذه المنطقة هناك دور يتجول باحثا دون جدوى عن بطل يلعبه ... إننا نحن ونحن وحدنا بحكم وضعنا الذين يمكن أن نلعب هذا الدور[4]".

---

[1] صخري ، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** مرجع سابق، ص8 .

[2] عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2007) ص35

[3] بهجت قرني وعلي الدين هلال ،**السياسات الخارجية للدول العربية** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002) ص30

[4] محند برقوق، **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية** (ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل وضغوطات الخارج ، من تنظيم قسم العلوم السياسية لجامعة الصديق بن يحي – جيجل، أيام 5 و6 نوفمبر2007)

المطلب الثاني : ادوار السياسة الخارجية

اقتضى التطبيق العملي لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة على مستوى النظام الإقليمي سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الإمكانيات أو المكانة أي الأدوار التي ينبغي على الدولة أن تؤديها، أو الأدوار التي تطمح الدول لتأديتها ويمكن حصر مجمل هذه الأدوار في:

I . الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة[1] :

تبرز في دور المستقل النشيط صانع التنمية الداخلية ودور حامي السيادة.

1 . المستقل النشيط Active Indepandent: يدور حول مفهوم الاستقلال الوطني من خلال تطبيق سياسة خارجية فعالة قائمة على خدمة المصالح الوطنية عن طريق إتباع برنامج نشيط لتكثيف وتنويع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع كافة الوحدات الدولية دون استثناء.

2. صانع التنمية الداخلية :يتبادر إلى ذهن صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة أو وظيفتها الأساسية هي التنمية الداخلية وألا تنغمس في الشؤون السياسية الدولية إلا وفق ما تقتضيه حاجتها التنموية.

3 . حامي السيادة :يعتقد صانع السياسة الخارجية أن وظيفته تنحصر في حماية دولته وضمان سلامة ترابها الوطني من أي عدوان خارجي ويرتبط عادة هذا الدور بالدول التي تعيش حالة اللااستقرار وفقدان الإحساس بالأمن[2].

II . الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ والسلام:

تتبنى الدولة في سياستها الخارجية مجموعة من الأدوار المتعلقة بتحقيق مبادئ سامية مكرسة للسلام العالمي ولخدمة الإنسانية ونجد منها[3] :

1 . المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر Leberation Supporter

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة :مكتبة النهضة، ط 3 , 1999) ص 11

[2] Ulrich Krotz , **National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared , (**Harvard University : Minda de Gunzburg Center for European Studies,2000) p.5-6

[3] صخري ، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** مرجع سابق، ص8 .

تشعر الدول التي عانت من تجربة استعمارية قاسية أو خاضت حربا من اجل التحرر تشعر عادة بمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة، فتقوم بتقديم مساعدات ذات طبيعة غير محددة لحركات التحرر وتأييدها معنويا دن التزام رسمي واضح.

2. الوسيط Mediator : إن وزن ومصداقية بعض الدول على المستوى الإقليمي أو الدولي يؤهلها على القيام بدور الوساطة والتوفيق بين الوحدات الدولية المتنازعة.

3صانع السلام Peace Maker : تشعر الدولة بأنه يقع على عاتقها مسؤولية مثالية اتجاه العالم الخارجي تتمثل في دعم وإرساء السلام[1].

4 المساعد على التنمية Developer : فصانع السياسة الخارجية يتصور وجود مسؤولية تقع على عاتق الدولة تتمثل في مساعدة الدول المتخلفة على تحقيق التنمية

5 الموازن الدولي Balancer International : يتصور صانع السياسة الخارجية ان لدولته مسؤولية في حفظ التوازن القائم على المستوى الإقليمي أو الدولي وهذا الدور لا يترتب عليه مسؤولية إلا عندما يتهدد التوازن.

III –الأدوار الاقليمية:

ترتبط بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الاقليمي سواء في تعاملها مع النظام الاقليمي ككل او في تعاملها الثنائي مع دول الاقليم كل على حدى :

1. الحليف المخلص Faith Fullally : يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية ومن هنا يصبح حليفا مخلصا.

2. الزعيم أو القائد الإقليمي Regional leader : بحكم القوة المادية أو ثقل ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول الأخرى التي تنتمي إلى المنطقة نفسها تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذي تنتمي إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة.

3 . المدافع الإقليمي Regional protector : يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فيا دولته من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

[1] محمد السيد سليم، **ثورة يوليو والدور الخارجي المصري، السياسة الدولية**، عدد 164 ، يوليو 2002 ، ص 15 .31

4. قائد التكامل الإقليمي : يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه الدولة في دولة واحدة.

5 . نموذج الهيمنة الإقليمية Regional hegemony[1] :ينسب هذا النموذج الى دفيد مايرز الذي يتناول مفهوم الهيمنة الإقليمية ويحدد فيه خمس ادوار تصب حوله:

أ- المهيمن الإقليمي Regional Hegemonos :تمتلك هنا الدولة قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي بحيث يصبح تابعا لها توجهه كما تشاء.

ب-المتطلع إلى الهيمنة Aspiring Hegemonos : في هذه الحالة نجد أن الدولة تسعى إلى امتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي.

ت-المهيمن المحتمل Patential Hegemonos : وهو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على الإقليم الذي تتواجد فيه مستقبلا وذلك بالتغلب على جيرانه من القوى الإقليمية الكبرى، مع ضرورة توافر إدراك قوي بنفسها كقوة إقليمية كما يفترض هولستي[2].

ث-المساوم Bargaine : وهو الفاعل الثاني في النظام الإقليمي المعرض للهيمنة وهي دولة تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة ، وفي حال تعدد المساومين فان الأمر سيكون بشكل ترتيبي مساوم أول، مساوم ثاني...

ح . الموازن : يتمثل دور الدولة أو عدد من الدول هنا في احتلالها منطقة وسطى من دائرة الهيمنة أين بين الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة والدولة المساومة فهي قوة فاعلة لكن محايدة وهي عرضة للإغراء المستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف. بالإضافة إلى ما سبق يقوم الدور الخارجي للدولة على عدة أبعاد أهمها:

1-يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مركزا متميزا في السياسة الدولية نتيجة الوظيفة التي تقوم بها تبعا لدرجة نفوذها.

2-يستند صانع السياسة الخارجية في ضبط حركية دولته على حجم نشاطها على الساحة الدولية والذي يخضع لطبيعة الدوافع الأساسية سواء أكانت تعاونية أو صراعية.

---

[1] دندان ،مرجع سابق ، ص37

[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**, (القاهرة : مركز الدراسات السياسية,ط1 ، 2002) ,ص51

3–نتيجة لممارسة الدور يمكن لصانع السياسة الخارجية توقع حجم التغير المحتمل في السياسة الدولية[1].

كما يتسم دور الدولة بخصائص جوهرية لابد من أخذها بعين الاعتبار[2] :

1 . أن الدور ليس مجرد تصور يقدمه صانع السياسة الخارجية بل يرتبط أساسا بتجسيده على ارض الواقع عن طريق الممارسة.

2–مفهوم الدور يشمل أيضا تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه الرئيسيون في الساحة الدولية وذلك بغية الاستفادة من ذلك في تعامله معهم.

3–من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في آن واحد وهذا مرتبط بمدى وحجم تأثيرها.

4– من الممكن أن يرتبط دور الدولة بالمستوى الذي توجد فيه إقليمي، عالمي

5–تتفاوت درجة الأدوار الخارجية للدولة طبقا لدرجة "التدخل "في الشؤون الدولية وطبقا لمضمون الدور، فقد يتضمن الدور دورا تدخليا نشيطا أساسه السعي النشيط لتغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري كدور قاعدة الثورة مثلا.

6–يجب أن يكون اهتمام الدولة بالدور الخارجي منعكسا على الأمن القومي للدولة بمعناه الشامل.

[1]Kal. J .Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy. International Studies Quarterly 14, no.3, November1970, p.233-309

[2] سليم، ثورة يوليو، مرجع سابق ،ص17 .

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لتحليل السياسة الخارجية

تقتضي عملية تحليل السياسة الخارجية التركيز على مجموعة من المفاهيم لها اثر فعال في تشكيل موقف من المواقف الدولية يمكن من خلاله لعب دور في توجيه مسار السياسة الخارجية.

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

الفرع الأول : تعريف السياسة الخارجية

إن الدارس لموضوع السياسة الخارجية تواجهه بعض الصعوبات خاصة تلك المتعلقة بوضع تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية ويمكن ذكر مشكلتين رئيستين:

-أن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها،وتؤثر بشكل مباشر عليها وبالتالي فإعطاء تعريف لمفكر يذكر الأهداف و يهمل الوسائل يجعله محل نقد ،وهكذا... .

-اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهاته المدارس وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية ، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي،ومع ذلك يمكن إعطاء التعاريف التالية :

يعرفها **روزنو** على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة [1].

وتعرفها مجلة السياسة الخارجية الأمريكية على أنها مجموعة الأهداف السياسية التي توضح كيف أن هذا البلد سوف يتفاعل مع سائر بلدان العالم وهي تصمم لمساعدة الدول على حماية مصالحها الوطنية و أمنها القومي وخدمة الأهداف الإيديولوجية والازدهار الاقتصادي ، وتحدث نتيجة التعاون السلمي مع الدول الأخرى أو من خلال العنف والحروب الاستغلال .

[1] محمد السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية**،(ط2،بيروت:دار الجيل،2001)،ص11.

وهي أيضا مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف و ادراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية و الظروف الإستراتيجية والتي تميز الدولة في السياسة الدولية و المتأصلة في التقاليد و الطموحات الكبرى للمجتمعات .

و كتعريف أكثر شمولا يمكن القول أن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة الأهداف و الأولويات و الإجراءات والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها.

الفرع الثاني : علاقتها بالمصطلحات الأخرى

ـ **السياسة الدولية** : تستعمل لتحديد تلك التفاعلات بين الأطراف الفاعلة من الدول عبر حدود الدول التي لها محتوى وطابع سياسي محدد هذه التفاعلات تتولى معالجتها الحكومة أو ممثلوها وتستخدم دولي بدلا من ما بين الدول لان هذه الأخيرة لها معاني مشوشة تختلط بالفدرالية والاتحادات الفدرالية وبالتالي فالسياسة الدولية معنية بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف وحدات ومكونات المجتمع الدولي بينما السياسة الخارجية تعنى بالأفعال وردود الأفعال الناتجة عنها.

ـ **الإستراتيجية والدبلوماسية:** قام الباحث الفرنسي **ريمون ارون** بإرساء بناء فكري ناقش من خلاله كلا من متغيري الإستراتيجية والدبلوماسية باعتبارهما دالة لوحدة السياسة الخارجية وأنهما وجهان متكاملان لفن السياسة وفن السياسة هو إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح القومية ومن الثابت أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول لاسيما في وقت السلم أما الإستراتيجية فهي تعني فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب وهذا يعني أن كلا من الإستراتيجية والدبلوماسية يخضعان للسياسة الخارجية والقادة الدبلوماسيون والعسكريون ليسو إلا عمالا لقادة السياسة الخارجية لحساب تحقيق المصلحة القومية .إن الإستراتيجية تعني فن الإكراه أما الدبلوماسية فتعني عن الإقناع وهما وسيلتان لهدف واحد هو إخضاع الآخرين لإرادتنا[1]. وبالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل ايجابي على السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها.

[1] فتحية النبراوي.محمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية**،(الإسكندرية:منشاة المعارف،1985) ص ص465-466

ـ **علم العلاقات الدولية:** إن التمييز بين دراسة السياسة الخارجية ودراسة العلاقات الدولية أمر يمليه الاختلاف في الطبيعة ذلك أن علم العلاقات الدولية يعنى بتفسير الظواهر الدولية ومن ثم الكشف عن الحقيقة الكامنة فيها بينما تقع السياسات الخارجية باعتبارها برامج عمل لا يغير في طبيعتها أن يفيد واضعوها من عملهم بحقيقة الواقع الذي تعمل فيه هذه البرامج وكذلك الحال بكل ما يتصل بوسائل تحقيق الأهداف المثالية في الحياة الدولية كوسائل تحقيق الأمن الدولي بنزع التسلح أو بفكرة الأمن الجماعي وهذه كلها من عمل الفن والتقنية وهذا من اختصاص السياسة الخارجية وليس من شان علم العلاقات الدولية. ومع ذلك فالمدرسة الأمريكية المعاصرة لا ترى حرجا في تمييع الفاصل بين العلم بحقائقه العلمية وبين العمل بفاعلية قواعده وهذا الربط سببه أنهم يعتقدون أن علم العلاقات الدولية علما نفعيا يستهدف الكشف عن حقيقة الظواهر الدولية بهدف وضعها في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية وذلك كان فهم المفكر الأمريكي مورغانتو لموضوع علم العلاقات الدولية وأبعاده فلقد رأينا انه بدا من مفهوم القوة وانتهى بالقول إن العلاقات الدولية هي علاقات قوة تخضع لقانون واحد هو قانون المصالح القومية مستهدفا بذلك أن تعدل الولايات المتحدة الأمريكية عن مثلها القديمة في مجال السياسة الخارجية إلى سياسة أكثر واقعية وفعالية[1] ، أي أن تسعى إلى التوسع وإظهار قوتها بدلا من الحياد .

ـ **السيادة** : إن السيادة هي المساواة بين الدول أمام القانون الدولي العام بغض النظر عن الاختلافات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وهناك علاقة كبيرة بين السياسة الخارجية والسيادة فالدولة التي لا تملك سيادة تامة لا تمارس سياسة خارجية محبذة ومعينة وعمليا كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة كما أن الدول القوية تسيطر على السياسة الخارجية للدول التابعة لها .

إن هناك مجموعة عوامل أثرت بشكل مباشر على استقلالية السياسة الخارجية أهمها:

ـ الاعتماد المتبادل وارتباط الدول في إطار تحالفات وتكتلات والالتزام ببنود التحالف يقيد مجال السياسة الخارجية .

[1] محمد طه بدوي.ليلى أمين مرسي،**مبادئ العلوم السياسية**،(الإسكندرية:الدار الجامعية،1998)ص ص419-420

ـ الضغوط التي أصبحت تمارسها المنظمات غير الحكومية والتي تعنى بنشر الديمقراطية وحماية حرية التعبير وحقوق الإنسان خاصة على دول العالم الثالث،بالإضافة إلى الخوف من الإجراءات الردعية (تراجع تركيا عن حكم الإعدام الصادر بحق أوجلان بضغط من أوربا).

ـ **السياسة الداخلية** : إن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية وبالتالي فعندما تكون السياسة الداخلية مستقرة ومنسجمة فان ذلك ينعكس مباشرة على استقرار وانسجام السياسة الخارجية كما أن التأثير متبادل بين السياستين فالسياسة الداخلية لها قابلية الانتشار والتوسع حتى خارج إقليم الدولة كظاهرة الإرهاب كما أن وضع النظام الدولي يؤثر بشكل مباشر على الوضع الداخلي إما سلبا أو إيجابا ، كامتداد الأزمات الاقتصادية الدولية إلى المجتمع الداخلي وذلك بفعل عولمة الاقتصاديات والثورة الهائلة للمعلومات والاتصالات .

كما يظهر التداخل في أن وضع أهداف ومعالم السياسة الخارجية لا يخرج عن دراسة فاحصة ومعمقة للإمكانات والأوضاع الداخلية أي تكييف الأهداف مع الوسائل المتوفرة . ويفترض محللو السياسة الخارجية أن الدولة كمؤسسة اجتماعية تتواجد ضمن بيئتين الأولى داخلية تتكون من الهيئات المتواجدة داخل الإقليم المسيطر عليه والثانية خارجية مكونة من بقية الدول وتفاعلاتها معا والدولة تسعى للتأثير في كلا البيئتين بسياستين مختلفتين ففي الحالة الأولى الدولة لها القدرة على التحكم في مجرى الإحداث لأنها تمتلك السلطة والوسائل لكن دوليا لا توجد أي دولة بهذه الوضعية[1].

المطلب الثاني: مخرجات السياسة الخارجية

الفرع الأول: الأهداف

إن هناك ثلاث معاير لتصنيف الأهداف في السياسة الخارجية:

- القيمة المتعلقة بالهدف وبالتالي درجة الالتزام بتحقيقه
- عامل الوقت المخصص لخدمة الهدف
- نوع المطالب التي يتوجب تحقيقها في النظام الدولي أو الإقليمي للدولة لخدمة الهدف ومن ثم يمكن تصنيف الأهداف إلى :

[1] CHRIS BROWN,**understanding international relations** (2nd ed, LONDON,palgrave publishers,2001),P75

ـ **فئة الأهداف المحورية:** والتي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والأمن القومي للدولة ، ولهذه الأهداف أهمية قصوى وبالتالي توظف لها كافة الإمكانات والوسائل للحفاظ عليها

ـ **فئة الأهداف المتوسطة:** وهي التي تفرض إحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة والالتزام بهذه الأهداف جدي وطبيعي من قبل الدولة بالرغم من أنها لا توازي فئة الأهداف المحورية ومن بينها بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية ولعب دور كبير في المحيط الخارجي وخدمة المصالح العامة للدولة[1] ،وهي أهداف متغيرة وترتبط بقضايا معينة وينتهي دورها بانتهاء موضوعها والمثال دول الخليج كانت مساندة للعراق وغير معادية لإيران في الحرب بينهما ولكن بحل النزاع عادت العلاقات إلى طبيعتها.

ـ **فئة الأهداف بعيدة المدى:** وهي الأهداف التي توضع نتيجة خطط مدروسة لتحسين الأهداف الكبرى لدولة ما والتي تعكس تصورا فلسفيا أو عاما عند دولة معينة لمحيطها، ولا تقوم الدولة عادة بشحن كامل طاقتها وإمكاناتها لخدمة هذه الأهداف وتمثل هذه الأهداف تصورا معينا لبنية النظام الدولي أو لنظام الإقليمي المباشر (أوربا موحدة)، ويمكن إضافة أهداف أخرى كزيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة والدفاع عن الإيديولوجية والعمل على نشرها في الخارج، وأهداف ثقافية كالدفاع عن التراث الثقافي والمحافظة عليه[2] ، وهذا نظرا للدور الكبير الذي أضحت تلعبه العوامل والأبعاد الثقافية والحضارية في التأثير على سلوكيات وتوجهات الدول.

الفرع الثاني: الوسائل

عند تنفيذ السياسة الخارجية تبرز عدة مشاكل من بينها مدى التطابق بين المستويين النظري والعملي وعند اختيار الوسائل هل نلجأ إلى الوسائل السلمية أو العنفية أو نستعمل الاثنين معا كما أن حجم الهدف يحدد حجم الوسيلة وكذلك طبيعة الظروف الدولية والداخلية ويمكن اختصارها فيما يلي:

---

[1] ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**،(بيوت:دار الكتاب العربي،1985)ص175

[2] يوسف عبد الرحمان بن حارب،**السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**،(الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،1999)ص48

- **الدبلوماسية:** تعتبر من أقدم الوسائل في ممارسة وتنفيذ السياسة الخارجية سلميا وهي وظيفة تقوم بها السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الخارجية ويمارسها الموفدون إلى الدول ، وهي الطريقة المفضلة والمثلى للتعامل في الظروف العادية وتساعد على إدارة المفاوضات .وتاريخيا قبل الحرب العالمية وما بين الحربين كانت الدبلوماسية السرية هي السائدة وهي القائمة على الاتصالات غير العلنية ولا يسمح للطبقات الصغرى بالاطلاع عليها لكن بعد الحرب العالمية الثانية تطورت الدبلوماسية بشكل كبير وأصبحنا أمام الدبلوماسية المفتوحة أو العلنية فأضحت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية مثلا لا تعترف بالاتفاقيات السرية وغير المدونة لديها وأثناء الحرب الباردة عملت على منع الحروب والصدام خاصة بين القوى النووية الكبرى وساعدت على تسيير المفاوضات المتعلقة بنزع ومراقبة والحد من انتشار الأسلحة النووية وهكذا تعتبر الدبلوماسية من أهم الوسائل المطبقة في مجال السياسة الخارجية،خاصة بعد ظهور ما يعرف الدبلوماسية الوقائية .

- **القوة العسكرية:** وتستعمل عادة في حالات خطرة تتعلق بتهديد الأمن القومي للدولة وذلك بعد فشل كل المساعي الدبلوماسية والسلمية وقد أصبحت تستعمل على نطاق واسع خاصة من الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وتدخلاتها الأخيرة في كل من أفغانستان والعراق بحجة حماية أمنها القومي وردع الجماعات التي تهددها وأصبحت تستعمل ما عرف بالحرب الوقائية ،وقد تستعمل القوة العسكرية في حدود ضيقة لان تجاوز الحدود قد تنجر عنه نتائج سلبية خاصة في العصر النووي،وهناك اتفاقيات تبين حدود التدخل ومثال ذلك في إطار المادة 51من ميثاق الأمم المتحدة والمتعلقة بحق الدفاع الشرعي عن النفس وماعدا ذلك في الحقيقة هو استعمال غير قانوني للقوة.

- **الوسائل الاقتصادية:**إن العامل الاقتصادي أصبح من أهم ميادين المنافسة بين السلوكيات الخارجية للدول وازدادت أهميته بفعل الاعتماد المتبادل ،وهكذا فبعد نهاية الحرب الباردة تراجع العاملين الإيديولوجي والعسكري في مقابل تعاظم دور العامل الاقتصادي كما دعم هذا التوجه الدور الكبير للشركات متعددة الجنسيات وتعتبر الوسائل الاقتصادية من أنجع وسائل تنفيذ السياسة الخارجية حيث الملاحظ أن معظم النظم الدولية والتكتلات المتعددة الأقطاب ذات طابع اقتصادي ومن جهة أخرى فان الدول تستعمل المساعدات والمعونات الاقتصادية للتأثير مباشرة على سلوكيات الدول الأخرى.

- **التجسس وأعمال التخريب:** بالموازاة مع الدبلوماسية العلنية هناك بعض النشاطات الأخرى تقوم بها الدول سرا كأعمال التجسس التي تقوم بها السفارات والتي كان ينظر إليها أنها تشوه الوظيفة الدبلوماسية لكنها اليوم أصبحت عادية ولا تنكرها السفارات فكثير من السفارات لها ملحق عسكري ، وقد تخرج عن إطارها العادي إذا استعملت لتحضير بعض أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما أما أعمال التخريب فهي كل النشاطات التي تقوم بها دولة أجنبية لأجل تنظيم الجماعات المعادية للنظام وقد تصل إلى مساعدة هذه التنظيمات على القيام بالانقلابات ،وقد أصبحت وسيلة مفضلة للدول الكبرى للتغيير السياسي والتعديل الاقتصادي في الدول النامية.

- **الدعاية** : تعتبر وسيلة مكملة أو تحضيرية لاستعمال وسائل اخرى فيما بعد كالدعاية لتدخل عسكري ما،تحاول الدولة من خلالها تشويه صورة العدو وجعله في صورة الخارج عن القانون والشرعية الدولية ،وهي من أهم وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية ودعم النشاط الحكومي ذلك أن الحرب الحالية هي حرب عقول وأفكار وبالتالي من يستطيع التحكم في الدعاية يستطيع السيطرة على تصرفات الآخرين ، والدعاية تحضر لتوجيه الرأي العام حول سياسات خارجية معينة ولتحقيق ذلك تستعمل ترسانة إعلامية كبرى ومثال ذلك الدعاية الإعلامية الأمريكية الكبرى للحرب على العراق من خلال تشويه صورة الرئيس العراقي السابق والتي استطاعت أن تحشد جانبا من الدعم الداخلي والخارجي للحرب .

المطلب الثالث : صنع السياسة الخارجية

تبدأ عملية صنع السياسة الخارجية عندما يواجه المسؤولون بهذا الصدد موقفا يدخل في نطاق السياسة الخارجية كأزمة دولية مفاجئة تتطلب موقفا إزائها أو سلوك لخصم يتطلب رد فعل تجاهها أو تنبؤ بحدث دولي هام ينبغي الاستعداد له[1] ،وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناءا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل وتحديد ما له وما عليه ثم يتخذ القرار الذي يحقق اكبر قدر من المزايا واقل قدر ممكن من الخسائر وهكذا فالقرار بحد ذاته يعتبر مغامرة وتبعا لكون مصلحة الدولة آنية أو مستقبلية قد يكون صنع القرار تكتيكيا أو استراتيجيا ولان السياسة غير ثابتة ومتقلبة تبعا للظروف والأوضاع المحلية والدولية يجد صانعو القرار صعوبة في صياغة سياسة خارجية تؤتي ثمارها المرجوة منها خصوصا إذا

[1] بطرس بطرس غالي.محمود خيري عيسى،**المدخل في علم السياسة**،(القاهرة:مكتبة الانجلو مصرية،1998)ص355

عمدت الدولة إلى توسيع دائرة علاقاتها الدولية مما يستدعي بالتالي توسيع دائرة هذه الصياغة ،وتجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام المتطورة أصبحت اليوم مصدرا مهما للمعلومات وتساهم إلى حد كبير في تقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما أنها تساعد على إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية والارتفاع بثقافتهم السياسية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه كما أنها تنقل مواقف الجماهير الى صانعي القرارات[1] .

الفرع الأول : محددات السياسة الخارجية

إن المحددات هي مجموعة العوامل المؤثرة والموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة لاختيار البدائل ونقصها يقيد من حريته وبالتالي يؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة وهذه العوامل والمحددات مرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية .

إن محددات السياسة الخارجية تقبع في خلفية عملية صنع هذه السياسة مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار[2] ، وهي كالأتي:

-**جغرافية** : قديما لعبت دورا كبيرا ومازالت كذلك ويدخل في إطار هذا العامل الجغرافية السياسية والتي تعني توظيف الأرض لخدمة السياسة ،فموقع الدولة الطبيعي مهم من حيث انه يحدد إستراتيجية الدولة الخارجية فالدولة المطلة على البحر تختلف عن الدولة التي لا تمتلك سواحل بحرية كما أن دول المضايق والمسيطرة على المداخل البحرية لها استراتيجيات معينة وهكذا فلكل موقع خصوصيته وهذه الخصوصية هي التي تفرض خيارات معينة دون غيرها.

-**بشرية:** قد يكون المحدد البشري عامل قوة أو عامل ضعف ، فكثرة السكان قد يعطي نشاط اكبر للسياسة الخارجية فعندما تكون الإمكانات الداخلية لا تكفي لسد الحاجيات وبالتالي تلجا الدولة إلى بناء علاقات سلمية في إطار تكتلات اقتصادية ، وقد يكون هذا سبب لقيام صراعات خارجية إذا تعذر ذلك بالطرق السلمية وذلك بحثا على المجال الحيوي ،وهناك من يرى أن عامل كثرة السكان لا يمثل عامل قوة في السياسة الخارجية فالصين والهند إلى عهد قريب لم يؤثرا كثيرا على المستوى الدولي من خلال سياستهما الخارجية. بالإضافة إلى أن التنوع العرقي داخل الدولة له اثر كبير فهذا التنوع قد يلعب دورا سلبيا وذلك بتشكيل جماعات

[1] يوسف عبد الرحمان بن حارب ،مرجع سابق،ص49-50

[2] لويد جنسن،**تفسير السياسة الخارجية**،ترجمة:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم(الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود،1989)ص317

ضغط ولوبيات تدافع عن مصالح الهويات التي ينتمون إليها كما أن التركيبة العرقية المنسجمة تنعكس إيجابا على السياسة الخارجية وتساهم في انسجامها .

– **الموارد الاقتصادية:** عامل مهم جدا وقد اتخذ هذه الأهمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتراجع العاملين الإيديولوجي والعسكري فعوامل الثروات الطبيعية من بترول وغاز وغيرها تجعل الدولة محل أطماع ، ثم الإنتاج الصناعي والزراعي وقوة الميزان التجاري وحجم المبادلات ومدى تبعية الدولة وقوة استقرار العملة وحجم المديونية كلها عوامل ذات أهمية كبرى في تحديد طبيعة السياسة الخارجية ومدى فعاليتها .

– **إيديولوجية** : وهي مجموعة الأنساق الفكرية والعقائدية المؤثرة في السياسة الخارجية وفي هذا الإطار هناك ثلاث آراء:

. إن النسق المركزي يؤثر في السياسة الخارجية لان الدولة تنطلق من القيم والمبادئ التي تحكمها وسلوكها الخارجي يتأثر مباشرة بعوامل إيديولوجية معينة فخلال الحرب الباردة كان للمتغير الإيديولوجي تأثير كبير في تحديد معالم السياسة الخارجية للقوتين العظمتين.

. الإيديولوجية مهمة لكنها لا تحدد أهداف الدولة فهي فقط وسيلة لتبرير السياسة الخارجية

يجب النظر لكل حالة على حدا ، إذا كان هناك انطباق وانسجام بين المبادئ والقيم

و السلوكات الخارجية نقول إن السياسة الخارجية متأثرة بالإيديولوجية وإذا كان هناك تناقض بين النظرية والواقع العملي نقول إنها سياسة براغماتية .

– **شخصية:** الدولة شخص معنوي عام وكيان قانوني يتصرف وفقا لعوامل البيئة الداخلية والخارجية وقد تؤثر العوامل الشخصية وارتباطاتها وذلك من خلال:

– طبيعة ميول صانع القرار لأي من السياستين الداخلية أو الخارجية ثم درجة القوة التي يتمتع بها في مراكز صنع القرار كما أن طبيعة المواقف الخارجية تحدد نسبة تأثير العوامل الشخصية فالمؤثرات الروتينية العادية وغير المستعجلة لا تظهر فيها تأثير العوامل الشخصية مثل المؤثرات المفاجئة والمستعجلة والتي تلعب فيها توفر المعلومات دورا مهما ويحدد دافيد ماكيلان نوعان من الميولات الشخصية :

. هناك أشخاص يميلون إلى سلوكات القوة والمخاطرة كونهم حرموا منها في الطفولة "هتلر"

. هناك من يميلون إلى الانجازات لكسب شخصية كارزماتية وهذا لتقوية مواقفهم في النظام وزيادة شعبيتهم.

- **مجتمعية:** تعتبر الشخصية الوطنية احد المحددات المجتمعية الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية وهي مجموعة سمات وصفات عامة والتي يشترك فيها جميع مواطنو الدولة وتكون دينية ومذهبية ولغوية وتتكون الشخصية الوطنية من عدة مصادر كالتنشئة الاجتماعية والسياسية والأحزاب وجماعات المصالح والرأي العام وهذا الأخير يختلف تأثيره بين الدول المغلقة والمفتوحة من حيث نظامها السياسي.

- **العامل الخارجي:** يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي وتكون هذه الحوافز ذات طابع صراعي أو تعاوني ومن ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة "س" تجاه الدولة "ص" نتيجة للسلوك الذي استقبلته الدولة "س" من الدولة "ص" في المرحلة السابقة[1].

إن المحددات السابقة تؤثر بصفة مباشرة على قوة الدولة وبالتالي على مستوى تأثير سياستها الخارجية على الصعيد الدولي ، إن القدرات عامل أساسي في بسط التأثير والنفوذ لكنها ليست المحدد الوحيد فطبيعة الدولة واحتياجاتها واستجاباتها والتزاماتها هامة بنفس القدر ويتخذ التأثير أو بسط النفوذ صورا منها المعونات والمنح[2]. من ناحية أخرى يعتمد تأثير المحدد على السياسة الخارجية على عنصر الإدراك ، فإذا تجاهل صانع القرار هذا العنصر بسبب ضعف إدراكه أو وجود مشكلات اتصالية فان هذا المحدد لن يؤثر على السياسة الخارجية ،ومن جهة أخرى فان تأثير المحدد يختلف باختلاف الفاعلين فمثلا نجد الدول الصغرى أكثر تأثرا من الدول الكبرى بالمتغيرات النسقية الدولية كما أن الدول الديمقراطية تتأثر بمجموعة من المحددات تختلف عن تلك التي تتأثر بها الدول المتسلطة والأمر نفسه ينطبق على الدول المتطورة اقتصاديا والدول النامية [3] .

الفرع الثاني : مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية

في ظل النظام الدولي الجديد المليء بالتفاعلات من النادر أن نجد دولا تأخذ توجه العزلة أو تقيم علاقات إقليمية ضيقة بل إن كل دولة تسعى إلى توسيع دائرة علاقاتها الخارجية وبالتالي

[1] بدر عبد العاطي، (اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول:دراسة حالة اليابان-إسرائيل)مجلة السياسة الدولية،عدد153 جويلية2003،ص ص8-9

[2] محمد نصر مهنا،**مدخل الى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**،(الإسكندرية:المكتبة الجامعية،2002)ص218

[3] لويد جنسن،مرجع سابق،ص ص317-318

يكثر فيها صانعو القرار بحيث يتوجب التنسيق بين مختلف الأجهزة في الدول ذلك انه يتعذر على أن أي مسؤول أن يدرك بمفرده أبعاد كل القرارات المراد اتخاذها، وبالتالي عليه الاستعانة بمؤسسات فرعية أو لجان استشارية أو مؤسسات غير رسمية كما انه ثمة جهات تؤثر بطريقة غير مباشرة على صناعة القرار كجماعات الضغط.وعادة ما تتركز صناعة القرارات في يد السلطة التنفيذية ووزير خارجيتها ،إلا انه ثمة عناصر اخرى ينبغي تخذها بعين الاعتبار كالسلطة التشريعية والموظفون الإداريون في وزارة الخارجية والوزارات الأخرى التي لها علاقة بالشؤون الخارجية إضافة إلى المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح الأخرى.

1-المؤسسات الرسمية :.

ـ **السلطة التنفيذية:** تلعب دورا بارزا في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية لما يتوافر لها من قنوات اتصال ممتازة ، ثم إن طبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم الثبات وسرعة التغير تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية وتتركز السلطة التنفيذية في بعض الدول في يد رئيس الدولة وفي بعضها الآخر تناط برئيس الحكومة أما في الدول الاتحادية فيكون المجلس الأعلى للاتحاد هو صاحب القرار ويندرج تحت السلطة التنفيذية في مختلف النظم السياسية مجموعة من المؤسسات وفي مقدمتها الأجهزة الرئيسية في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع[1].

ـ **وزارة الخارجية:** تقوم بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها والإشراف على العلاقات الدولية بما في ذلك التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية حيث تقوم السفارات بإرسال تقارير مفصلة عن أوضاع الدول المختلفة التي توجد بها لتحلل هذه التقارير بواسطة خبراء مختصين وموزعين على أقسام رئيسية في الوزارة وتقوم السفارات برعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها وتتغير مسؤولية وزارة الخارجية من بلد لأخر، ففي النظم الرئاسية يعتبر وزير الخارجية المعاون الأول لرئيس الدولة في مجال العلاقات الخارجية أما في النظم البرلمانية فهو مسؤول أمام رئيس مجلس الوزراء عن هذه السياسة .

[1] يوسف عبد الرحمان بن حارب ،مرجع سابق،ص52

ـ **الجهاز البيروقراطي:** هم الموظفون المعينون بصفة رسمية ودائمة للقيام بالمهام الرسمية في مجال السياسة الخارجية حيث يعتمد عليهم في التزود بالنصائح لتطوير هذه السياسة وتنفيذها كما يقومون بجمع المعلومات وتحديدها لترفع إلى المستويات العليا ولخص **كيجلي وويتكون** أهمية البيروقراطية في صنع السياسة الخارجية في ما يلي:

-فعالية البيروقراطيات تعود لهياكلها الهرمية وتعمل على اتساق وانسجام السياسة الخارجية

-توفر البيروقراطيات سجلات عن الأحداث السابقة ليسهل التعامل مع المشكلات الراهنة

-تؤكد على معيار الكفاءة، والترقية على أساس الاستحقاق والانجاز.

-يشجع عدد الأجهزة في الهيكل البيروقراطي على النظر في بدائل مختلفة[1].

ـ . **السلطة التشريعية** : تلعب الهيئة التشريعية دورا محددا في صنع السياسة الخارجية ففي المجتمعات الديمقراطية تشترك على الأقل في إقرار المعاهدات وتعيين المسؤولين عن السياسة الخارجية ورسم الميزانية العامة وإعلان الحرب،والمتعارف عليه أن مشاركة السلطة التشريعية فتي الشؤون الخارجية اقل من مشاركتها في الشؤون الداخلية وذلك للسرية التي يتسم بها السلوك الخارجي، كما أنها لا تأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية وإنما يقتصر دورها على الموافقة أو الاعتراض على السياسة التي تقترحها الحكومة.

ـ . **المؤسسة العسكرية:** تلعب دورا هاما في عملية صنع السياسة الخارجية وذلك عندما تحتل قضايا الأمن مركز الصدارة ويتوقف دورها على نوعية الحكم حيث تخضع في النظم الديمقراطية للسلطة المدنية حيث يكون وزير الدفاع مدنيا والتحرك العسكري يخضع لقرار سياسي ، أما في النظم العسكرية فتكون القيادة العسكرية هي صاحبة القرار ويمكنها الاستعانة بخبراء مدنيين وفي كل سفارة توجد ملحقيه عسكرية تقوم بتقديم المعلومات المتعلقة بالشؤون العسكرية إلى وزارة الدفاع[2]، وقد اصحب رأي العسكريين محل اهتمام وهو المرجح في المباحثات ذات الصلة بالدفاع الخارجي ،فالعسكريون أدرى بمتطلبات الوضع العسكري أثناء الحروب وبالتالي يكون تسخير مجمل السياسة الخارجية في خدمة القضايا العسكرية.

ـ **المؤسسة الاقتصادية** : من الأدوات المهمة في تنفيذ السياسة الخارجية فهي وسيلة أو مكافئة أو معاقبة الدول الأخرى كما أن القوة الاقتصادية سند للقوة العسكرية،ولان الأعباء

[1] يوسف عبد الرحمان بن حارب ،مرجع سابق،ص ص53-54

[2] نفس المرجع،ص56

الداخلية ازدادت لتحقيق العدالة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية فقد أصبحت الضرورة ملحة لإقامة علاقات تفاعل مع بقية المجتمع الدولي خاصة في المجال التجاري وبالتالي أضحى دور كل من وزارتي الاقتصاد والتجارة لا يقل أهمية عن وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية ، حيث تقوم الوزارتان المذكورتان بمتابعة أي اتفاق تجاري خارجي وتنفيذه ،وفي بعض الدول ثمة مؤسسات حكومية أخرى تسهم في صناعة السياسة الخارجية كمجلس الأمن القومي وجهاز الاستخبارات .

2-المؤسسات غير الرسمية : إن التطورات المعاصرة أعطت الجماعات غير الرسمية دورا مؤثرا في صنع السياسة الخارجية ويختلف هذا الدور بحسب نوع الأنظمة وأهمها الأحزاب السياسية وجماعات المصالح .

. **الأحزاب السياسية** : وهي مؤسسات يتفاوت تأثيرها في السياسة الخارجية وفق تعددها ودرجة انضباطها وتبعا لهيكلها ووظائفها وكلما ازدادت الأغلبية البرلمانية للحزب السياسي ازداد تأثيره على السياسة الخارجية ، وعادة في النظام متعدد الأحزاب يكون تأثيرها محدود بسبب سرعة تغير الائتلافات التي تواجهها الحكومات والأحزاب ومن ثم يزداد نفوذ البيروقراطيات في الأجهزة الحكومية .

. **جماعات المصالح** : وتسمى بالجماعات الضاغطة أو اللوبيات لان تمارس الضغوط كوسيلة لحمل المسؤولين على اتخاذ قرارات تخدم مصلحتها وهي على أنواع فهناك جماعات الضغوط الاقتصادية كاتحادات العمال ورجال الأعمال والمزارعين وهي تهتم بقضايا التجارة والتعريفات الجمركية كما تعمل بعض الجماعات الاقتصادية والمالية الأخرى على إيجاد فروع وأسواق لها بالخارج وذلك من خلال الضغط على القرارات الحكومية لتعمل في الاتجاه الذي يسهل عليها ذلك[1].

والمثال في الشركات الأمريكية الكبرى العاملة في مجالات البترول والمصارف والخدمات... ،وهناك جماعات أخرى تساهم بطريقة غير مباشرة في صناعة السياسة الخارجية كجمعيات المثقفين والعلماء والتنظيمات الثقافية والعلمية والمهنية دون إغفال الدور المهم للرأي العام في تبني وقبول أو رفض قرارات السياسة الخارجية ولو أن هذا الدور يتفاوت بين الفعالية والمشاركة

[1] يوسف عبد الرحمان بن حارب ،مرجع سابق،ص ص57-58

من جهة والعقم والتغييب من جهة أخرى بحسب نوعية الأنظمة. هذه الأنظمة رجالا مطيعين يقبلون كل ما يرضي الحاكم وبالتالي تنعدم روح المبادرة وتقل فرص اكتشاف بدائل متعددة ويقول **والتز** إن هذه النظم لا توفر آلية للخلافة السياسية وتتميز بقلقها الدائم على مصيرها السياسي من عواقب السياسة المتبعة[1] .

ـ **الأنظمة المفتوحة:** إن فعالية هذه الانظمة تنبع من ميلها إلى انتخاب قيادات تتمتع بالمهارة والخبرة كبناء علاقات شخصية والتحالفات الحزبية وفن التوصل إلى حلول وسط وكلها مهارات لازمة لإدارة فعالة للسياسة الخارجية فالنظم التسلطية تنفذ من خلال الأوامر وليس من خلال النقاش والتفاوض وهذا يناقض جوهر الدبلوماسية الناجحة حيث أن الانفتاح يوفر حوار حقيقي يشرك جميع الأطراف الفاعلة في قضايا السياسة الخارجية مما يؤدي غالى توفير المعلومات اللازمة ودراسة البدائل المختلفة ووضوح النوايا ، ومن جهة أخرى فان الضوابط الداخلية على حرية القائد السياسي تعطي له المبررات المقنعة في إدارة المفاوضات مع الأطراف الخارجية عندما يتعلق الأمر بتقديم تنازلات معينة .

وتشير بعض الدراسات أن الأنظمة المفتوحة أكثر ترددا في دخول الحروب من الأنظمة التسلطية كونها تخشى أن تهدد تلك الحروب التوازن الداخلي وتنشا جبهة معارضة تعمل على تأليب الرأي العام ضد صانعي القرار ومن جهة أخرى فان ميل النظم الديمقراطية إلى الاتجاهات السلمية مرده أن قيمها الديمقراطية تنمي الاعتقاد بأهمية الحلول الوسط وتفضيل الالتجاء إلى المحاكم والمنظمات الدولية بالإضافة إلى بعدها عن التصرفات غير الإنسانية وغير الأخلاقية[2]، كما أن توتر العلاقات بين سياستين خارجيتين لنظامين ديمقراطيين في مجال معين لا يتوسع ليشمل مختلف المجالات على عكس الأنظمة التسلطية وهذا ما يسمى بالتجزؤ في السياسة الخارجية وتعتبر الأنظمة الديمقراطية اقل ميلا للحروب مع بعضها.

[1] لويد جنسن،مرجع سابق،ص 128

[2] نفس المرجع، ص ص132-131

ملخص

يمكن القول أن موضوع السياسة الخارجية موضوع شائك كونه يتشابك مع الكثير من المواضع والمصطلحات الأخرى ويعود هذا إلى طبيعة مواضيعه واهتماماته والى تعدد الظروف التي تحيط به ، ومع ذلك فان هذا العلم عرف تطورات كبيرة مست الجوانب الأكاديمية والنظرية كالسعي إلى بناء نظرية علمية شاملة تحاول الإحاطة بمختلف جوانب هذه الموضوع وإسقاطها على الواقع المتميز بعدم الثبات والتحرك والتطور الدائم لفهم دواعي وأسباب سلوكيات خارجية معينة دون غيرها . كما أن هذه التطورات مست المواضيع والاهتمامات المطروحة على السياسة الخارجية حيث أن التحديات اليوم أصبحت اكبر في عالم يتميز بالتنافس الشديد على احتلال أفضل المواقع على مستوى السياسة الدولية وذلك بممارسة اكبر قدر ممكن من الضغوط لتحقيق اكبر قدر من المكاسب والمصالح وفي الحقيقة هذه التفاعلات المختلفة سواء تميزت بالطابع ألصراعي أو التعاوني إنما تتم بين مجموعة من السياسات الخارجية يريد كل منها أن تأخذ أكثر وان تفرض إرادة اكبر على الآخرين.

أما المسالة الثانية فتتعلق بان اقتراب الدور له من الأهمية في مناهج تحليل السياسة الخارجية بما يؤسس لمنهج متعدد الأصول و المرجعيات حيث يمكن من الاعتماد على كافة اطر التحليل التي ظهرت في ميدان تحليل السياسة الخارجية ونظرية العلاقات الدولية على وجه العموم، دون احتراز أو إهمال لعنصر أو متغير يساهم بشكل من الأشكال في فهم و تفسير عملية صياغة وأداء السياسة الخارجية.

الفصل الثاني:
السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة.

لقد أضحت الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب الباردة القوة الأعظم في العالم بعد انهيار المعسكر الشيوعي ممثلا بالاتحاد السوفياتي سابقا، وقد كان لهذا الحدث الأثر الكبير على الساحة العالمية وذلك لما واكبه من تغييرات كبيرة مست جوانب عدة من الحياة الدولية على مختلف المستويات والأصعدة، وهكذا فقد أصبحت الولايات المتحدة تحضى باهتمام كبير من الدارسين والمفكرين ممثلة في سياستها الخارجية وهذا كنتيجة طبيعية للدور الذي أضحت تتبوؤه كقوة أولى في العالم.

ولئن كان القرار الأمريكي قبل الحرب العالمية الثانية يعتبر شأنا داخليا بالنظر لسياسة العزلة التي كانت تطبقها الولايات المتحدة والتي لم تتراجع عنها إلا في حالات محدودة فإنه ومع نهاية الحرب العالمية الثانية, أضحت السياسة الأمريكية تعرف انخراطا كبيرا في الشؤون الدولية كإحدى النتائج التي أسفرت عليها الحرب، حيث دخلت بعدها في صراع وإيديولوجي طويل كاد يفجر حربا نووية مع الخصم السوفياتي عرف بصراع الحرب الباردة ,وجاء الحلف الاطلسي وهو الحلف الاهم في المعسكر الغربي لدعم اوروبا الغربية وتأمينها من الخطر الشيوعي, ومع انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الخطر الشيوعي ,اثيرت تساؤلات حول مستقبل الحلف , فرأى البعض ان الحلف في طريقه الى الزوال كما حدث للحلف المضاد وارسو , لكن حدث العكس فاستمر الحلف وتكيف مع الوضع الدولي الجديد ,وطور نفسه بل عمد الى توسيع اهدافه وتبنى استراتيجيات جديدة تتماشى والبيئة الدولية الجديدة .

المبحث الاول : السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة

تحظى السياسة الخارجية الأمريكية باهتمام عالمي كبير سواء في الأوساط الإعلامية والشعبية بفعل دورها الريادي في العالم ما بعد الحرب الباردة، وهذا من منطلق الأهمية البالغة للسياسة الخارجية الأمريكية حيث أصبحت هذه الأخيرة من بين أولويات النظام الأمريكي الحاكم نظرا لدورها الفعال في تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، وكذا تعزيز النفوذ الأمريكي عبر مناطق العالم، فاصبح صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة لا يمكنه تجاهل العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية سواء كانت داخلية أو خارجية. ولئن سلمنا بأن السياسة الخارجية للدول الكبرى تتميز عموما بالاستمرارية وعراقة التشبث بالأهداف والمصالح الكبرى للدولة إلا أن السياسة الأمريكية عرفت بعض التغييرات الجوهرية خاصة بعد فترة الحرب الباردة.

المطلب الأول :الخلفية التاريخية والفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الدولة الوحيدة في العالم حاليا التي تتمتع بالعديد من المميزات تتمثل خاصة في توفرها على قوة سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة، بالإضافة إلى شبكة من العلاقات الدبلوماسية، وهذه الخصائص تسمح لها بلعب العديد من الأدوار وتوظيف الكثير من التوجهات في آن واحد تجاه مختلف مناطق العالم، وتقبع هذه السياسات وراء التأثر بخلفيات ومرجعيات تجسدت منذ استقلال الولايات المتحدة ومنذ كتابة الدستور الأمريكي. وقد ظل الحوار دائرا حول مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي وما ينجر عن هذه المكانة من علاقات الولايات المتحدة بمحيطها الخارجي حيث قام النموذج الأمريكي دائما على نموذج القلعة المعزولة المكتفية بذاتها[1].

الفرع الاول : التوجه الانعزالي

لا يمكن فهم العزلة هنا بمعناها المطلق، أي التقوقع التام بقطع كافة أوجه الاتصال والتفاعل مع بقية وحدات النسق الدولي، ولكن المقصود هنا العزلة النسبية أي بمعنى التقليل من درجة الانغماس في البيئة الدولة إلى أدنى قدر ممكن .وبهذا فإن العزلة تعرف على أنّها" :اختيار

[1] السيد ولد اباه،**عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية** (الطبعة1 ، بيروت:الدار العربية للعلوم، 2004), ص .29

يهدف إلى تقليل مدى الانخراط في البيئة الخارجية أو التفاعل معها، على كافة أو معظم المستويات، خصوصا السياسية والعسكرية.

إن سياسة العزلة تعتبر أبرز وأولى توجهات السياسة الأمريكية وقد نشأت هذه السياسة لعدة أسباب لعل أهمها الانفصال الجغرافي والخصائص السياسية والإيديولوجية للأمة الأمريكية والاكتفاء الذاتي الاقتصادي، ولحداثة نشأتها فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مصدر تهديد للدول الأخرى وبالتالي لم تتورط في الشؤون الخارجية[1].

إن التوجه الانعزالي يعتبر أمريكا أمة مكتملة ذات حدود نهائية ولذا يجب أن تكون أولوية سياستها الخارجية تحصينها وتدعيم وحدتها، حيث من غير المقبول تبديد الثروة الأمريكية في تعميم الديمقراطية مثلا، وهكذا يجب الاهتمام بالأوضاع الداخلية والنأي عن الساحة الدولية، وهذا ما تحقق فعلا حيث لم تكن بحاجة إلى تخصيص موارد كبيرة للدفاع وانكفأت على التنمية الداخلية ومشاريع البنية التحتية، ويمكن القول إن المقاربة الانعزالية جمعت على مدى التاريخ الأمريكي بين الاتجاهين الجمهوري والديمقراطي وإن تجسدت في السابق أكثر لدى الجمهوريين حيث كانوا أكثر ميلا إلى عدم الثقة بالعالم الخارجي ولهم نظرة تشاؤمية إلى كل ما هو أجنبي، كما يحبذون الميزانيات المتوازنة والضرائب المنخفضة، ولذا فقد كانوا يرفضون التزامات ما وراء البحار "المحافظون التقليديون"، أما لدى الديمقراطيين فقد تبلور في شكل الحماية الاقتصادية والعزوف عن تمويل سياسات دفاعية حقيقية[2]. إن هذه السياسة لم تمنع الولايات المتحدة من خوض بعض التدخلات الخارجية، إلا أنها كانت محدودة مقارنة بقوتها من جهة، وبنزعات التدخل الكبيرة التي عادة تتميز بها القوى الكبرى، وتجسدت هذه التدخلات المحدودة بعد الحرب الأهلية الأمريكية لعام1865 وذلك بتكوين جماعات تبشيرية في الصين بالإضافة إلى بعض التدخلات في أمريكا اللاتينية مطلع القرن العشرين[3] ، ولئن ظلت السياسة الأمريكية تتسم عموما برد الفعل كما حدث في الحرب العالمية الثانية بيرل هاربر إلا أنها أضحت بعد نهاية الحرب أكثر انخراطا وتدخلا في الشؤون الدولية وذلك لتعدد وتطور أولوياتها ومطامحها.

---

[1] لويد جنسن ،**تفسير السياسة الخارجية**،ترجمة:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم (الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، 1989)،ص .95

[2] السيد ولد اباه،مرجع سلبق ،ص41

[3] لويد جنسن, مرجع سلبق ،ص97

إن الميل الانعزالي وإن تقلص تأثيره مع نهاية الحرب الباردة إلا أنه ظل حاضرا في نقاشات المفكرين، ففي ظل التنظير للأحادية القطبية كان الجدال حول المنظور الذي تتخذه هذه الأحادية أي المنظور الانعزالي أو المنظور التبشيري النشط حيث إن الأممية الليبرالية السائدة في عقد التسعينات كإيديولوجية رسمية في عهد الرئيس كلينتون تبنت توجه الانعزاليين في رفض التدخل الخارجي لتحقيق المصالح الأمريكية، لكن دون الوقوف ضد الحروب ذات الطابع الإنساني والأخلاقي (الصومال، هايتي، البوسنة...).

الفرع الثاني : النزعة التدخلية للمحافظين الجدد

يمكن القول إن رؤية المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية تعد تحولا كبيرا في المواقف التقليدية لهذه السياسة وهكذا فقد رفضوا الانعزالية اليمينية التي تدعوا إلى بناء قلعة أمريكية معزولة عن العالم ، كما رفضوا الانعزالية اليسارية التي تأخذ بشعار عش ودع الآخرين يعيشون، حيث لم تعد هذه الأفكار صالحة في عالم يتجه نحو التقليص من مكانة السيادة الوطنية ولذا حسبهم يجب التدخل في شؤون الدول إذا تدهورت أوضاعهم الداخلية كما أن مبدأ السيادة يعتبر عائقا أمام تقدم البشرية[1].

ويعد" ريغان "محرك هذه الأفكار حيث زاد ميزانية الدفاع وفتح مكاتب نشر الديمقراطية، وهكذا فقد نادي المحافظون الجدد أن تلعب الولايات المتحدة دورا قياديا كونها قوة عظمى وذلك للاستفادة من هذا الوضع والمحافظة عليه.

إن فكر المحافظين الجدد يعود إلى الأربعينات من القرن الماضي ويتميز بالتنوع و وتجمع أفراده (مفكرون، ساسة، رجال أعمال...) عدد من الأفكار المركزية كالاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى إمكانية استخدام الولايات المتحدة لطرق غير أخلاقية للتسيد الخيري، ويؤمنون بالحروب الاستباقية وبأن أمريكا ذات وضع خاص، ويشككون في قدرة القانون الدولي والمنظمات الدولية على حل المشاكل الأمنية الدولية[2].

---

[1] مصطفى علو ي"**:السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي**"،**السياسة الدولية**،القاهرة:مركز الأهرام للدراسات والنشر،عد د153 (جويلية 2003), ص.68.

[2] إبراهيم درويش,قراءة في كتاب :امريكا على مفترق الطرق: الديمقراطية والسلطة وارث المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما في :

http://www.arab-nation.com/index.php?option=com_content&task=view&id=4141&Itemid=67

وتعتبر جيوبوليتيكا الفوضى إحدى استراتيجياتهم وذلك بالتهيئة لعدم الاستقرار بخلق الأزمات في بعض المناطق إذا اقتضى الأمر وذلك لإحكام السيطرة عليها، حيث يؤكد المنظر الاقتصادي **جوزيف شومبيتر** أن الابتكار وليد عملية التدمير الخلاق، ويستلهم بعض القادة الأمريكيين حلم بناء الإمبراطورية الأمريكية من بعض التجارب السابقة للرومان وغيرهم وذلك بسيطرتهم على أجزاء كبيرة من العالم خاصة بآسيا الوسطى[1] .

وبالعودة إلى تأسيس فكر المحافظين الجدد فهو يعود إلى جماعة من المثقفين اليهود الذين كانوا يدرسون في نيويورك مع بداية الثلاثينات (ارفينغ كريستول, مونبهام..) وقد كانت أفكارهم في البداية يسارية شيوعية تدعم الاتجاه التروتسكي. وبدأت مرحلة ثانية في الستينات مع إنشاء مجلة PUBLIC INTEREST ثمNATIONAL INTEREST من طرف **كريستول** و**بيل**, وقد تبنى فكر الجماعة الفيلسوف اليهودي شتراوس الذي يعتبر مدرس وولفويتز, وقد قام **ألآن بلوم** بنقل أفكار **شتراوس** إلى السياسة الخارجية الأمريكية, والمحافظون الجدد متواجدون بالحزبين الجمهوري والديمقراطي وان تركزوا أكثر في الحزب الجمهوري، وهناك من المحافظين الجدد من يطلق عليهم الصقور **كرامسفيلد** و**كولين باول** وهذا لنبرتهم المتشددة وتغليبهم للخيارات العسكرية في حسم القضايا الخارجية، وقد انضم إليهم في الآونة الأخيرة الكثير ممن يحسبون على الحركات الدينية المسيحية منها واليهودية، ويعتبرون حاليا نشاطات الحركات الإسلامية الخطر الأول الذي يتهدد أمريكا، إن الساسة وصناع القرار الأمريكي كثيرا ما يعودون في بناء استراتيجياتهم إلى المفكرين والمنظرين المتبنين لفكر المحافظين الجدد **كفوكوياما** و**ريتشارد هاس**. ويتفق أساتذة العلاقات الدولية على اعتبار" سياسة الأحلاف والتحالفات "أحد أبرز أنماط السلوكات الخارجية التي تنتهجها الوحدات السياسية التي ترسم سياستها الخارجية وفقا لخيارات الاتجاه التدخلي. فالوحدة السياسية– أي اً كان شكلها حسب تطور النظام الدولي –تعقد تحالفات مع وحدة أو وحدات أخرى لخدمة أهدافها وحماية مصالحها .وتؤثر طبيعة النظام الدولي في نمط التحالفات وسلوكية الوحدات الأعضاء فيها، فتبعثُر القوى في النظام الدولي يساهم في زيادة المرونة عند الأطراف الداخلة في تحالفات، وبالتالي في تغيير التحالفات،

[1] شريف دولار":**الأصول الفكرية للإستراتيجية الأمريكية**",كتاب 21 : من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والابداع تحديا للهيمنة الأمريكية , (القاهرة:مكتبة مدلولي، 2005),ص 128 . 131

خاصة في ظلّ غياب العامل العقائدي في لعبة التحالفات .أما النظام الدولي القائم على استقطاب حاد وتمركز شديد للقوة، يشكِّل ضابطا لتحالفات حادة يصعب الخروج منها أو تغييرها نظرا لشدة الالتزامات التي تحكمها. وبصفة عامة، يمكن القول أن الوحدات الدولية التي تتبنّى سياسات خارجية تدخُّلية تكون أكثر نشاطا وأكثر انفعالا(تأثيرا و تأثرا) مع حركية التفاعلات الدولية.

الفرع الثالث : نحو صياغة جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة

إن مراجعة لتاريخ السياسة الخارجية الأمريكية منذ الاستقلال يؤكد مرورها بحالة متذبذبة بين "الانعزالية "و"الالتزام العالمي "وهما المدرستان اللّتان تجاذبتاها تناوباً منذ قيام دولة الولايات المتحدة في القرن الثامن عشر، رغم حقيقة أن واقعيات الممارسة الانعزالية كانت هي المهيمنة في أغلب فترات تاريخ هذه الجمهورية الفتية.

بعد التحولات الدولية الكبيرة التي شهدها العالم بداية من سقوط جدار برلين 1989 إلى سقوط وانهيار الاتحاد السوفياتي 1991, والإعلان عن نهاية نظام يالطا، كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في استراتيجياتها، وكان من أهم الأولويات إعادة تحديد مسؤولياتها (حدود دورها) في العالم الجديد وإعادة صياغة سياستها الخارجية لتكون أكثر تكيفا مع الوضع الجديد .

وكان الرئيس الأسبق جورج بوش (الأب) قد أعلن بتاريخ 13 أفريل1991 من قاعدة" ماكسويل " الجوية في الكلية الحربية في منطقة" منتغري "عن إمكانية بروز نظام دولي جديد في هذه الفترة بقوله: "**مع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت إمكانية قيام نظام دولي جديد واردة وتحقيقه مسؤولية مفروضة على الولايات المتحدة وحلفائها، بالنظر إلى النجاحات التي أحرزناها مؤخرا**[1]".

وقد عبر عن نفس التوجه السابق رئيس دبلوماسية الولايات المتحدة الأسبق السيد **وارن كريستوفر** في شهادة أدلى بها في 03 جانفي 1993 م أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ التي كانت تنظر في الموافقة على تعيينه في منصبه بعد أن اختاره الرئيس **بيل كلينتون** وزيرا للخارجية في إدارته الأولى بقوله: " **لم تشهد بلادنا منذ أواخر الأربعينات تحديا**

[1] Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment: America and The World". Foreign Affairs. The Royal Institute of International Affairs. (London: Cambridge University Press). Vol70, N°07, 1991. p24

كالذي تشهده اليوم لصياغة سياسة خارجية جديدة برمتها لعالم تغير بصورة أساسية، وكما كان عليه الحال لنُظرائنا في ذلك الوقت، فإننا بحاجة إلى تصميم إستراتيجية جديدة لحماية المصالح الأمريكية و لابد لهذه الإستراتيجية من أن تعكس التغيرات الأساسية التي تتميز بها هذه الحقبة[1]".

إن محاولة الرد على هذا التحدي – كما وصفه كريستوفر –أعاد إلى الواجهة النقاش التقليدي بين المدرستين الراسختين لسياسة الولايات المتحدة الخارجية؛ الانعزالية و التدخلية العالمية .فمنذ نهاية الحرب الباردة، شرعت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في مهمة للبحث عن خط موجه جديد على شاكلة مذهب الاحتواء الذي صاغه جورج كينان في عامي 1946م و 1947 م، والذي كان موجهها طيلة الحرب الباردة[2] ". وفي مقال له بعنوان" البحث عن السياسة الخارجية" كتب الأستاذ **ستانلي هوفمان** يقول: لقد مثلت سياسات الاحتواء الحلقات الإستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية" . وقد انبنى الإطار النظري لسياسة الاحتواء بالصورة التي اقترحها الخبير الأمريكي **جورج كينان** في مقالة له بعنوان" **مصادر السلوك السوفييتي** " والتي نشرت في مجلة Affairs Foreign نهاية عام 1947 م, على تحليل أهداف الإستراتجية السوفييتية وتحديد الطريقة التي كان ينظر بها الإتحاد السوفييتي إلى الغرب الرأسمالي الذي اعتبره العائق الرئيسي في وجه الانتشار الشيوعي إلى كل المناطق التي لا تقع تحت سيطرته والتي يرى أن عليه إخضاعها لنفوذه والرد على هذه الإستراتيجية كان يتطلب حسب عبارات كينان" سياسة بعيدة الأمد، متأنِّية، لكن عليه أن تكون احتواء صارما ويقظا[3] ". ومنذ أن تم نشر المقالة الشهيرة حرصت معظم الإدارات الأمريكية على السير في هذا الاتجاه؛ صقلُ تعبيرات بإمكانها التدليل على رؤية جديدة لمضامين سياستها الخارجية . وهو ما الامر الذي برز في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث بدا واضحا أن التوجه الجديد يعتمد على رؤية توازنية , فبين التيار التد خلي الهيمني الذي يريد من الولايات المتحدة أن تقوم بدور عالمي مهيمن، والتيار الانعزالي التقليدي الداعي إلى انسحاب الولايات المتحدة

[1] وثيقة" :وزير الخارجية الجديد يتحدث عن ركائز السياسة الخارجية الأمريكية ."مجلة المجال .وكالة الإعلام الأمريكية . واشنطن .العدد 263/262 .جانفي /فيفري 1993

[2] Stanley Hoffman, "A la Recherche d'une Politique Etrangère". Politique Etrangère. N°04, Hiver 1994/1995.p951

[3] John Harrigan, Politics and American Future. 3th edition. (USA: McGraw-Hill, 1992). p433

من مسؤولياتها العالمية المكلِفة دون مردود، اتجهت الإدارة الأمريكية الجديدة اتجاها يحاول أن يكون موفِّقا بين الاثنين، وبالتالي أكثر تكيفا مع واقع وضعية الولايات المتحدة الذي يفرض عليها مسؤوليات عالمية قيادية دون أن تُطرح هذه المسؤوليات بالشكل المطلق، وفي الوقت نفسه يمكِّن الإدارة من الالتفات لمعالجة الوضع الداخلي وهو التوجه الذي عبر عنه الرئيس كلينتون في خطابه الموجه للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 27 سبتمبر 1993م **بقوله" : دعوني أبدأ بتوضيح أين تقف الولايات المتحدة؛ إن الولايات المتحدة تحتل وضعا منفردا في شؤون العالم الراهنة .إننا نقر بذلك ونرحب به أيضا .إنني أعلم أنه مباشرة بعد انتهاء الحرب الباردة، الكثيرون أصبحوا يتساءلون :هل تخطّط الولايات المتحدة للانسحاب أم البقاء نشطة في العالم؟ وإن كانت تريد البقاء نشطة فلأجل أي الأهداف؟ دعوني أجيب على هذا السؤال بكل وضوح وبكل مقدرتي :إن الولايات المتحدة تنوي الإبقاء على التزاماتها وتريد القيادة .ليس في استطاعتنا أن نحلّ كل المشاكل و لكن يجب أن نكون نقطة الارتكاز للتغيير ومحور السلام**[1]".

ولسونية براغماتية (Pragmatic Wilsonism) , هكذا وصف عالم السياسة الأمريكي **توني سميث** المذهب الجديد الموجه للسياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، وهو الوصف الذي لقي رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية والسياسية على السواء. والذي عثرت عليه إدارة الامريكية واعتنقته بعدما انتفت مبررات بقاء مذهب الاحتواء.والمقصود به هو سياسة خارجية تتوافق مع القيم الأمريكية (الولسونية) وتخدم في آن واحد المصالح الأمريكية (براغماتية الآنجوساكسونيين).

إن رؤية الأمريكية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة من خلال مذهب" الولسونية البراغماتية "هي بمثابة المولود الحقيقي لكلا التقليدين السابقين (التقليد الأول الذي كان يمثله كلا من **ألكسندر هاملتون** و **ودرو ولسن** والذي كانا يدعوان الى ولايات متحدة لها واجب أخلاقي بترقية ونشر حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية والهدف هو خلق بيئة دولية سلمية ترتكز على وجود جماعة دولية تخضع للقانون, أما التقليد الثاني والذي كان يمثله **توماس جيفرسون** فقد عرِف بالشك في مزايا وفضائل الالتزامات خارج الحدود وهو يدعو إلى إتّباع سياسات

[1] Bill Clinton, "Comforting the Challenges of a Broader World". Dispatch. US Department of State, Bureau of Public Affairs. (USA: Washington DC). Vol 04, N°39, September, 27th , 1993. p650

خارجية حذرة يكون محورها الحفاظ على قيم أمريكا في الداخل لأجل أن تصبح مثالا للعالم، بدل البحث عن فرض نموذجها فيما وراء الحدود). ومن هنا فان " الولسونية البراغماتية" ترمي وتهدف الى ثلاث نقاط رئيسية كما يراها الأستاذ **مارك كلارك** :

1 . إعادة ربط السياسة الخارجية الأمريكية بالسياسة الداخلية

2 . نشر وتوسيع دائرة القيم الأمريكية في العالم؛ ويتعلق الأمر هنا بعولمة الديمقراطية الليبرالية وحماية حقوق الإنسان

3 . الأمن الوطني أصبح ذا أبعاد اقتصادية أوسع

وعموما، يمكِننا القول أن السياسة الخارجية الامريكية في إطار المذهب السابق تبنّت مقاربة قائمة على تفضيل عام (Général Préférence) لمبدأ التحرك المتعدد الأطراف، ولكن ليس بصيغة مطلقة، حيث أبقت الباب مفتوحا أمام احتمال السير أحيانا بمفردها.

لقد أصبح التدخل الأمريكي الانفرادي– في إطار هذا المذهب –متوقِّفا على تحديد ما هو حيوي وما هو غير حيوي، وهو شرط لازم لتأمين الانفراد الأمريكي بالريادة العالمية، وقبل ذلك لأن أصحاب هذه الرؤية كانوا يتحركون بناءا على قناعة جوهرها مفادها أن" أمريكا القوية في الداخل هو أساس أمريكا القوية في الخارج".

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

إن دراسة صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتبر عملية معقدة وهذا لجملة من الأسباب لعل أهمها يعود للجذور التاريخية التي بني عليها النظام السياسي الأمريكي من ارتكازه على الأفكار الليبرالية للقرن الثامن عشر، مرورا على التناقضات الكبيرة التي تعرفها تركيبة المجتمع الأمريكي خاصة النخبوية منها ووصولا إلى المسارات الطويلة التي تأخذها عملية اتخاذ القرارات بفعل المفاوضات والمشاورات بين العديد من المراكز السلطوية التي تتداخل أهدافها ومصالحها، كما تجد هذه الصعوبة مكانها أيضا في طبيعة النظام السياسي الأمريكي المتميز بالانفتاح والفصل الشديد بين السلطات والقائم أساسا على الرقابة والمراجعة المتبادلة بين مختلف الهيئات المسؤولة على اتخاذ القرارات، وهكذا فان العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية متنوعة ومتداخلة ومن الصعب حصرها لحجم وأهمية ودور السياسة الخارجية الأمريكية على المسرح الدولي خاصة بعد الحرب الباردة، وهي ترتبط أساسا ببيئة داخلية متباينة التكوينات والتأثيرات, ولهذا لم تعد دراسة و فهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة مجرد معرفة أو إطلاع

إنما باتت ضرورة تفرضها هيمنة الولايات المتحدة على العالم و ثقل تأثيرها على مجريات الأحداث فيه و هذا الفهم يستلزم تحليل عملية صنع السياسة الخارجية وآلياتها ناهيك عن توجهاتها و محدداتها و طبيعة الدور الذي يلعبه الثالوث البيئي (البيئة الداخلية , البيئة الخارجية, البيئة السيكولوجية) في ذلك .

الفرع الأول : المؤسسات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

إن البيئة الداخلية الأمريكية تحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر المؤثرة بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية لعل أبرزها مكونات القوة القومية من مقدرات طبيعية وبشرية واقتصادية وغيرها، ثم مدى قدرة الدولة على إعمال مصادر القوة هذه في تحقيق مصالحها وتأتي مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية كأهم وسيلة لتجسيد مظاهر هذه القوة، وتشمل في الولايات المتحدة السلطات التنفيذية، والتشريعية والقضائية بالإضافة إلى الأدوار التي يلعبها الرأي العام ومراكز الفكر والرأي و بعض الدوائر الغير الرسمية فهناك العديد من الجمعيات والمعاهد التي تعنى بقضايا الدفاع والخارجية وتضع بصماتها على فكرة صانع القرار، ومن بين أهم المؤسسات الفاعلة غير الرسمية نذكر معهد أمريكان انتربرايز تأسس عام 1943، ومنتدى الشرق الأوسط، مؤسسة برادلي 1903 ومركز سياسات الأمن 1988، إضافة إلى مجلس سياسات الدفاع ومكتب المهمات الخاصة، هذا إلى جانب مصانع التمويل الحربي، المؤسسات الإعلامية وجماعات المصالح , ومن ابرز العوامل الداخلية المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية نجد هذه المؤسسات:

1- و كالة الاستخبارات الأمريكية:

تعتبر المحور الأساسي للاستخبارات الأمريكية و المصدر الأساسي للمعلومات للسلطة التنفيذية , و قد استعملت إدارة **ترومان** و **ايزنهاور** هذا الجهاز لمعالجة قضايا السياسة الخارجية , كما و يعتبر حاليا من الأجهزة الهامة و الفاعلة في السياسة الخارجية .

2- الكونغرس :

يعتبر الكونغرس جهازا تشريعيا مكون من غرفتين : مجلس الشيوخ و مجلس النواب , و تهتم الكونغرس بالقضايا الخارجية و المرتبطة بالسياسة الخارجية فضلا عن الأمور الداخلية للولايات الفيدرالية.

3- مجلس الأمن القومي :

تأسس مجلس الأمن القومي بموجب قانون صادر عام 1947 (لكن منصب مستشار الأمن القومي لم يحدد إلا في عام 1953). والقانون يخوّل هذا المجلس معالجة شؤون الأمن الخارجي بالمعنى الواسع للعبارة إضافة إلى النظر في شؤون الأمن الداخلي. وهو لا يضم سوى أربعة أعضاء بقوة القانون هم: الرئيس ونائبه ووزير الخارجية ووزير الدفاع إضافة إلى اثنين من المستشارين الدائمين هما رئيس لجنة رؤساء الأركان ومدير وكالة المخابرات المركزية. لكن المؤسسة توسعت عبر السنين حيث تضم اليوم ما يقرب من 150 شخصاً. وتصدر التوجيهات الرئاسية المتعلقة بالأمن القومي برعاية مجلس توجيهات الأمن القومي الرئاسية (NSPD) Directives National Security Presidential، وهي توجيهات يتم تصنيفها بشكل عام إضافة إلى تقرير استراتيجية الأمن القومي National Security Strategy الذي يعد أهم وثيقة عامة المتعلقة بالسياسة الخارجية و الأمن الخارجي[1].

4 _ تأثير الجماعات الضاغطة:

إن الجماعات الضاغطة تعبر عن إطار تنظم فيه مجموعات مختلفة ذات مصالح مشتركة أو متباينة، ولتحقيق هذه المصالح تعمل على التأثير على صناع القرار وذلك بالسعي إلى توجيه القرارات بما يخدم مصالحها، وفي الولايات المتحدة أوجدت هجرة الجنسيات المختلفة إليها العديد من القوميات والجماعات، وقد عمل اتساع نشاط الولايات المتحدة في الداخل والخارج على زيادة تحرك وتأثير هذه الجماعات، ولذا فهي تتنوع فمنها المرتبطة بمصالح الشركات الاقتصادية الكبرى خاصة متعددة الجنسيات والتي يمتد تأثيرها إلى خارج الولايات المتحدة كشركات الصناعة العسكرية والبترولية الكبرى ذات النفوذ الواسع في دوائر صنع القرار" نخبة المجمع الصناعي العسكري"، ومن جهة أخرى أثر العامل الديني والانتماء الاثني بشكل كبير في إنشاء العديد من الجماعات والهيئات الناشطة في هذا المجال كجماعات اللوبي الإسرائيلي، كما تعرف الولايات المتحدة انتشارا كبيرا للجماعات المهنية ونقابات العمال واتحادات غرف رجال الأعمال وجمعيات المجتمع المدني الأخرى التي تتخذ من حماية الحريات وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة أهدافها الرئيسية.

---

[1] – ترتريه برينو, **أربعة أعوام لتغيير العالم استراتيجية بوش 2005-2008**, ت قاسم المقداد ,مجلة الفكر السياسي, عدد 24, في موقع:.www.awu-dam.org. ص 257.

1. 4 نخبة المركب"المجمع "الصناعي العسكري:

لقد عرف هذا المفهوم ظهوره الأول في خطبة **ازنهاور** لسنة 1961 ، حيث أراد أن يعبر عن التغيير الذي لحق بالمؤسسة العسكرية واختلافها الكبير مع ما كان سائدا من قبل حيث لم تكن هناك انتشار لظاهرة ارتباط المصالح بازدياد التسلح، وهكذا ظهرت شبكة معقدة من المصالح تتجاذبها أطراف مختلفة، ولذا فهو يعرف بتحالف العسكريين والصناعيين المستفيدين من إنتاج وبيع الأسلحة وتأثيرهم على صناع القرار باتجاه تأجيج عملية سباق التسلح، فحرب أفغانستان والعراق بينت ما أسماه البنتاغون الثورة في السلاح، وهكذا لم يؤد انتهاء الحرب الباردة إلى انتهاء دوره، بل أعاد تنظيم نفسه وهم ينطلقون من فكرة أنه من المعقول تمويل المشاريع العسكرية بضرائب المواطنين لأن المقابل هو ضمان الأمن، ولأن ميزانية الدفاع تتجاوز % 20 من الناتج القومي الإجمالي، فقد استفادت كثيرا هذه الشركات العسكرية وأضحت نخبة متماسكة تسمى **بالشكتاريا** "Corporatocracy" أي حكم الشركات[1].

وإذا كان الظهور الاصطلاحي لهذه الظاهرة كان مع بداية الستينات فإن ظهورها الفعلي يعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عند امتداد الحرب إلى الولايات المتحدة حيث كانت تتبع سياسة العزلة فأنشأ مجمع الصناعات العسكرية سنة 1918 برئاسة برنار باروك يهودي الأصل صاحب نظرية المركزية في الإعداد والتحضير للحروب. وتمثل حاليا أكثر من 230 ألف شركة تتعاقد مع البنتاغون وأمثلتها، شركة لوكهيد مارتن التي بلغت قيمة عقودها سنة 1997 حوالي 18.5 مليار $ وتحتل المرتبة 32 في ترتيب الشركات العملاقة كبوينغ، ورايثيون المختصة في إنتاج الصواريخ المضادة للصواريخ. ويتميز المركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة بوجود شبكة كبيرة ومعقدة ومترابطة تضم أطراف ووظائف مختلفة وقد أصبح يتمتع بنفوذ واسع في الإدارة الأمريكية، فهذه الشركات تتخذ من مضاعفة هوامش الأرباح هدفا رئيسيا، وقد استطاعوا اختراق دوائر صنع القرار مستفيدين في ذلك من البحوث والدراسات التي تسوق لمفاهيم مختلفة في استراتيجيات الأمن القومي كالضربة الاستباقية وسياسة قلب الأنظمة

[1] زياد حافظ": **المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية**"،المستقبل العربي,عدد306,(اوت2004)،ص41

المعادية، وقد تقلد أصحاب هذه الشركات بعض المناصب الحساسة كالرئيس السابق لشركة لوكهيد مارتن غوردن انغلاند الذي أصبح النائب الأول لوزير الأمن الداخلي[1].

2. 4 جماعات اللوبي الإسرائيلي (الصهيوني):

يعبر اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة عن تحالف بين مجموعة من الأفراد والمنظمات هدفها الأساسي الضغط على صانعي القرار في اتجاه وضع سياسة خارجية موالية لإسرائيل، ويشكل هذا اللوبي اليهود الأمريكيون والعديد من التنظيمات كاللجنة الأمريكية–الإسرائيلية للشؤون العامةAIPAC, كما يضم هذا اللوبي مسيحيين بروتستانت مثل جاري بويل وجيري فالويل والمحافظون الجدد **كجون بولتون، وروبرت بارتلي** رئيس التحرير السابق ل "Wall Street Journal"، **ووليام بنيت** وزير تعليم سابق والصحفي **جورج ديل**[2] ، وما يميزهم تغلغلهم في معظم دوائر صنع القرار فهناك أعضاء في الكونغرس **كديك آرمي** وعناصر في الجهاز التنفيذي **كدونيس روس ومارتن أنديك** مع كلينتون، **وإليوت أبراهام ودوغلاس فيث وريتشارد بيرل** مع بوش الابن، بالإضافة إلى امتلاكهم لبعض كبريات الشركات الأسلحة والبترول والصناعات التكنولوجية وغيرها ولذا فلديهم قوة وضخامة موارد داخل الولايات المتحدة وخارجها كما يعرفون باختراقهم الكبير لمعاهد البحوث والدراسات ومراكز الفكر والرأي , **فمارتن أنديك** كان يعمل في 1985 في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وهناك معهد بروكينز من خلال مركز سابان المملوك لرجل الأعمال الأمريكي اليهودي **سابان حاليين**، كما أنهم يضغطون دائما باتجاه عدم تعيين أي منتقد لإسرائيل في مناصب حساسة خاصة في وزارة الخارجية.وبفضل عمل هذه اللوبيات فقد ظلت الولايات المتحدة تقدم دعما ماديا ودبلوماسيا كبيرا وظهر ذلك أساسا في المعونات الاقتصادية حيث بلغت ما بين 1973–2003حوالي 140مليار$ وهي تمثل % 20 من مساعدات أمريكا الخارجية وهذا دون أن تطلب من إسرائيل كشف مسبق عن كيفية إدارة وإنفاق هذه الأموال، كما يتضح الدعم الدبلوماسي أيضا في اعتراض الولايات المتحدة منذ 1982 على 32 قرار يدين إسرائيل وذلك باستعمال حق الفيتو، ولمناصري إسرائيل في الولايات المتحدة تبريراتهم لهذا الدعم حيث يرون أن إسرائيل

[1] زياد حافظ,مرجع سابق ,ص81 . 82

[2] John J. Mearsheimer & Stephen M .Walt ,"the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy", Review of Books published , Vol . 28, No. 6, (March 23, 2006),pp.14-15

دولة ديمقراطية ضعيفة محاطة بأعداء ديكتاتوريين كما أن المعاناة السابقة للشعب اليهودي تتطلب العمل على معاملته بطريقة خاصة.

إن الثقل الإعلامي الذي يتمتع به هذا اللوبي كان له الأثر البارز في تسويق المشاريع والأهداف الإسرائيلية وهكذا عملت هذه الوسائل الإعلامية على وضع إسرائيل دائما في صورة المعتدى عليه، وأضحت معاداة السامية التهمة الحاضرة لمن يشكك في المحرقة أو ينتقد السياسات الإسرائيلية، وحتى التطرق لنفوذ هذه اللوبيات داخل الولايات المتحدة من خلال الدراسات النادرة لا يحضى بالاستجابة والمتابعة بل بالتنديد والمقاطعة، ومن جهة أخرى فإن الساسة الأمريكيين لا يخفون دعمهم المطلق لإسرائيل وجعل أمن إسرائيل ووضعها الاستراتيجي المتفوق في منطقة الشرق الأوسط أحد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ولذا فهم يتجنبون دائما الخوض في الملف النووي الإسرائيلي. ورغم هذا النفوذ اللامتناهي فإنه في الآونة الأخيرة وعلى خلفية الحملة الأمريكية على أفغانستان والحرب على العراق خاصة، والتي كان أحد أسبابها ضغط اللوبي الإسرائيلي والتي يرى البعض أنها شوهت صورة الولايات المتحدة في العالم فقد تحركت بعض الدعوات خاصة من الأكاديميين للتحذير من عواقب الرضوخ والتساهل في التعاطي مع هذه الجماعات، فبالإضافة إلى الدراسة التي قام بها كل من **ميرشايمر وستيفن وولت** حول تأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الأمريكية، يدعو **بريجينسكي** في كتابه الكونغرس " **فرصة ثانية ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**" إلى التدقيق في قوانين اللوبي وجماعات الضغط والمصالح المناصرة لدول أجنبية للتقليل من نفوذها وتأثيرها على صانع القرار الأمريكي، ويعتقد أن اللوبي الإسرائيلي يشوه مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[1].

5 _ تعاظم أهمية الدين في السياسة الخارجية الأمريكية:

يعود الالتزام بالدين في الولايات المتحدة إلى المهاجرين الأوائل، وتحتوي الولايات المتحدة على كل ديانات العالم وتضم 300 ألف كنيسة أي كنيسة لكل 900 شخص، وينقسم أغلبية

[1] عرض كتاب لبريجنسكي:فرصة ثانية ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية،في:
http://www.annabaa.org/nbanews/62/194.html

الأمريكيين على الديانات الرئيسية كالمسيحية (180 مليون بروتستانت،60 مليون كاثوليك) والإسلام بسبعة ملايين واليهودية بستة ملايين.

إن العلمانية الأمريكية تعني حضر إعلان دين رسمي للدولة وليس حضر التدين أو دور الدين في الحياة السياسية حيث يعتبر المجتمع الأمريكي الأكثر تدينا بين المجتمعات المتقدمة، فيصف **هنتكتون** هذا بأن أمريكا تحيا بروح الكنيسة، والكنيسة لا تعني المسيحية بل تعني الدين المدني ومنظومة القيم والمعتقدات والأفكار التي يؤمن بها العقل الجمعي الأمريكي وأساسها أن أمريكا دولة مختارة ومكلفة برسالة سامية في هذا العالم[1] ، ومن تجليات هذا الانتشار الواسع تزايد عدد وقوة المؤسسات والجامعات الدينية وازدياد تنظيمها وإمكاناتها.

لقد أضحى الدين يعتبر أحد مصادر تشكيل الهوية والثقافة في الحياة السياسية الأمريكية إذ يعمل على صياغة تصوراتهم عن أنفسهم وعن العالم الخارجي، ويسيطر البروتستانت على أغلبية المجتمع الأمريكي وهناك ثلاث تيارات داخل البروتستانت حيث نجد الأصوليون البروتستانتيون ويتميزون بالانغلاق والانعزال ولهم نظرة تقديسية للإنجيل، والليبراليون المسيحيون وهم أكثر انفتاحا ويحضون على الأخلاق وعلى التعاون ولهم نظرة ايجابية إلى مستقبل العالم ويهتمون بعدة قضايا كالبيئة وحقوق الإنسان وغير متحمسين لتأييد إسرائيل[2]، أما التيار الثالث فهم الإنجيليون وهم الأغلبية الكبيرة من البروتستانت ومن المجتمع الأمريكي عامة أي يمثلون حوالي % 40 من البروتستانت، ولفظة إنجيلي "Evaniglian" أصلها يوناني وتعني الخبر السعيد وظهرت في أوروبا في القرن السادس عشر مع حركة الإصلاح حيث المفكرين الكاثوليك سعو لتسمية الكنائس البروتستانتية التي عظمت العودة لتعاليم الكتاب المقدس" التوراة "وقد ساهمت الصحوة الكبيرة مع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في تكوين الحركة الإنجيلية بقيادة **جوناثان ادوارد** و**جورج وايتفيلد** و**جون ويزلي.** واليوم في الولايات المتحدة أصبح يأخذ المعنى المستحدث من الجمعية الوطنية للإنجيليين وهو أن الولايات المتحدة مباركة ولها مسؤوليات نشر القيم عبر العالم[3] ، ومن بين أفكارهم أنهم يؤمنون بأهمية الدعوة وتحقيق الهداية حيث ينتقل الإنسان حسبهم من دائرة

---

[1] منار الشوربجي"**:الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية**"،السياسة الدولية عدد 161 ،(جويلية05 20) ص 213,

[2] خليل العناني ":الدين والسياسة الخارجية الامريكية"،في
: http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=roaa3.htm

[3]Celia Belin, Guest Fellow,"Les protestants evangéliques aux états-unis et la politique étrangère americaine", Annuaire francais de relations internationales; Vol. 7, 2006,pp.662-66

الخطيئة إلى حالة الخلاص الدائم ويطلقون عليها" الولادة من جديد "وقد وردت هذه العبارة في حملة كارتر لسنة 1976 وفي الكثير من خطابات بوش الابن، كما يعتقدون بقرب نهاية العالم وأن الشرق الأوسط سيخوض حروبا تمهيدا لمعركة" **هرمجدون** "بين إسرائيل والعرب والتي يجب أن تنتصر فيها إسرائيل ليسهل على المسيح بناء مملكة" الله" في فلسطين عند نزوله الثاني[1] ، ويعتبرون أن للولايات المتحدة مسؤوليات والتزامات بنشر القيم عبر العالم ويميلون إلى حماية وضع أمريكا كقوة عالمية مسيطرة ويدافعون على شرعية الاستعانة بالقوة العسكرية ضد الدول المهددة للسلم والأمن العالمي والمنتهكة لحقوق الإنسان حيث ساند % 77 منهم الحرب على العراق في 2003 ، ومنذ الستينات توجهوا إلى الحزب الجمهوري ويساندون أجندة المحافظين الجدد حيث الكثير من المحافظين الجدد ينتمون إلى هذا التيار أي اليمين المسيحي وهم يشكلون صلب الإدارة الحالية وعلى رأسهم بوش الابن، ولذلك هم لا يخفون دعمهم المطلق لإسرائيل، ويرى روبرت جيرفيس أن بوش يعتقد أن الولايات المتحدة في نزاع بين الخير والشر ويعزو ذلك إلى زيادة إيمانه مما أعطى معنى لحياته الشخصية التائهة والفاسقة سابقا، وأضحت الحرب على الإرهاب مثلا ليست خاصة السياسة الخارجية بل مهمته المقدسة[2]. كما تجلى ذلك أيضا في المفاهيم التي يستعملها" محور الشر، الحرب المقدسة، العدالة المطلقة"... ، وهكذا فالإنجيليون يشعرون باستثنائية المكانة الأمريكية والطابع العالمي لقيمها وبالتالي ضرورة فرض هذه القيم من خلال السياسة الخارجية.

6 _ دور مراكز الفكر والرأي:

تعرف مراكز الفكر والرأي ومراكز الدراسات انتشارا كبيرا في الولايات المتحدة وقد ساهم في هذا الانتشار اللامركزية في النظام الأمريكي الذي يتيح لها الحرية في العمل، والانخراط الكبير الذي تعرفه السياسة الأمريكية في الآونة الأخيرة في الشؤون الدولية، ونتيجة لذلك فقد تعددت الأفكار وتشعبت الرؤى بشأن رسم خيارات السياسة الخارجية. وقد بدأ ظهور هذه المراكز بداية القرن العشرين مع معهد كارنيجي الذي أسسه "**بيت سبيرغ** "في 1910 ومؤسسة هوفر للحرب

[1] ابراهيم درويش:عرض كتاب لارين ارمسترونغ : المعركة من اجل الله : الأصولية في اليهودية والمسيحية والإسلام، في:
>http://www.arab-nation.com/index.php?option=content&task=view&id=5700--

[2] Robert Jervis,"An Interim Assessment of September 11: What Has Changed and What Has Not?"**, in :** Demetrios Caraley**, September 11, terrorist attacks, and U.S. foreign policy,** (Second Edition,, New York :
Academy of Political Science, 2002)**,**p.199.

في 1919 الذي أنشاها الرئيس السابق "**هربارت هوفر**"، ويبلغ عددها حاليا 2000 مركز منها 25% مستقل، والأغلبية الأخرى منتسبة إلى مختلف الجامعات[1] ، وقد زاد بشكل كبير الاعتماد على هذه المؤسسات البحثية وأصبحت منبرا أساسيا في صناعة القرارات في المجالات الإستراتيجية كالدفاع والاستخبارات وذلك بناءا على عقود عمل تقوم بموجبها هذه المراكز بإنجاز الدراسات والبحوث المطلوبة وذلك باستخدام أكاديميين مرموقين، وتقوم هذه المراكز على التخصص الجغرافي للمناطق ومعالجة القضايا التي تمس مباشرة المصالح والأهداف الأمريكية، وهي معفاة من الضريبة وتقوم على تمويل فردي أو ذاتي من خلال بيع الكتب والإصدارات البحثية أو من تبرعات الشركات[2] ، أو بتمويل مباشر من الحكومة في حالة المراكز التابعة لها . أما الوظائف الرئيسية لهذه المراكز وحسب **ريتشارد هاس** فإنهم يخلقون تفكيرا جديدا حول السياسة الخارجية كما أنهم يزودون الكونغرس والإدارة الرئاسية بالخبراء والعلماء لتقلد مناصب عليا وحساسة، كما يحاولون بناء فهم مشترك حول الخيارات المطروحة وهذا بالتنسيق مع صناع السياسة، فقد طالب مثلا معهد كارنيجي بإنشاء مجلس أمن اقتصادي في 1992 واستجابت إدارة كلينتون لهذا المطلب بإقامة مجلس الاقتصاد الوطني في نفس السنة ، و قد يلعبون دور الطرف الثالث كوسيط في النزاعات، فقد حدث ذلك في جنوب إفريقيا ، وقام معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية بإطلاق مشاريع لتحسين العلاقات العرقية في يوغسلافيا والمساهمة في تسهيل الحوار اليوناني التركي. ومن أمثلة الذين تقلدوا مناصب في الإدارة الأمريكية وكانوا مسؤولين في معاهد البحث نجد أن الرئيس كارتر في 1976 استعان بالعديد من خبراء بروكينز ومجلس العلاقات الخارجية وإدارة بوش الحالية اتبعت نفس النهج فجون بولتون الذي شغل منصبي نائب وزير الخارجية للرقابة وحضر انتشار الأسلحة، ومندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة كان سابقا نائب لرئيس معهد انتربرايز، كما كان مساعد وزير الخارجية المكلف بشؤون آسيا والباسيفيك جيمس كيلي رئيسا لمنتدى شؤون المحيط

[1] Richard Haass & Others,"U. S. Foreign Policy Agenda ,The Role of Think Thanks", an Electronic Journal of
the U.S. Departement of Satate, Volume 7, N. 3,(Novemer 2002) ,p.11.

[2] كريم القاضي":مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية"،في:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E24.HTML

الهادي بمعهد الدراسات الدولية والإستراتيجية، وبيتر رودمان مساعد كاتب الدولة للدفاع مكلف بشؤون الأمن الدولي حاليا كان يشغل مديرا لبرامج الأمن القومي في مركز نيكسون[1].

وهكذا فإن هذه المركز البحثية تقوم بدور كبير في مجال صنع السياسة الخارجية فهي تعمل على تدارس جماعي لمستجدات العالم، والسياسة الأمريكية إزاء ذلك، كما تعمل على نشر الوعي بين أوساط الرأي العام بشأن هذه القضايا لمساندة أو الاعتراض على الخيارات الحكومية ولذا فان دور هذه المراكز أصبح يتوافق الى حد كبير مع السياسة الأمريكية حيث تقوم بعملية التنظير لهذه السياسة فمؤسسة التراث مثلا أضحت تبشر بثلاثية" التاجر،العسكري، المبشر " ويقابلها ثلاثية" القوة، الثروة، الدين[2] "، وهذا ما يفسر التوجهات الأمريكية الحالية وتم توضيحه سابقا في دور الدين وتأثير المجمع الصناعي ورجال الأعمال في توجيه خيارات السياسة الخارجية.

7 _ أهمية الرأي العام الأمريكي:

يحتل الرأي العام مكانة كبيرة ويعتبر أحد مكونات عملية صنع وتنفيذ القرارات، وقد ازدادت أهميته في الآونة الأخيرة مع التطور النوعي الذي عرفته تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تعتبر في الولايات المتحدة أحد الركائز الأساسية والمصادر الرئيسية لقياس تفضيلات الرأي العام من إذاعات ومحطات تلفزيونية وصحافة مكتوبة وغيرها من الوسائط الإعلامية المختصة في هذا المجال، كما أنها تتنوع حيث نجد المراكز الحكومية والمؤسسات المستقلة، وبالإضافة إلى كونها مصدرا هاما للمعلومات لصناع القرار فإن هذه الوسائل تؤثر أيضا بتقاريرها وتحليلاتها في توجيه آراء الجمهور من جهة وتعمل من جهة أخرى على قياس هذه الآراء ورصد انطباعات الرأي العام خاصة في القضايا الخارجية المصيرية، وإذا كانت وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في صناعة توجهات الرأي العام الأمريكي فان الاستقطاب الحزبي له مكانته خاصة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي فكثيرا من عمليات صبر الآراء تركز على معرفة انتماءات الأفراد الحزبية قبل أخذ آرائهم، حيث هناك استطلاعات لا تخص الرأي العام فقط بل تهتم بآراء أقطاب وزعماء الحزبين الجمهوري والديمقراطي .

[1]Richard Haass & Others, Op.Cit.p.7.

[2] شريف دولار,مرجع سابق ,ص 131

إن الأمثلة كثيرة وعمليات صبر آراء المواطنين وقياس ميولات واهتمامات الجمهور الأمريكي كبيرة من طرف وسائل الإعلام بمختلف مكوناتها، وهكذا فالمزاج الأمريكي العام –الشديد التأثر بوسائل الإعلام والمؤثر على صناع القرار –له دور كبير و يحضى بأهمية واسعة لدى الساسة والقادة، ويمكن الإشارة إلى وجود ظاهرة لدى وسائل الإعلام الأمريكية وهي انتشار امتلاكها لدى رموز الإدارة الأمريكية وبالتالي توجيه أجندتها بما يخدم مصالح الأطراف المالكة لها، والمثال على ذلك هو تحرك أغلب وسائل الإعلام المحسوبة خاصة على تيار المحافظين الجدد وعلى أعضاء اللوبي الإسرائيلي باتجاه دعم الحرب على العراق وتشويه صورة الرئيس العراقي السابق.

وهكذا يمكن ملاحظة تعدد العوامل والفواعل الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية وقد ازدادت أهميتها أكثر مع التحولات التي عرفها النظام الدولي خاصة تلك المتعلقة بالتطورات التكنولوجية والتي مست وسائل الاتصال والمعلومات حيث أصبحت تتيح متابعة أفضل وأسرع للتغيرات الدولية وبالتالي سرعة التفاعل معها والذي سيؤدي بالضرورة إلى التأثير والمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات المتعلقة بخيارات السياسة الخارجية بناءا على حد أدنى من الإجماع بما يضمن خدمة مصالح الولايات المتحدة.

الفرع الثاني: أثر العامل الخارجي

يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي وتكون هذه الحوافز ذات طابع صراعي أو تعاوني. مع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها وتفاعلاتها تلعب دورا كبيرا لدى صانع القرار الأمريكي والمرجعية الأساسية لتفسير وصياغة العديد من القرارات وقد ظهر ذلك جليا خلال صراع الحرب الباردة. ومنذ نهاية الحرب الباردة تغيرت بنية النظام الدولي وأصبح أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة بكل ما تتطلبه تلك الأحادية من تركيز كبير لمصادر القوة المختلفة وهذا ما سهل لها لعب أدوارا متنوعة في آن واحد حيث استفادت كثيرا من البنية الأحادية في اتجاه فرض سياساتها.

ومن جهة أخرى فقد تأثرت الولايات المتحدة بظهور فاعلين جدد من غير الدول على مستوى العلاقات الدولية خاصة منها تلك الفواعل الرافضة للهيمنة الأمريكية كالتنظيمات الإسلامية

ومنها تنظيم القاعدة بالإضافة الى المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان والناشطة في مجال حماية البيئة وغيرها حيث الكثير منها تنتقد وتناهض السياسات الأمريكية.
إن العامل الخارجي تجلى أيضا في بروز ظاهرة المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، بالإضافة إلى سياسات التحالفات الموروثة عن مرحلة الحرب الباردة وكل هذه المكونات تتأثر بها وتستفيد منها الولايات المتحدة كعوامل خارجية في اتخاذ قراراتها، فللولايات المتحدة مثلا نفوذ كبير في مجلس الأمن لتمتعها بحق الفيتو، كما أنها تستفيد كثيرا من خلال تحالفاتها مع الأوروبيين داخل الحلف الأطلسي وذلك في فرض رؤاها خاصة في المسائل الأمنية، كما أن المنظمات المالية تعرف نفوذا كبيرا للأمريكيين فصندوق النقد الدولي– والذي أضحى يؤثر كثيرا على اقتصاديات الدول النامية ويفرض الشروط المتعلقة خاصة بالإصلاح السياسي والاقتصادي مقابل تقديم القروض والمساعدة الفنية –تسهم فيه الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر حيث تبلغ حصتها% 17.6 .

وهذه المساهمة تسمح لها بلعب دور كبير في توجيه قراراته باعتبار النظام السائد في الصندوق يعطي حق التصويت المرجح على أساس نسبة المساهمة والمستندة أصلا على قاعدة الحجم الاقتصادي، و كمثال عن أهمية المساندة الخارجية، نجد تصريح الأمين العام للحلف الأطلسي **جورج روبرتسون** الذي قال أن تعرض الولايات المتحدة لأي عدوان سيكون بمثابة العدوان على جميع الدول الأعضاء وبالتالي فالمجال سيكون مفتوح أمام الولايات المتحدة لتفعيل المادة الخامسة من معاهدة الحلف" مبدأ الدفاع الجماعي " وبتالي توفير الدعم العسكري من خلال تسخير مجالات الدول الجوية وموانئها ومطاراتها للقوات الأمريكية وتوفير الحماية الأمنية لها في أوروبا وهكذا يمكن القول أن المحدد الخارجي أصبح يلعب دورا متزايد الأهمية نظرا للكثير من الأسباب كازدياد درجة الارتباط والاعتماد الدولي المتبادل بالإضافة إلى تعدد وتشابك القضايا الدولية التي تحمل بعدا عالميا يتجاوز قدرات وطاقات الدولة الواحدة كالإرهاب الدولي، وفي الحالة الأمريكية فإن هذا العامل الخارجي يبلغ نسبة كبيرة في التأثير وذلك باعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى عالميا من جهة، وإلى تعاظم دورها ودرجة انخراطها في الشؤون الدولية من جهة أخرى.

الفرع الثالث : متغير البيئة السيكولوجية لصناع القرار

على اعتبار أن الفهم الدقيق للبيئة السيكولوجية لصناع القرار يؤدي إلى فهم دقيق لعملية صنع السياسة الخارجية , إذ تمثل البيئة السيكولوجية المنفذ الأهم لمعرفة الخلفيات و الدوافع الكامنة حول القرار المتخذ . فالعوامل النفسية تلعب دورا كبيرا لدى الزعامات السياسية، ولذا تتركز الدراسات والبحوث حول كيفية نشوئهم وبيئة تربيتهم وانتماءاتهم وخلفياتهم الإيديولوجية والمعرفية وغيرها من العوامل التي تساعد المحللين على فهم نفسياتهم، وهذا ما سيقلل من هامش الخطأ في سبيل تفسير سلوكاتهم خاصة ما تعلق منها بقرارت السياسة الخارجية، ويعتبر **سيغموند فرويد** هو أول من بدأ التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين بإعداده دراسة حول شخصية الرئيس **وودرو ولسن**، كما تعتبر مسألة الأخلاق المرتبطة أساسا بالحياة الخاصة للمرشحين عامل جذب للرأي العام قبل تولي هؤلاء لمسؤوليات الرئاسة ولذا عادة ما يكون التركيز على العلاقة بين هفواتهم وأدائهم الرئاسي. لاسيما إذا أراد واحد منهم تحقيق عدة أهداف في آن واحد وكمثال على هذا التحدي الأخير محاولة الرئيس جونسون في حقبته الرئاسية تحقيق برامج اجتماعية واسعة والانتصار في فيتنام ولكن الكونغرس رفض تمويل المطلبين[1] .

ويمكن الإشارة أنه وفي الحالة الأمريكية وبالرغم من تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة إلا أن المستشارين وجهاز الإدارة لهم دور كبير في التأثير على خيارات الرئيس ولذا فهذه الخيارات ترتبط في جزء منها بالجوانب النفسية للبيئة القرارية لمؤسسة الرئاسة ككل.

[1] يوسف عبد اللطيف،"التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين"،في:
http://www.shrooq2.com/vb/showthread.php?t=2116

المبحث الثاني : التعريف بمنظمة حلف شمال الأطلسي : نشأتها وتطورها

كان ظهور حلف شمال الأطلسي نتيجة للتعاون المشترك,والجماعي بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن استجابت هذه الأخيرة لطلبات الدول الأوروبية بمساعدتها اقتصاديا وسياسيا, وحتى عسكريا من اجل التصدي للمد الشيوعي السوفياتي القادم من الشرق . وجاء حلف شمال الأطلسي وهو الحلف الأهم في المعسكر الغربي لدعم أوروبا الغربية وتأمينها من الخطر السوفياتي ومن اجل ذلك انتهج الناتو استراتيجيات مختلفة ,تطورت حسب المقتضيات مواجهة الخطر الشيوعي ,ومع انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الخطر الشيوعي ,أثيرت تساؤلات حول مستقبل الحلف .

المطلب الأول : تطور الحلف الأطلسي من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية.

كان من المفترض أن يؤدي تفكك حلف وارسو إلى تحلل حلف شمالي الأطلنطي ما لم يتفق أعضاء الحلف على مصادر تهديد جديدة تبرر استمراره، وعلى تحمل الأعضاء لنفقات وتكاليف الحلف، ورغم عدم الاتفاق على ماهية التهديدات الجديدة ,قررت الولايات المتحدة ,ولم تمانع الدول الأعضاء الأخرى استمرار الحلف ,وكان سعي ذلك ضرورة تكييف سلوك الحلف وهيكل القوة فيه لتلاءم البيئة الأمنية الجديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو الأمر الذي اقتضى أيضا إدخال تعديلات على عضوية الحلف.

وقد انعكست مجمل هذه التغيرات على مرد ودية الحلف إزاء الصراعات الإقليمية، وأثر التغيرات الدولية على حلف الأطلسي باعتباره منظمة تؤثر وتتأثر بالمناخ الدولي الذي تعمل فيه، فرأينا كيف أن انتهاء الثنائية القطبية وتحولها إلى أحادية القطبية قد أثر في الحلف الأطلسي و أعطاه ميزة انتصار النهج الليبرالي على المنظومة الشيوعية، ومنه دعم ركائز الاتحاد من جديد بحيث استفادت أوروبا من هذا النجاح و بالتالي وظفته لصالحها، ومع هذا بقيت وفية لميثاق الحلف الأطلسي، وهذا الأخير فتح مبادرات الانضمام إلى الحلف من طرف دول أوروبا الشرقية، وروسيا وكذلك دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط الراغبة لأن تكون منضوية فيه، هذا التوسيع في العضوية يزيد من صلابة الحلف ويعطيه معنا آخر، وبالتالي يعزز السيطرة الأمريكية على الأعضاء الجديد ويوسع من رقعة هيمنتها عالميا.

الفرع الأول : نشأة منظمة الحلف شمال الأطلسي

نشأت فكرة هذا الحلف عام 1929، بهدف تكتل الدول الديمقراطية، في مواجهة النظم الديكتاتورية، (الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية والشيوعية السوفيتية) إذ فشلت عصبة الأمم، في معالجة المشاكل الدولية، وقد أوقف تنفيذ فكرة قيام الحلف، نشوب الحرب العالمية الثانية.

بدء التفكير في إنشاء الحلف اثر نشر كتابين في الولايات المتحدة، أحدثا ضجة كبيرة، وكان لهما أثر قوي في الرأي العام الأمريكي. الكتاب الأول بعنوان "**الاتحاد في الحال**"، ألفه "**كلارنس ستريت**"، سنة 1939 وكان من رأيه، الذي ضمنه الكتاب، أن نظام عصبة الأمم مصيره إلى الفشل، وأنه لا بد أن يحل محلها في الحال اتحاد بين الدول الديمقراطية، الخمس عشرة، التي تربط بينها العوامل الجغرافية والتاريخية والمدنية القائمة على مبادئ الديمقراطية وحرية الفرد، وتربطهم كذلك حالة السلام السائدة بينهم منذ أكثر من قرن. تلك الدول، التي نادى بها كلارنس باتحادها في الحال، هي: الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، أيرلندا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، السويد، النرويج، الدانمارك، فنلندا، سويسرا، استراليا، نيوزيلندا، اتحاد جنوب أفريقيا .وأوضح كلارنس، أن هذا الاتحاد ستمثل فيه أكبر قوى العالم، إذ يضم 300 مليون نسمة، وأن هدفه ليس مهاجمة الديكتاتورية، بل الدفاع ضد أي اعتداء يأتي من خارج هذه الدول. قامت على أثر ذلك، عدة جمعيات، في مختلف المدن الأمريكية، سميت "جمعيات الاتحاديين"، وأنشئت لها مجلات شهرية، تحت عنوان "الاتحاد في الحال"، وكلها تروج لتنفيذ افكار **كلارنس** التي من أبرزها الدعي إلى :

1/ إنشاء هيئة دولية جديدة عمادها الشعوب وليس الحكومات ,كما الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1787 م.

2/ بسبب وجود الديكتاتوريات فان هذا التعديل غير ممكن ,لذا يجب اقامة اتحاد بين الديمقراطيات[1].

لم تتاح الفرصة لتنفيذ هذه الفكرة، إذ أعلن هتلر الحرب، في أول سبتمبر سنة 1939، فاحتجبت الفكرة، إلى أن بعثت مرة أخرى، على يد الكاتب الثاني **والتر ليبمان** خلال الحرب العالمية الثانية. حيث نشر ليبمان كتابه، تحت عنوان "**السياسة الخارجية للولايات المتحدة**" عام 1943، وقد أوضح فيه العلاقة الوثيقة التي تربط الشعوب الواقعة حول المحيط الأطلسي،

[1] لخميسي شيبي ,الامن الدولي ,ط1, مصر:المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ,2010,ص10

لاسيما إنجلترا والولايات المتحدة، وهما محور تلك الكتلة. وكان من رأيه، أن المحيط لا يمثل عائق أمام تلك الدول، ولكنه مسطح مائي متسع، على ضفافه عائلة دولية، مرتبطة منذ كشف أمريكا، بروابط تاريخية وجغرافية، وهي راغبة في تنمية هذه الروابط.وانتقد ليبرمان بشدة السياسة الخارجية الأمريكية, واعتبرها غير واضحة ,ودعا إلى تقوية العلاقات الأوروبية ـ الأطلسية من خلال إقامة اتحاد يضم دول البحر الأطلسي ضد أي تهديد. وهذا ما ساعد على إنشاء تكتل يجمع الديمقراطيات الأوروبية والولايات المتحدة وتحولها عن مبدأ سياسة العزل ,وفي عام 1948 م عرض الرئيس هاري ترومان على الشعوب الحرة مساعدتها في الدفاع عن نفسها ضد أي قوة تحاول التسلط عليها ,يكون مصدرها أقليات مسلحة والمقصود بها الأحزاب الشيوعية داخل الدول الحرة أو حكومات أجنبية وهي الدول الشيوعية[1].

كان للكتابين أثر كبير في توجيه الرأي العام الأمريكي، نحو فكرة التكتل مع الدول الديمقراطية في أوروبا، والتخلي عن سياسة العزلة، التي أسسها الرئيس الأمريكي "جيمس مونرو" . وتبعه فيها من تلاه من الرؤساء.وحين اشتدت الحرب الباردة ,وزاد النفوذ السوفياتي في أوروبا ,رأت كل من فرنسا وانجلترا وبلجيكا وهولندا , ولكسمبورغ ان مصالحها تقتضي ان تتحدد عسكريا وقد تم ذلك في حلف ابرم في 4 مارس 1948 ,حيث اجتمع في بروكسل مندوبو بلجيكا، هولندا، لوكسمبرج، فرنسا، المملكة المتحدة، للاتفاق على معاهدة للمساعدة المتبادلة. وفي 17 مارس 1948، وقعت الدول الخمس المعاهدة آخذة على عاتقها بناء نظام للدفاع الجماعي، ولتقوية الروابط الاقتصادية والثقافية وسمي بميثاق بروكسل وبعده اجتمع في لندن في 30 أبريل 1948 وزراء الدفاع، ورؤساء أركان، دول اتفاقية بروكسل، لبحث كيفية تدبير المعدات العسكرية اللازمة، من مواردهم، وما هي المساعدات الإضافية التي يمكن طلبها من الولايات المتحدة. انضم خبراء من الولايات المتحدة، ومن كندا لهذه الاجتماعات كمراقبين اعتباراً من يوليو 1948. بعد توقيع معاهدة بروكسل، حاصر الاتحاد السوفيتي برلين الغربية بدأً من 24 يونيو 1948 واستمر الحصار 323 يوماً، نظم الغرب خلالها جسر جوي لإمداد المدينة باحتياجاتها. أيقنت الدول الغربية بضرورة الإسراع في تنظيم الدفاع المشترك الغربي، والتعاون فيما بينهم لمواجهة التهديدات الأمنية، التي بدأت في الظهور. وفي نفس اليوم صرح الرئيس الأمريكي هاري ترومان بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستدعم الأمم الحرة، وتقدم لها المساعدة

[1] لخميسي شيبي, مرجع سابق, ص10

التي تطلبها. وسرعان ما ظهر إن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه التوسع السوفياتي دون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية, وعليه اتجه الأوروبيون الغربيون إلى الولايات المتحدة وكندا، للبحث عن إمكانية تحقيق الأمن المتبادل، وفي عام 1949 م انعقدت مباحثات حلف شمال الأطلسي حيث بدأت الاتصالات في 6 يوليو سنة 1948، بين دول غرب أوروبا ثم توالى دخولها في الحلف الجديد تباعاً، وفي يوم 18 مارس1949 أعلنت نصوص الميثاق الجديد، و بعدها تم التوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلسي (ملحق رقم 1) من طرف اثنتي عشرة دولة في واشنطن يوم 4 أبريل 1949 . وصدقت عليها المجالس النيابية للدول الموقعة، خلال الخمسة أشهر التالية للتوقيع(صدقت المجالس النيابية، لتلك الدول على الميثاق، والذي أصبح نافذ المفعول اعتباراً من 24 اوت 1949 .وهذه الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، النرويج، الدانمارك، إيسلندا، البرتغال، بلجيكا، هولندا، لوكسمبرج. وكانت أولى نتائج ذلك التحالف، إنهاء الاتحاد السوفيتي حصاره لبرلين، في 9 مايو 1949 (أي أقل من شهر).

تأسس حلف الأطلسي في إطار المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة (ملحق رقم 2)، التي تبيح للدولة الحق في الدفاع عن نفسها، منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى. وذلك نتيجة لعجز الأمم المتحدة عن إرساء قواعد بناء لنظام أمن جماعي دولي، وذلك على ضوء الانقسام الإيديولوجي بين القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية. ثم عقدت اتفاقيات باريس[1] 1954م ووثيقة لندن 1954 م التي تكفلت ببيان أوجه التنسيق بين الحلف واتحاد غرب أوروبا وتمثل الاتفاقيات الثلاث المتمثلة في الأساس القانون لحلف شمال الأطلنطي وقد اتخذ الحلف منذ البداية شكلا مؤسسيا على نحو جعله مغايرا ,ويتكون ميثاق الأطلنطي من ديباجة وأربع عشر مادة , وقد ورد في الديباجة انه يؤكد أطراف هذه المعاهدة إيمانهم بأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. كما يؤكدون رغبتهم في العيش في وئام مع جميع الشعوب وجميع الحكومات ,وقد عقدو العزم على المحافظة على حرية شعوبهم وتراثهم المشترك ومدنيتهم وفقا للمبادئ الديمقراطية وحرية الفرد وسلطان القانون وهم يسعون لاستقرار الأحوال ونشر الرفاهية في شمال الأطلنطي[2].

[1] مصطفى ابوالخير ,**النظرية العامة للاحلاف العسكرية** ,ط1,مصر : ايتراك للنشر والتوزيع ,2005 ,ص 415 - 417

[2] مصطفى ابوالخير ,مرجع سابق,ص 415 - 417

الفرع الثاني : تطور الحلف في ظل الثنائية القطبية[1]

يرى بعض الكتاب أن التكتل الأطلسي كان موجودا فعلا قبل عقد الحلف رسميا، فوجوده في رأيهم يرجع إلى التحالف الذي ربط كلا من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى، وتمتد جذوره إلى التراث المشترك بين أوروبا و أمريكا، ومهما يكن الأمر فإنه حين اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي، و ازدياد النفوذ السوفيتي في أوروبا، رأت كل من فرنسا و انجلترا و بلجيكا و لكسمبورغ أن مصالحها تقتضي أن تتحالف عسكريا، و قد تم ذلك في ميثاق بروكسل[2] المبرم في 17 مارس1948 ولكن سرعان ما تبين أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه ما اعتبر توسعا سوفيتيا تجاه الغرب دون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تبنى السناتور الأمريكي أرتير فاندنبرخ فكرة انضمام بلاده إلى هذا التحالف على أساس المساعدة المتبادلة بينها وبين الدول السالفة الذكر، وتقدم بتوصية رسمية في هذا الاتجاه إلى مجلس الشيوخ الأمريكي في شهر جوان عام 1948 ، وأعقب ذلك بدء مرحلة من التشاور والمفاوضات بين الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الأخرى في منطقة شمالي الأطلنطي التي تم توقيعها في واشنطن في اليوم الرابع من أفريل 1949 ووافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية 82 صوتا ضد 13 صوتا[3]، وتبع ذلك إجراء التصديق عليها من قبل الرئيس الأمريكي في شهر جويلية 1949، ومن قبل الدول المؤسسة الإحدى عشر، وبذلك أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتبارا من 24أوت1949 .

وهناك من يرجع نشأة الحلف إلى أساس ديني، أي منذ الانشطار الذي جرى عام 1054 في العالم المسيحي، وجاء ذلك بعد قرون من النزاع المتواصل بين رؤساء الكنيسة المسيحية بعد المسيح عمن له الحق في زعامة الكنيسة المسيحية بعده، وكثر عدد المرشحين لذلك المنصب من يومها، فكل رئيس طائفة من الطوائف المسيحية طالب ولازال يطالب بتلك الزعامة، فهناك

---

[1] مزيان رياض ،**الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية"دراسة حالة حرب الخليج الثانية"**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة فرع العلاقات الدولية، باتنة:جامعة الحاج لخضر، 2004 - 2005), ص24

[2] الاكسيف، كروتسيلنج، شفيتلوف،**الروح العسكرية الأمريكية**، ترجمة محمود شفيق شعبان، دمشق، دار دمشق للنشر، بطبعة الأولى,1988, ص75

[3] محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية**، الكويت، المجلس الوطني للفنون والآداب، 1978 ، ص44

على سبيل المثال بطرك كنيسة الأرمن، وبطرك القسطنطينية إلى جانب البطرك أثينا في اليونان، وبطرك القدس، وبطرك القسطنطينية إلى جانب البطرك الكاثوليكي في روما وهو البابا وهم يصبون إلى تلك الزعامة وصارت المزاحمة على كرسي " الخلافة "بعد المسيح على أشدها في القرن الحادي عشر بين البابا في روما زعيم المذهب الكاثوليكي، وبطرك القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية زعيم المذهب الأرثوذكسي. وانشطرت الكنيسة المسيحية أول انشطارها في عام 1054 ، وبدأ حينها النفور بين الشرق والغرب، وقد بدأ المذهب الأرثوذكسي المسيحي ينتشر في روسيا منذ أوائل القرن العاشر الميلادي، وصارت بذلك روسيا تتبع زعامة البطرك في القسطنطينية، ودخل الأتراك المسلمون مدينة القسطنطينية أخيرا عام 1453 ، وصارت بعدها المدينة مسلمة، ومن يومها أخذ رؤساء الكهنة في روسيا ينظرون لأنفسهم كورثة لزعامة (المذهب الأرثوذكسي)، وورثوا بذلك النفور بين الشرق والغرب .

ومنذ أوائل القرن التاسع عشر بدأت المنافسة من جديد بين روسيا و بريطانيا في منطقة آسيا (شمال الهند، أفغانستان، إيران)، وأدت تلك المنافسة إلى عدة حروب وكالة بين أمراء أفغان تدعمهم بريطانيا ضد أمراء وزعماء أفغانيين أو إيرانيين تدعمهم روسيا، كما اشتملت المنافسة بين الدولتين حول مكاسب الدولة العثمانية خاصة منها المضائق[1] ، و تكون في تفكير سياسة بريطانيا وفي صحافتهم و كتبهم عقدة مكافحة الروس وكانت تلك العقدة من مسببات " **حروب القرم** والتي شهدت وحدة كل من بريطانيا، فرنسا، النمسا ضد روسيا. وعندما أصبحت روسيا شيوعية عام 1917 توطد النفور بين الشرق و الغرب ,لأن دول الغرب التي تسمى نفسها ديمقراطية صارت منذ زمن بعيد دولا رأسمالية استعمارية وغيرت أفكارها الليبرالية بالمعادلة التي تنص على "**كل شيء حلال في سبيل جمع المال** "لذا أعلنت حربا على الاشتراكية أينما كانت في شكل جماعي. وبمنظور أيديولوجي – شيوعي – تعتبر منظمة حلف شمالي الأطلنطي أكبر حلف عدواني سياسي عسكري الامبريالية وأداتها الرئيسية لتنفيذ الخطط العسكرية، وفي هذا ساهمت التغيرات تلك في تعميق الأزمة العمومية للرأسمالية التي تحاول إضعاف مواقفها على الساحة الدولية للتعويض عنها بزيادة المقدرة العسكرية، وعن طريق سباق التسلح تحاول بلدان

[1] فايز صالح أبو جابر، **التاريخ السياسي الحديث و العلاقات الدولية المعاصرة**، دار البشير للنشر و التوزيع الطبعة الأولى، 1989، ص309

الناتو إيجاد مخرج من الأزمة في أوروبا الغربية، كما كانت نشاطاته مصدر للتوتر الدولي والأزمات الدولية[1].

الفرع الثالث : تطور الحلف لما بعد الحرب الباردة

في أعقاب التحولات الثورية التي وقعت في شرق ووسط أوروبا بدءا من عام 1989 وعبرت عن نفسها في تهاوي أنظمة الحكم الاشتراكية، وسقوط حلف وارسو،ثم تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991 ،شهد النظام الدولي تغيرات عميقة ذهب أحد المفكرين وهو الأمريكي الياباني الأصل **فرانسيس فوكو ياما** إلى وصفها بأنها غير مسبوقة، وأنها تمثل نهاية التاريخ الإنساني في ظل سيادة الإيديولوجية الليبرالية و النظام الرأسمالي[2]. وذهبت الغالبية العظمى من الدارسين للنظام الدولي والعلاقات الدولية إلى وصف تلك التغيرات بأنها تمثل نهاية لنظام عالمي، هو نظام القطبية الثنائية الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية على أساس أن أحد قطبي النظام قد إنهار وأن ما حدث عام 1991 لا يختلف كثيرا عن السوابق التي شدها النظام الدولي في نهاية الحروب الكبرى، التي أسطرت عن ظهور تحولات رئيسية في هيكل وتوزيع القوة و القواعد التي تتمم التفاعلات الدولية[3].

و يمكن القول أن ما حدث منذ أوائل التسعينات كان عبارة عن نهاية لنظام دولي، و بداية لتبلور ملامح نظام جديد، و يمكن الاستناد في هذا الرأي إلى المؤشرات التالية:

أ – انهيار الكتلة السوفيتية :فقد انهارت الكتلة التي كان يهيمن عليها الاتحاد السوفيتي والمتمثلة في حلف وارسو ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة، وقد جرى الانهيار بدون حرب عسكرية وفي فترة قصيرة.

ب – انتهاء الشيوعية كقوة سياسية :نتيجة تهاوي أنظمة الحكم في شرق أوروبا ووسطها كما أن التحويلات في الصين تشير إلى تحركها صوب الرأسمالية إن لم تكن الليبرالية, و الدول الشيوعية الأخرى – كوبا، كوريا الشمالية، والفيتنام – غير قادرة على تقديم بديل دولي[4] .

---

[1] الكسييف، كروتساينج، شفتليوف، **الروح العسكرية الأمريكية**، ترجمة محمود شفيق شعبان، مرجع سابق ص83

[2] ودودة بدران، **الرؤي المختلفة للنظام العالمي الجديد**، القاهرة، مرآز البحوث والدراسات السياسية , 1994 ,ص23

[3] حسين قادري, **العلاقة الجدلية بين الوضع الدولي الجديد و المسار الفلسطيني – الإسرائيلي** , أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية , جامعة باتنة – الجزائر , ماي2004

[4] Fred Holiday , the end of the Gold war and international relations, some analytic and theoretical conclusions, Pennsylvania University press, 1995, p 40 - 42

ج – تبدل العلاقات بين القوي العظمي : حيث أدى تفكك الاتحاد السوفيتي و(حلف وارسو) إلى انتهاء الصراع الدولي الذي ساد منذ عام 1945 ، كما انتهى سباق التسلح الذي تبارت فيه واشنطن و موسكو سواء مباشرة، أو من خلال الحلف الذي تقوده كل منهما.

د – التحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى :حيث لم تعد الدولة القومية قادرة على القيام بفعالية بوظائفها الاقتصادية التقليدية، كما أن الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القوميات لم تعد قادرة– إلى حد كبير –على التنافس في شكل فردي نظرا لبروز مراكز صناعية و تجارية جديدة تتنافس بقوة مع المراكز الصناعية والتجارية الغربية .ومن تم لجأت الدولة القومية إلى الدخول في تجمعات اقتصادية ضخمة كوسيلة لمواجهة المنافسات الفردية من ناحية أولى.

هـ – تغيير الخريطة السياسية :حيث تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمسة عشرة دولة كما تفككت يوغوسلافيا إلى خمس دول وانشطرت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين، وتوحدت ألمانيا التي كان تقسيمها أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية , وبين اشطريها جرت ممارسة المواجهة في الحرب الباردة ولم تستقر الأوضاع بعد، حيث هناك احتمالات للمزيد من التفكك وأيضا الاندماج[1].

ويرصد دارسو النظام الدولي و العلاقات الدولية ثلاث سوابق لهذه التحويلات الكبرى، الأولى بعد الحروب النابليونية بحيث أعاد مؤتمر فيينا عام 1815 تشكيل النظام الدولي وتمكن من حفظ الاستقرار لمدة تقرب من القرن حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 ، و الثانية بعد الحرب العالمية الأولى حيث أعادت معاهدة فرساي الأولى عام 1919 تشكيل النظام، إلا أن انسحاب الولايات المتحدة من هيكل النظام فتح المجال أمام سقوطه مرة أخرى بعد نحو عقدين باندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 و الثالثة بعد الحرب العالمية الثانية عندما بادرت الدول المنتصرة في الحرب ببناء نظام عالمي جديد في يالطا و بوتسدام ومن ثم يرون أن انتهاء الحرب الباردة و الذي يؤرخ له البعض بشهر جوان عام 1989 عندما ترك الاتحاد السوفيتي الحكومة الشيوعية في بولندا تسقط دون تدخل.

مع انتهاء الحرب الباردة وما أدت إليه من تغير في البيئة الأمنية، سعى قادة الحلف شمال الأطلسي إلى التكيف مع هذه التغيرات، وقد بدا ذلك بقرار مجلس شمالي الأطلنطي في جوان عام 1990 ، حيث رأى قادة الحلف أنه مع أن دور الحلف الرئيسي – الدفاع المشترك – لا

[1] عبد المنعم المشاط، **هيكل النظام العالمي الجديد**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1994 ، ص23

يزال قائما ومطلوبا ، فإن التغيرات في البيئة الأمنية المحيطة تقتضي تغيرا في المهام العسكرية التي تواجه أعضاء الحلف ومن ثم لابد من إدخال تغييرا على إستراتيجية الحلف العسكرية , وترافق مع ذلك قرار لجنة التخطيط بإجراء مراجعة شاملة للإستراتيجية العسكرية للحلف من أجل وضع متغيرات البيئة الجديدة في الاعتبار . وبعد ذلك بحوالي شهر حدد إعلان لندن الصادر في جويلية عام 1990 المبادئ الاسترشادية بشأن إستراتيجية الحلف العسكرية وتشكلت مجموعة لمراجعة الإستراتيجية العسكرية للحلف، وبحلول نوفمبر عام 1991 أكملت المجموعة عملها، ومن ثم أصدر قادة الحلف إعلان روما في نوفمبر عام 1991 حول السلام و التعاون، و أكد على أن التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف يواجهها تختلف في طبيعتها عما كانت في الماضي وبذلك تكون قمة الحلف في روما في نوفمبر عام 1991 قد أقرت إستراتيجية عسكرية جديدة للحلف تنهض على أربعة مبادئ.

أ – استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي عبر الدفاع الجماعي.

ب –الحفاظ على وحدة أمن الأعضاء ,وكونه وحدة لا تتجزأ فإن الأعضاء الأوروبيين سوف يضطلعون بمزيد من المسؤوليات للدفاع عن أنفسهم.

ج – الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار في أداء مهمة الدفاع الجماعي ,فإن الحلف عليه أن يستحدث هيكل قوة يعتمد على قوات أكبر مرونة، وحرية في الحركة أكثر من الاعتماد على الدفاع المتقدم.

د – استمرار الاعتماد على كل من الأسلحة التقليدية و النووية، مع خفض حجم القوات و الحد من الاعتماد على المخزون النووي.

ونظرا لأن المبادئ انطلقت من التسليم بانتهاء خطر وقوع هجوم واسع النطاق من الشرق، وأن البيئة الأمنية الجديدة في أوروبا تضاعف فرضية تحقيق الأهداف الرئيسية للحلف من تعظيم الاستقرار و الرفاهية في منطقة شمالي الأطلنطي، والإسهام في تطوير علاقات دولية يسودها السلام, فقد أقر الحلف مبدأ التعاون مع دول حلف وارسو – السابق – وذلك بإنشاء مجلس تعاون شمالي الأطلنطي الذي خرجت منه **الشراكة من أجل السلام** وفتحت الأخيرة الطريق أمام انضمام عدد من دول حلف وارسو السابق إلى حلف شمالي الأطلنطي.

المطلب الثاني : هيكلة القوة التنظيمية و العسكرية للحلف شمال الأطلسي.

اتخذ حلف شمالي الأطلنطي منذ بداية تشكيله شكلا مؤسسيا على نحو جعله مغايرا للأحلاف الدولية السابقة، إذ وضعت الدول الأعضاء في المعاهدة هيكل تنظيمي للحلف يضمن ديمومته وفعاليته على المستوى الإقليمي والدولي وذلك من خلال التطبيق الفعلي لميثاق أو معاهدة واشنطن، والتي تعهدت أطرافها على [1] :

-التدخل الآلي في حالة الاعتداء على أي منها.

-التشاور في حالة وقوع عدوان خارج القارة الأوروبية.

-توقيف العدوان الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي بين الدول الأعضاء.

وفعلا أصبحت هذه التعهدات واقعًا ملموسًا جسد على فترات زمنية مختلفة، وذلك حسب درجة الأزمات، كما أرسى مؤسسو الحلف معاهدة تحتوى أربعة عشر بندًا و تنص على حقوق وواجبات الأعضاء تجاه المنظمة كما توضح مهام هيئاتها.

1 / مجلس شمالي الأطلنطي North Atlantic Council :

و هو السلطة الأعلى في الحلف، و الهيئة الوحيدة داخله التي تستمد سلطتها مباشرة من معاهدة واشنطن، و يتكون من ممثلين دائمين من كل الدول الأعضاء و يعقد اجتماعاته على مستوى الممثلين الدائمين، ووزراء الخارجية، وأيضا رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء وللمجلس, الصلاحيات السياسية وسلطة اتخاذ القرار في الموضوعات العسكرية، ويعقد اجتماعاته على مستوى وزراء الخارجية مرتين في العام على الأقل ومرة أسبوعيا على مستوى الممثلين الدائمين، أما على مستوى رؤساء الدول والحكومات فيعقد كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويرأس مجلس الحلف في اجتماعاته السكرتير العام لحلف شمالي الأطلنطي، ويساعد المجلس في النهوض بمسؤوليته عددا من اللجان المدنية التي تتخصص في بحث ودراسة موضوعات معينة، وفي كل عام يجرى اختيار وزير خارجية من الدول الأعضاء كرئيس شرفي للمجلس، وذلك وفقا للترتيب الأبجدي الإنجليزي لأسماء الدول الأعضاء[2]، وتتخذ القرارات في المجلس وفق قاعدة الإجماع وتتمتع كافة الدول الأعضاء بحقوق متساوية.

---

[1] مزيان رياض ،مرجع سابق ,ص27

[2] عماد جاد، الحلف الأطلنطي , **مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998 ، ص . 106

2/ اللجنة العسكرية:

وهي السلطة العسكرية العليا في الحلف الأطلنطي، ولدت هذه اللجنة عام 1966 ، بسبب خروج فرنسا من منظمة الناتو العسكرية، ورفضها المشاركة في أعمال مجلس الناتو أثناء مناقشة المسائل العسكرية[1]، وتتكون من رؤساء هيئات الأركان في الدول المتحالفة باستثناء اسلندا التي ليست لها قوات مسلحة، هي بذلك تمثل في اللجنة العسكرية بواسطة ممثل مدني، وتجتمع اللجنة العسكرية مرتين على الأقل في اسلندا على هذا المستوى، و إلى جانب ذلك تكون هناك اجتماعات مستمرة بين الممثلين العسكريين الدائمين لهذه الدول ويكون من سلطتهم إصدار قرارات في الموضوعات العسكرية التي تتطلب التطرق فيها بشكل أو آخر، وبوجه عام , تتركز اهتمامات اللجنة العسكرية حول الأمور المتعلقة بالتخطيط للسياسات العسكرية العامة لحلف الأطلنطي.حتى عام 1966 كانت الأداة التنفيذية للجنة العسكرية وهو ما يسمى بالمجموعة الدائمة، والتي كانت تتكون من ممثلين لرؤساء هيئات الأركان في كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا, كان بجانبها عدد من الأجهزة العسكرية التابعة للناتو و التي وضعت تحت السلطة هده المجموعة الدائمة، ولكن انسحاب فرنسا من القيادة المشتركة للحلف في مارس 1966 أدى إلى إلغاء هذه المجموعة الدائمة وخلافتها بجهاز جديد أطلق عليه الهيئة العسكرية الدولية. وأهم القيادات العسكرية التي تتبع حلف شمالي الأطلنطي، هي القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا و مقر هده القيادة العليا يقع في ركينكور بالقرب من باريس وذلك وقت انسحاب فرنسا من القيادة العليا ,وتتفرع عن القيادة العليا أربع قيادات فرعية هي قيادة المنطقة الشمالية، وقيادة المنطقة الوسطى، وقيادة المنطقة الجنوبية، وقيادة منطقة البحر الأبيض المتوسط.

3/ مجموعة التخطيط النووية Nuclear Planning Group :

تمثل المنتدى الرئيسي للمشاورات في القضايا المتعلقة بدور الأسلحة النووية والسياسات الأمنية و الدفاعية، وتشارك فيه كل الدول الأعضاء عدا فرنسا، كما تشارك اسلندا بصفة مراقب، وتعقد المجموعة اجتماعاتها مرتين في العام على الأقل على مستوى وزراء الدفاع تحت إشرافها مسائل استخدام السلاح النووي .وفي عام 1968 أحدثت وحدة استشارية إعلامية خاصة في تركيب الناتو – المجموعة الأوروبية – وهي شكليا لا تدخل في المخطط الرسمي لتركيب

[1] مزيان رياض ،مرجع سابق ,ص27

الناتو، يدخل في المجموعة الأوروبية بلجيكا، الدانمارك، ألمانيا الاتحادية، اليونان، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، تركيا، بريطانيا العظمي والبرتغال ,ومهمة المجموعة الأوربية الرئيسية تنسيق خطط التسلح، وإعادة تسليح بلدان الحلف الأوروبية ونشاطها موجه بشكل أساسي بمضاعفة دور البلدان الأوروبية الغربية الداخلة فيها في حلف الناتو بواسطة الأعمال المنسقة المشتركة. وقد عقدت بين البلدان أعضاء المجموعة الأوروبية سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات حول التعاون في مجال الاتصالات ,التأمين المادي والتقني والطبي، والاستعداد القتالي للقوات المسلحة والتخطيط الطويل الأمد والتعاون في مجال تصميم وإنتاج المعدات العسكرية.

4 / مجلس تعاون شمالي الأطلنطي:

أنشئ مجلس تعاون شمالي الأطلنطي عام 1991 كخطوة لإيجاد علاقة رسمية مع دول شرق ووسط أوروبا، وبدأ التوجه في قمى لندن في جويلية عام 1990 بدعوة حكومات الاتحاد السوفيتي و تشيكوسلوفاكيا والمجر و بولندا وبلغاريا وروما نيا لإقامة صلة دبلوماسية مع الحلف، وفي باريس عام 1990 وقع الحلفاء وهذه الدول إعلانا مشتركا أكد على أنهم لم يعودوا ينظرون إلى بعضهم البعض كأعداء[1]، وتم في اجتماع وزراء خارجية الدول الحلف في كوبنهاجن في جوان عام 1991 بحث قضايا تطوير العلاقات التعاونية مع الشرق، حيث تمت دعوة وزراء خارجية دول شرق ووسط أوروبا للاجتماع مع نظرائهم من دول الحلف لإصدار بيان سياسي مشترك من أجل اجتماعات لتقوية مفهوم الشراكة و العمل من أجل تطويره، وتم الاتفاق على إجراء اجتماعات دورية واتصالات مع مجلس شمالي الأطلنطي، والجنة العسكرية للحلف ولجان أخرى في الحلف.

5 / السكرتير العام:

يجري اختياره من جانب الأعضاء كرئيس للمنظمة وللجنة تخطيط الدفاع[2]، ومجموعة التخطيط النووي ولجان أخرى، ويقوم بمهمة المتحدث الرسمي باسم المنظمة.

[1] Bonnie Gold, the evaluation of alliances, nato in crisis paper at the annual Meting of the American political science association, New York 1 – 4 September, 1994, p 19

[2] http// :www.nato.org.

المطلب الثالث : المبادئ والأهداف منظمة حلف الشمال الأطلسي

كانت الغاية من تأسيس الحلف مواجهة أي توسع سوفياتي أو ثورة شيوعية ,كما أن الحلف يسعى لإقامة البنى الداخلية وتحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في الحلف .فضلا عن إقامة رابطة دفاع جماعي للحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة .لذلك أسس على مجموعة من المبادئ التي اتفق حولها جميع الأعضاء ,وحددوا الأهداف المنشودة من إنشاء هذا الحلف .

الفرع الأول : مبادئ حلف الناتو

استنادا إل المعاهدة المنشاة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي ,فانه يمكن إيجاز المبادئ كالآتي :

1/ الاعتراف بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة ,إذ تنص المواد 1 و 5 و7 و12 من ميثاق الحلف على تأكيد لعضوية أعضائه في الأمم المتحدة وعدم تعارض مبادئه وأهدافه معه.

2/ حماية الحريات والتراث والحضارة المشتركة لشعوبها ,والقائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون ,فهو تكتل خاص بالدول التي تقوم على الحرية والديمقراطية الغربية ,استنادا إلى فقرة الثالثة من الديباجة .

3/ فض النزاعات بالطرق السلمية ,وهو ما ورد في نص المادة الأولى من الميثاق [1] إذ تنص على أن (تتعهد الأطراف - كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة - بتسوية أية نزاعات نكون طرفا فيها بالوسائل السلمية , بحيث لا يعرض السلم والأمن والعدالة الدولية للخطر , وكذلك تجنب اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة , في علاقتها الدولية بأية صورة لا تتفق مع أهداف الأمم المتحدة . وهنا نلاحظ تماثل بين ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي ,حيث لم يحدد طريقا أو آلية معينة , لفض النزاعات بالطرق السلمية قانونية او سياسية .

4/ عدم استخدام القوة أو تهديد بها , وهو مبدأ مكمل لمبدأ فض النزاعات بالطرق السلمية ,وهو ما تنص عله المادة الأولى من الميثاق.

5/ مبدأ الأمن والدفاع الجماعي بين الدول الأعضاء ,التي تعتبر أن أي هجوم مسلح ضد أي منها في أوروبا وأمريكا الشمالية هو هجوم عليها جميعا , وتطبيقا للحق الفردي والجماعي في الدفاع عن الذات ,وعملا للمادة 51 من الميثاق الأمم المتحدة , فإنها سوف تساعد الطرف او الأطراف التي تتعرض للهجوم.

[1] www.nato.int

6/ عدم الدخول في اتفاقيات تتعارض مع المعاهدة المنشاة للحلف.

7/ التشاور والتعاون في ما يتعلق بقضايا الأمن[1] .

الفرع الثاني : أهداف حلف الناتو

تهدف الأحلاف والتكتلات عامة إلى تنظيم الدفاع العسكري ,لأعضائها سواء بتوحيد القوات المسلحة للدول الأعضاء تحت قيادة مركزية موحدة , او تنظيم هذه القوات بتنسيق المواقف بعضها مع البعض ضد مصدر الخطر[2] .ومن ابرز أهداف منظمة حلف شمال الأطلسي:

1/ حماية حرية وامن أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية ,وفقا لمبادئ الأمم المتحدة والذي أدرج في معاهدة واشنطن ,وكرر في بيان لندن ,وذلك من خلال توحيد جهودها من اجل الدفاع الجماعي ,والحفاظ على السلم والأمن والردع والدفاع ضد أي تهديد بالعدوان على ارضي أي دولة في الحلف.

2/ تنمية العلاقات السلمية وذلك بتدعيم مؤسساتها الحرة, ومقاومة أي هجوم مسلح بنص المادة الثالثة.

3/ تدعيم القيم المشتركة بين أعضائه , وهي الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

4/العمل على إقامة سلم دائم وعادل في أوروبا , مع المؤسسات الأوروبية مثل الاتحاد الأوروبي ,ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا واتحاد غرب أوروبا لتحقيق الأمن و الاستقرار الاورو ـ أطلسي .

5/ العمل على استقرار الأوضاع ونشر الرفاهية في منطقة الشمال الأطلسي[3].

---

[1] لخميسي شيبي ,مرجع سابق ذكره,,ص 82 ـ 83

[2] وهيبة تباني , **الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي** ,دراسة حالة : ظاهرة الارهاب ,رسالة ماجستير,منشورة ,جامعة مولود معمري ,2014,ص 100

[3] لخميسي شيبي ,مرجع سابق ذكره,,ص 82

المبحث الثالث : الحلف الأطلسي في المنظور الأمريكي .. نحو أداة متكيفة مع بيئة إستراتيجية متحولة.

أحدثت نهاية نظام يالطا تحولات كبيرة في القارة الأوربية، كانت لها أثارا عميقة على هذا الفضاء الجيوسياسي المتميز .هذه التحولات أثارت من جديد تساؤلات حول إعادة تشكيل الهندسة الأمنية في أوربا ما بعد الحرب الباردة، وخصوصا ما تعّلق برؤية ومكانة دور الولايات المتحدة في هذه العملية. ونحاول من خلال هذا المبحث الإجابة على هذه التساؤلات من خلال الوقوف عند ثلاثة محاور أساسية[1]:

1. عرض وتحليل أهم التحولات الجيوسياسية التي عرفتها أوربا بعد الحرب الباردة
2. دراسة وتحليل خلفيات ومبررات إبقاء الولايات المتحدة على التزامها الإستراتيجي تجاه أمن هذه المنطقة
3. دراسة أبرز معالم عملية تكييف وإعادة تشكيل الأداة الرئيسية لاضطلاع الولايات المتحدة بهذا الالتزام؛ حلف شمال الأطلسي.

المطلب الأول :أوروبا ما بعد الحرب الباردة.. فضاء جيو سياسي متحول[2]

كانت قضية الأمن في أوربا حبيسة الإطار الأوربي وما يسفِر عنه من توازنات، فإنها ومنذ الحرب العالمية الأولى تحديدا أصبحت قضية عالمية تدخل في إطار منظومة الأمن العلمي، ليتكرس هذا الوضع بعد الحرب العالمية الثانية بانتهاء "المركزية الأوربية" مع انتقال مركز القرار في السياسة الدولية إلى قوى جديدة في الشرق والغرب، ممثَّلة في الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي اللّتان تحولتا إلى كيانات سياسية عملاقة لها القدرة على تحقيق مصالحها وفرض رؤيتها .وهكذا تحولت أوربا إلى ساحة للصراع ورهان من رهاناته، بعدما كانت– ولعدة قرون– محركه وفاعِله الأساسي .ومن المفارقات أن هذا التحول جعل أطول فترة استقرار شاهدتها مؤسسات الأمن الأوربي هي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية الحرب الباردة التي ميزت هذه الفترة.

---

[1] بوعمامة زهير , **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة**,(أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية, الجزائر :جامعة الجزائر), 2008 ,ص103

[2] بوعمامة زهير,مرجع سابق ,ص105

إن نهاية نظام يالطا قد خّلف أثارا عميقة على مستوى القارة الأوربية بشكل خاص، وهي النهاية التي تمت بشكل سريع ولم يتم الاستعداد لها ولم يكن من رأى أحد أنها ستكون في هذه السنوات وعلى هذه الصورة[1] وحتى القّلة من الكتاب والسياسيين التي رأت أن ذلك كان منتظرا، قالت وكتبت الكثير حول تفاجئها بالإيقاع الذي ميز وقائع هذه النهاية، فقد كان التاريخ متسارعا عند هذه المحطة في رأي هؤلاء[2].

إن نهاية نظام الثنائية والسيطرة المتلازمة (condominium) الأمريكية ـ السوفيتية على أوربا، أحدث موضوعيا حالة من اللاتوازن وخلق فراغا سياسيا وإستراتيجيا كبيرا،وقد أدى ذلك إلى وضعيات عديدة من اللاإستقرار واللاأمن في القارة العجوز خاصة على خط محور شرق ـ غرب ويذكر الأستاذ **موريس توران** في دراسة أجراها حول التقلبات الكبرى التي في دراسة أجراها حول التقلبات الكبرى التي طبعت العالم بعد سقوط الشيوعية، جملة من العوامل التي ساعدت على مرافقة حالة الاضطراب لعملية إعادة التشكُّل التي دخلت فيها أوربا ما بعد الحرب الباردة، أهمها[3] :

. الأزمة الوظيفية التي دخلت فيها مؤسسات الأمن في أوربا

. زوال أحد طرفي الاستقطاب الثنائي، وعدم امتلاك القوى الكبرى لرؤى واضحة في التعامل مع المحيط الناشئ

. الغياب الَقبلي لنموذج ـ معلم (Modèle-repère) لتسيير وضعية غير مسبوقة[4].

و لكن هذا الوضع الجيوسياسي المجمد وهذا الاستقرار الإستراتيجي المبني على توازن الرعب، انتهى بشكل عنيف مع تفكّك حلف وارسو في 01 جويلية 1991 م وانهيار الإمبراطورية السوفييتية في ديسمبر من نفس العام، لينتهي معه نظام" السلام المستحيل والحرب غير المحتملة ."وباستعمال مفردات **ريمون آرون** هذه، يمكن القول أنه مند العام 1989 م، أصبح السلام في أوربا أقل استحالة أما الحرب فقد غدت أكبر احتمالا.

---

[1] هيلين كاربر دانكوس، مجد الأمم :انهيار الإمبراطورية السوفييتية (ترجمة :يوسف شلبي الشام) .(دمشق :دار الحقيقة، 1994م)،ص13

[2] Catherine Durandin, Les Etats-Unis, Grande Puissance Européenne. (Paris: Armand Colin, 2004). p65

[3] Maurice Tourain, Le Bouleversement du Monde. (Paris: Le Seuil, 1995). p43.

[4] بوعمامة زهير, **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة** مرجع سابق ,ص106

غداة نهاية الحرب الباردة ، كان من المفروض أن يعم السلام أجزاء القارة التي أعادت احتضان شطريها من جديد .لكن أوربا الآخذة في التشكُّل مرة أخرى، تميزت مند بداية هذه المرحلة الجديدة بصراعات داخلية، حروب أهلية وعودة قوية للأفكار المتطرفة. حيث يصف الأستاذ **موريس توران** هذه الوضعية– التي وصلت حد الدراماتيكية في تصوره –فيقول" : **إن ذوبان الجليد عن أوربا الوسطى والشرقية، وكذا عن منطقة البلقان والذانوب، قد أيقظ عفاريت الماضي؛ القوميات، النزاعات الحدودية، وصراع الأقلّيات .إن الحرب في البلقان وفي القوقاز، وحالات اللاإستقرار في أشكالها المتعددة، ومشاكل الهجرة الناتجة عن التدفُّقات الهائلة للاجئين الهاربين من هذا الوضع، كلها مؤشِّرات بارزة على هذه العودة القوية**[1]" .

هذه العودة الواضحة للتّاريخ، عمقت المخاوف في غرب أوربا كما في وسطها وشرقها، فالجميع كان يدرك أن انبعاث عفاريت الماضي من جديد وما رافق ذلك من إصرار على البحث عن هويات ما ضد آخرين و مع آخرين، سيعيد طرح التساؤلات المتعلقة بعلاقة الهوية والأمن، وسيفتح الباب أمام العودة إلى الذاكرة الأوربية القريبة والتي قد تؤدي إلى عرقلة مسار إقامة وترسيخ مبدأ المجتمعات المفتوحة، وربما إعادة توجيه مسار التحولات إلى وِجهات أخرى[2].

هذه التحولات الجيوسياسية الكبيرة التي رأيناها ، جعلت– ولا تزال –من أوربا ما بعد الحرب الباردة فضاءا جيوستراتيجيا على درجة كبيرة من التعقيد، وهو ما جعل– ولا يزال –إعادة تشكيل هذا الفضاء وفقا لنظام أمن جديد عملية على جانب كبير من الصعوبة .وهذا ما سيتضح من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني: رهانات ومفارقات الإبقاء على الحلف الأطلسي بعد نهاية نظام يالطا

لقد استطاع الحلف الأطلسي أن يحطِّم الرقم القياسي في استدامة الأحلاف، فلا يوجد أي حلف في التاريخ دام خمسين سنة كما فعل" الناتو "حين احتفل بذكرى الخمسين عام 1999 م . وإلى جانب ذلك، فمن الواجب الاعتراف أن منظمة الناتو ساهمت بشكل كبير وحاسم في الحفاظ على الأمن والسلم في أوربا طيلة أكثر من أربعين عاما . لقد استطاعت المنظمة الأطلسية القيام بمهمتها الأصلية على أحسن وجه وذلك باعتراف جميع أعضائها، حيث جاء في إعلان قمة لندن الأطلسية في الخامس والسادس من شهر جويلية 1990 م ما يلي" : من بين جميع الأحلاف الدفاعية التي عرفها التاريخ، حلفنا هو أفضل من قام بمهمته على أحسن

[1] Maurice Touraine, Le Bouleversement du Monde. Op.Cit. p47
[2] Catherine Durandin, Les Etats-Unis, Grande Puissance Européenne. Op.Cit. p66

وجه[1]."ومن المفارقة أن هذا النجاح كان بإمكانه أن يؤدي إلى زوال حلف الأطلسي، ويكون بذلك الحلف" ضحية لنجاحه "بعد أن حقّق غايته المعلنة في احتواء الشيوعية ومنع الاتحاد السوفييتي من الهيمنة على أوربا كاملة[2]. وفي نفس السياق، يلاحظ الأستاذ **جوزيف جوف** في مقال له بعنوان" هل هناك حياة بعد النصر؟" أن الرابطة الأوربية المتحالفة ضد نابليون اختفت عام 1822 م، وكان هذا نفس مصير التحالف الأول المضاد للألمان عام 1920 م، وكذا التحالف الثاني ضد هتلر عام 1945 م .لقد كان حل هذه التحالفات أمرا فرض نفسه منطقيا لأن الهدف منها تحقّق فعلا، ولأن الإسمنت الذي كان يشدها انحلّ مسبقا. يقول **جوزيف جوف**" :عندما لا يجد الشركاء ما يجعلهم يهتمون بعدوهم المشترك، يشرعون في القلق والريبة بعضهم من بعض[3]. بالنسبة للناتو، كان واضحا أن الإسمنت الذي حافظ على تلاحم أعضائه هو كونه منظمة للدفاع الجماعي، تم إنشاؤها في خضم الحرب الباردة لغرض التصدي لعدو محدد يتفق عليه جميع الأطراف، هو الاتحاد السوفييتي سابقا وإمبراطوريته الشيوعية.

وأمام هذه الوضعية، لم يتصور بعض المحللين غير مصير واحد؛ لن يستطيع التلاحم العسكري والسياسي والدبلوماسي للحلف الأطلسي البقاء بعد زوال مبرر وجوده الأصلي لأن ذلك سيكون عكس حركة التاريخ والبعض الآخر لم ير مستقبلا له إلاّ في حالة استثنائية خيالية؛ فمع اختفاء العدو المشترك ستصبح السياسة الخارجية للحلفاء أقل تناسقا وتصير المصالح أكثر اختلافا بين ضفتي الأطلسي، ولن يكون حينها حلف الناتو المنتدى المناسب لبلورة سياسات مشتركة في مجال الأمن إ لا في حالةٍ يكون فيها الخطر كبيرا، وحيث تصبح المصالح الحيوية الأمريكية موضع رهان حقيقي وواضح.

المطلب الثالث :المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي.. من الدفاع المركّز إلى الأمن الموسع.

بعد أن خرج حلف الأطلسي من فترة التساؤلات الأولى وحاز على تجديد الثقة الأولية فيه ليكون القطعة المركزية (Center Piece) في الهندسة الأمنية الجديدة لأوربا، كان على الناتو أن يشرع مباشرة في عملية إصلاح واسعة تمكّنه من مواجهة التحديات والتكيف مع الحقائق

[1] Claude Zarka, l'OTAN. (Paris: Presse Universitaire de France, 1997). p 05

[2] بوعمامة زهير, **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة** ,مرجع سابق ,ص123

[3] Josef Joff, "Is There Any Life After Victory? What Nato Can and Cannot Do". The National Interest. Washington DC. N°41. Autumn 1995. p19.

الجيوستراتيجية الجديدة بشكل يلبي حاجيات أعضائه ويحفظ مكانته المميزة في معادلة أمن القارة الأوربية المتشكلة[1]. كانت واشنطن أول من بادر إلى طرح مسألة إصلاح الحلف الأطلسي في وقت مبكر، وعيا منها بالأهمية القصوى لهذه العملية وتأثيراتها على مستقبل ومكانة الرابطة عبر الأطلسية .ففي خطاب ألقاه السيد جيمس بيكر قبيل نهاية الحرب الباردة، تحدث وزير الخارجية الأسبق عن تشييد" أطلسية جديدة [2] "ولم يمضي وقت طويل حتى أصبح واضحا لدى جميع دوائر صنع القرار الأوربية الحليفة أنها – إلى جانب واشنطن –أمام خيار سياسي إستراتيجي واضح" :إما تحويل الحلف بتكييفه مع الحقائق الجديدة وإما زواله، أما الوضع القائم فأمر مستحيل."

وهكذا شُرع في إنجاز إصلاح شامل للحلف وقع على صعيدين؛ الصعيد الداخلي والخارجي، ومس بعدين أساسيين؛ البعد ا لعسكري الإستراتيجي والبعد السياسي .وكان من المنطقي أن يتم التركيز في البداية على إعادة تعريف مهام حلف الأطلسي الأساسية بشكل يستجيب مع مقتضيات المرحلة الجديدة، وهو ما مثّل الأولوية الكبرى في عملية الإصلاح المنظمة .وبالنظر إلى أهمية وصعوبة المهمة فقد استغرق تفصيل الإطار العام المحدد لمهام الحلف الجديدة سنوات من التفكير والتصميم قبل الوصول إلى التركيبة الملائمة للوضع الجديد وتطوراته في السنوات الأخيرة.

ثلاث قِمم أطلسية لرؤساء الدول والحكومات أعضاء الناتو شكلت محطات رئيسية في مسار التحول في هذا المستوى منذ انطلاقته، وحددت المحاور الكبرى لطبيعة مهام الحلف الجديدة في المرحلة الجديدة؛ قمة لندن في جويلية 1990 م، قمة روما في نوفمبر 1991 م، وأخيرا قمة واشنطن في أفريل 1999 م .على أنّه من الواجب الإشارة إلى أن باقي القمم الأطلسية كانت بدون شك محطات أساسية في عملية إصلاح الحلف الأطلسي، ولكنها ركّزت على جوانب ومستويات أخرى نعود إليها في مواضع لاحقة بعد أن نتفحص أولا الإصلاحات التي أُجريت على المستوى الوظيفي للحلف. قمة لندن جويلية 1990 م؛ رد على التساؤلات وبداية التفكير في القادم: كانت قمة لندن الأطلسية أول قمة تنعقد بعد أن أخذت التحولات الكبرى مأخذها في القارة الأوربية، وأصبح واضح أنها وصلت إلى نقطة اللارجوع .وكان لِزاما على

[1] بوعمامة زهير , **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة** ,مرجع سابق ,ص145

[2] Daniel Colard, La Société Internationale Après La Guerre Froide. Op.Cit. p133

واشنطن أن تتحرك وبسرعة تجاه حلفائها بهدف اتخاذ مواقف مشتركة تجاه ما كان يحدث في المعسكر الشرقي الآيل إلى الانهيار آنذاك، وتحضير رد مناسب على هذه التطورات وعلى الأسئلة التي بدأت تُطرح بشأن مستقبل حلف الأطلسي. لقد كان" إعلان لندن حول تحالف متجدد المعتمد في 06 جويلية 1990 م، أهم وثيقة هامة بعد الميثاق المؤسس ينشرها الحلف منذ تأسيسه .هذه الوثيقة التي تتكون من ثلاث وعشرين (23) فقرة تُعلن التوجهات الكبرى الجديدة للحلف الأطلسي، وتتضمن جملة من الإشارات الإيجابية الموجهة إلى الاتحاد السوفييتي سابقا– كان لا يزال قائما حينها –وإلى جميع دول الشرق، واضعة بذلك حدا للمواجهة شرق ـ غرب التي خيمت بظلالها على أوربا طيلة ما يربو عن أربعين سنة من جهة أخرى، أعلن المجتمعون في قمة لندن أن الحلف سيعرف تحولات عميقة حيث سيعكفون على بلورة إستراتيجية جديدة للحلف وكذا تحديد وإعادة هيكلة قواته بعد انسحاب القوات السوفييتية من أوربا الشرقية، كما أعرب أعضاء الحلف عن أملهم في التوصل بشكل سريع إلى اتفاقية حول تخفيض حجم القوات التقليدية في أوربا .وهي الاتفاقية التي تم التوقيع عليها فعلا في باريس بتاريخ 19 نوفمبر 1990م في إطار قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا .ولتحقيق هذه الأهداف وضع الحلف مجموعات من الورشات، كُلفت بإجراء فحص وبحث إستراتيجي معمق في جميع هذه الوسائل، لتظهر ثمار هذا العمل بعد حوالي خمسة عشرة شهرا.وبالتحديد في قمة روما نوفمبر 1991 أين يمكن القول أن الرؤية اتضحت ,حيث ركز إعلان روما على مقترب شامل للهندسة الأمنية الأوربية في المرحلة الجديدة، إنه يقر بأ ن مواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة يجب أن تكون في إطار" مفهوم موسع للأمن يأخذ بعين الاعتبار من جهة ليس فقط العوامل العسكرية بل وأيضا عوامل سياسية، اقتصادية، إيكولوجية وغيرها من العوامل المؤثرة في الأمن، ويتّسع من جهة أخرى لكامل القارة الأوربية وذلك انطلاقا من الطبيعة المختلفة واللامتماثلة للتهديدات التي من شأنها أن تؤثر على أمن الحلفاء في بيئة إستراتيجية معقدة ومتحولة. هذه الرؤية الشاملة، تضمنها نص وثيقة المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف، الذي وضح المبادئ الجديدة التي ستحدد المقبل لحلف الناتو في نظام أمن أوربا الجديد وهنا نلاحظ أن المفهوم الجديد لم يعد يتكّلم على تهديد للأمن وإنما مخاطر على الأمن، وهو ما

يعني الإقرار بوجود تحول نوعي في البيئة الأمنية الأوربية .وفي إشارة إلى طبيعة مصادر هذه المخاطر الجديدة[1].

إن تأكيد واشنطن وحلفائها على المهمة الأصلية للحلف لم يكن إلاّ بدافع الحفاظ على تمسك الحلف في تلك الفترة الحرجة، فالكل كان على وعي تام بأن الحلف إن لم يستجب لحاجيات أعضائه الجديدة في مجال الأمن بتوسيع اختصاصاته ومهامه، فإنه سيختفي كلية، أو على الأقل سيؤكد وصف بعض المحّللين له بأنه حلف" انتهى فعليا عل الرغم من أنه لا يزال متمسكا بالبقاء " ولكن الخلافات التي كانت تحيط بهذا الموضوع حالت دون اتضاح الرؤية والذهاب بعيدا في هذا الشأن خلال قمة روما أما بخصوص قدرة الحلف الأطلسي على القيام بمهامه الجديدة، فيرى الأستاذ دافيد لايتبورن أنه لا توجد أي منظمة أفضل من حلف الناتو بإمكانها توفير الإمكانيات اللازمة لجلب مزايا الاستقرار، من حيث أن[2]:

. الحلفاء بإمكانهم استعمال قدرات وخبرة مؤكدة للتدخل السريع في وضعيات معقدة في الميدان الإنساني أو الأمني.

. يملك الناتو جملة من الموارد الإستراتيجية والوسائل المنفردة التي لا يملكها غيره.

. حلف الناتو ودوله الأعضاء يمكنهم توفير قوات عسكرية بحجم ومستوى تحضير لا يمكن مساواتهما.

. يمكن لحلف الناتو أن يوفّر للمنظمات الدولية قدرة واسعة وخبرة طويلة في التخطيط المتعدد الأبعاد.

. يمكن لحلف الناتو أن يصل إلى تحقيق إجماع سياسي جماعي حول المشاكل المستعصية.

لقد كانت حرب كوسوفو بالنسبة للحلفاء، بمثابة الامتحان الأول لحلف الأطلسي المتجدد لتجريب منتجاته الجديدة" حفظ السلام وإدارة الأزمات"، هذه العملية التي مثلت أيضا أول نشر لقوة أرضية كبيرة خارج منطقة الحلف منذ ست وأربعين (46) سنة، كان لها تبعات عميقة في صياغة المفهوم الإستراتيجي .فالأسس التي إنبنى عليها المفهوم الإستراتيجي لعام 1991 م تحولت بشكل كبير بتأثير التطورات التي عرفتها البيئة الأمنية الأوربية في التسعينات، إبتداءا من انهيار الاتحاد السوفييتي الذي حدث أسابيع فقط بعد قمة روما –إلى انهيار الجدار

[1] بوعمامة زهير, **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة** , مرجع سابق ,ص157

[2] Javier Solana, "L'OTAN Gardien de la Paix". Le Figaro. 26 Décembre 1995.

الأيديولوجي الذي قسم القارة الأوربية بشكل شبه تام، وسمح للحلفاء ببناء علاقات تعاون مع جميع دول أوربا في إطار مشروع لخلق إطار للاستقرار في كافة القارة الأوربية .وقد كانت النتائج التي حققها الحلف الأطلسي في عملية حفظ السلام في البوسنة مؤشرا بارزا على مدى إيجابية هذه التطورات النوعية في عمومها.

ولكن تدخل قوات حلف الناتو في كوسوفو عام 1999 م أظهرت في رأى العديد من الملاحظين، بين الطموح السياسي–العسكري لحلف متحول وحقيقة الحاجيات السياسية والعملياتية في بيئة أمن أوروبية تحولت بشكل عميق .فقد تحول تدخل الناتو إلى حرب جوية ذات كثافة محدودة ولفترة طويلة على غير ما كان متوقعا، وهو ما أثار انتقادات عديدة لهذه العملية، وجعل الحلفاء يختلفون حول الإستراتيجية الواجب اعتمادها في مثل هذه الوضعيات . لقد اكتشف الحلفاء في ساحة كوسوفو أنهم ليسو مستعدين للقتال فعلا من أجل الدفاع عن قيمهم الديمقراطية والإنسانية ، وأن القيم ليست بديلا للسياسة وما يتمخض عنها من مصالح مهمة.

ملخص

تعتبر حادثة بيرل هاربر نقطة تحول كبرى في تاريخ الولايات المتحدة حيث أسست هذه الحادثة لتوجه جديد في سياستها الخارجية بعد أن ظلت لفترة طويلة تتسم بالعزلة، فقد بدأت تنخرط بقوة في الشؤون العالمية بدءا بالحرب العالمية الثانية مرورا بتكوين الحلف الأطلسي وإلى التدخل في فيتنام، وكادت أن تدخل في حرب عالمية ثالثة مع الإتحاد السوفياتي حيث كان العالم يعيش ثنائية قطبية في ظل ما عرف بالحرب الباردة .

إن الضبابية واللاوضوح الذي ميز البيئة الجيوستراتيجية في أوروبا ما بعد الحرب الباردة وحولها، إضافة إلى حجم ونوع المخاطر والتحديات الأمنية الجديدة، جعلت الأوربيين يدركون مرة أخرى أنهم لا يستطيعون مواجهة التحديات الجديدة من دون الولايات المتحدة.

من خلال كلّ ما تقدم، نكتشف الأبعاد الإستراتيجية والمصالح الحيوية وراء إصرار الولايات المتحدة على الإبقاء على ديمومة التزامها تجاه قضايا الأمن في القارة الأوربية، من خلال الحفاظ على الرابطة عبر الأطلسية والسياسة الأمنية التي يؤطّرها الحلف الأطلسي، حتى بعد زوال العدو المشترك وحتى بدون الحرب الباردة. ويتّضح لنا أيضا أن التحدي الحقيقي الذي واجه واشنطن في فترة ما بعد الحرب الباردة لم يكن يكمن في تراجع التهديد الشرقي ولكن في القدرة على تكييف منظمة الناتو– أداة سياستها تجاه أمن أوروبا –لمواجهة تحديات البيئة الجيوستراتيجية الجديدة في أوربا وخارجها، بشكل يحقِّق الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية من خلال هذا الالتزام في المرحلة الجديدة.

الفصل الثالث:

التوظيف السياسي والعسكري لمنظمة حلف الشمال الاطلسي من طرف الو. م .ا

حرب كوسوفو 1999 نموذجا

لقد أسفرت السنوات الأخيرة من الثمانينات ومطلع التسعينات عن إحداث تغير مهم في شكل النظام الدولي ومضمونه , ساهم في تبلور مناخ سياسي جديد لم تالفة السياسة الدولية على المستويين الدولي والتقليمي على حد سواء , ولعل أبرزها على المستوى الدولي انهيار احد قطبي ذلك النظام (الاتحاد السوفيتي) مما أدى بدوره إلى بدء عصر الهيمنة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة النظام الدولي وإصرارها على فرض الحلول بما يناسب مصالحها على القضايا الدولية والصراعات الإقليمية, فالولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بالدور الحاسم في أي صراع تختار المشاركة فيه في أي مكان من العالم , وتستطيع استخدام عناصر قوتها المختلفة لإرساء قواعد النظام العالمي وتنفيذها.

لقد انتهت فترة الحرب الباردة وانتهت معها معايير النشؤ الأولى (ردع الاتحاد السوفيتي ومقاومة امتداد الأفكار الشيوعية المتبعة في شرق أوروبا) و بدأت تسعى الإدارة الأمريكية في إقناع الدول الأعضاء في إعطاء دور جديد ومهمات جديدة للحلف في أنحاء أوروبا والعالم من خلال مشروع الشراكة من اجل السلام واحتواء الأزمات حتى إن تم وضع العقيدة الأولى له بعد الحرب الباردة وتطبيقها كشكل أول من التوظيف الأمريكي للأفكار والاتجاهات ووظائف الحلف الأطلسي في العالم وذلك بما عرف بأزمة كوسوفا عام 1999 م.

وحتى تتضح لنا أبعاد هذه التأثيرات المتبادلة بكافة جوانبها سوف ندرس سلوك منظمة شمال الحلف الأطلسي إزاء نموذج من الصراعات(حرب كوسوفو) الذي اندلع في خضم نظام الدولي جديد وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية , وهو ما أعطى للحلف الناتو أدوارا جديدة من حيث المهام والحجم .

المبحث الأول: تدخل حلف شمال الأطلسي في حرب كوسوفو 1999م.

في حين كانت أنظار العالم تتركز على المأساة البوسنة والهرسك , كانت خيوط مأساة أخرى تنسج في كوسوفو, ولقد انكشف عنها في النهاية عام (1997) لتبدأ انفجارها وليبدأ من جديد تركز الأنظار على منطقة البلقان ,أي على حلقة أخرى من حلقات تفكك اتحاد الجمهوريات السوفياتية[1] .

ومع اندلاع العنف من جديد في إقليم كوسوفو والتدويل السريع لهذه القضية المتأزمة منذ حوالي عشر سنوات (1989 ـ 1998) ,ازدادت الأوضاع سوءا حيث واصل الصرب عمليات التطهير العرقي ضد الألبان, الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية إلى تفعيل مبادراتها الدبلوماسية والضغط على الطرفين لتقديم تنازلات , في الوقت الذي كشف فيه حلف شمال الأطلسي تهديداته العسكرية للجانب الصربي لوقف عمليات التطهير والقتل في هذه المنطقة .

المطلب الأول : الخلفية التاريخية والسياسية لمشكلة كوسوفو

تتكون يوغسلافيا السابقة من ست جمهوريات، ومقاطعتَين(تتمتعان بالحكم الذاتي) الجمهوريات هي :صربيا، كرواتيا، سلوفانيا، البوسنة والهرسك، مقدونيا، والجبل الأسود . والمقاطعتان هما :كوسوفا، و فوديفودينا . وتقع مقدونيا جنوب كوسوفا، وألبانيا في شمالها، وفي شرقها صربيا، وفي غربها الجبل الأسود .

يمكن القول بان إقليم كوسوفو كان ضمن داردانيا (Dardania) القديمة ,والذين يعدون أسلاف الألبان ,وقد خضعت داردانيا للحكم الروماني سنة (168 ق ـ م) اثر معركة بيندا, إلا أن داردانيا تفتت كوحدة إدارية وكنيسة وسكانية مع قدوم **"السلاف"** واستيطانهم في المنطقة خلال القرنين السادس والسابع ,وقد ضمت الإمبراطورية البلغارية أراضي داردانيا منذ أواخر القرن التاسع وحتى مطلع القرن الثالث عشر بشكل متقطع ,إذ كانت تعود بين الفينة والأخرى إلى

[1] محمد الارناؤوط,**كوسوفو بؤرة النزاع الألباني ـ الصربي في القرن العشرين** ,مركز الحضارة للدراسات السياسية ,القاهرة ,2008,ص32

الحكم البيزنطي , ولكن فترات الحكم البلغاري تركت وجودا سلافيا واضحا في أراضي داردانيا وحتى ألبانيا الحالية ,ومن الممكن انه في هذه الفترة أطلق اسم كوسوفو (Kosovo) على أكثر من موضع ,فقد أطلق للدلالة على السهل الممتد على ضفتي نهر سيتنيتسا (Sitinitca) في الشمال ,كما توجد قرية يهذا الاسم قرب الباسان في البانيا الوسطى ,وقرية اخرى بهذا الاسم قرب جيروكاسترا في البانيا الجنوبية[1] .

وقد برز الاسم الجديد للمنطقة (كوسوفو) لأول مرة في الوثائق في نهاية القرن الثاني عشر, عندما دخلت في إطار دولة صربيا الجديدة تحت حكم الأمير نيمانيا (Nemanja) , ومع الاهتمام الأوروبي بالمنطقة ,فقد اخذ هذا الاسم يبرز في الوثائق والخرائط الأوروبية بأشكال مختلفة,وقد تحولت كوسوفو في ذلك الوقت إلى المركز السياسي والديني والاقتصادي للدولة الصربية[2] .

ويُعد إقليم كوسوفو أو كوسوفا ، أحد أقاليم البلقان، يقطنه أغلبية ذات أصل ألباني(أغلبية مسلمة)[3], من أفقر المقاطعات في أوروبا. فاقتصادها يعاني الشلل، بسبب السّنوات الطويلة من سوء الإدارة الشيوعية، والمشاكل الداخلية، وارتفاع معدل المواليد ارتفاعاً كبيراً، ومع ذلك، فالمقاطعة غنية بالموارد الطبيعية(غناها بالمناجم وأهميتها السياسية والعسكرية)[4]. ويبلغ عدد سكان الإقليم مليوني نسمة، 93% منهم مسلمون، من أصل ألباني؛ و7% من أعراق مختلفة، من الصرب، والجبل الأسود، وتركيا ..

منذ الفتح العثماني للمنطقة في القرن الرابع عشر الميلادي (1371م). وقد استولت صربيا ذات الأغلبية الأرثوذكسية، على مناطق من كوسوفو، وكذلك مناطق من كل من البوسنة ومقدونيا، وهما إقليمان بهما أغلبية مسلمة (البخية وسنة) أو نسبة المسلمين بها عالية

---

[1] محمد الارناؤوط, **كوسوفو بؤرة النزاع الألباني ـ الصربي في القرن العشرين** ,**مرجع سابق** , ص22

[2] بويا رجب ,**الالبانيون والسلام** , القاهرة ,دار السلام ,2004 ,ص81

[3] محمد خليفة ,**المسالة الألبانية في إطارها الإسلامي ونطاقها البلقاني** ,مركز فلسطين للدراسات والبحوث ,فلسطين ,2000,ص91

[4] طارق بادي الطراونة, **دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان** , (الأردن: رسالة ماجستير في العلوم السياسية, جامعة الشرق الأوسط , 2012) ,ص 114

(مقدونيا)، خلال فترة انحسار النفوذ العثماني (1912 . 1913) وأرغمت المسلمين في تلك المناطق، وكذلك المسيحيين الكاثوليك، على اعتناق الأرثوذكسية.

قتل ولي العهد النمساوي، الأرشيدوق فرانسيس فرديناند وزوجته، بواسطة طالب صربي، في مدينة سراييفو البوسنية، في 28 يونيه 1914. وعلى أثر ذلك وجهت النمسا إنذاراً إلى صربيا، في 23 يوليه 1914، للسماح ببعثة قضائية نمساوية الإشراف على التحقيق خلال 48 ساعة، ولما لم تستجب، أعلنت النمسا الحرب وهاجمت صربيا وغزتها في 28 يوليه 1914، لتبدأ أحداث الحرب العالمية الأولى.

منحت القوات النمساوية الغازية، للأقليات المسلمة في البوسنة وكوسوفو، حكماً ذاتياً ثقافياً، وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، نشأت الدولة اليوغسلافية، وضمت كل أقاليم البلقان (عدا ألبانيا) وتبددت أحلام تلك الأقاليم في حكم ذاتي، ونشأت حركات معارضة في معظمها، ومنها كوسوفو، ضد سيطرة الصرب على الدولة الجديدة التي أعلنت في ديسمبر 1918.

أعادت الدولة اليوغسلافية، ذات السيطرة الصربية، التمييز بين مواطنيها، فأغلقت المدارس في كوسوفو، ومنعت إصدار جرائد بلغاتها الألبانية، وأتبعت سياسة استيطانية، لتغيير التركيبة الديموغرافية في المنطقة، بداية بمصادرة أراضي كبار الملاك في الإقليم وتوزيعها على الجنود الصرب المتطوعين، والذين التحقوا بالجيش في نوفمبر 1918.

استمرت تلك الأوضاع هي السائدة في كل أقاليم دولة يوغسلافيا، مما أفقد الحكم الصربي شعبيته، بينما كان الحزب الشيوعي اليوغسلافي، تتسع شعبيته وتتزايد، خاصة مع إعلانه تضامنه مع حركة التحرر القومي الألباني (وكانت ممثلة بواسطة اللجنة الكوسوفية على الساحة السياسية) وكانت تدعو إلى ضم الإقليم الكوسوفي إلى ألبانيا. وبوصول الزعيم الشيوعي اليوغسلافي **(جوزيف بروز تيتو)** إلى سكرتارية اللجنة المركزية، للحزب الشيوعي، في يوغسلافيا، عام 1937، بدأ في طرح توجه عام لإعادة بناء يوغسلافيا موحدة، يراعى فيها المساواة بين القوميات، إلا أن نشوب الحرب العالمية الثانية، أدى إلى تأجيل ذلك، إذ غزت القوات الألمانية يوغسلافيا التي قاومت بشدة، تحت قيادة تيتو.

بانتهاء الحرب العالمية الثانية، عاود تيتو تجميع القوميات المختلفة في البلقان، تحت حكم فيدرالي تحت اسم الاتحاد اليوغسلافي، واعتبرت كوسوفو أحد أقاليمه، إلا أنه في نفس الوقت ضم كوسوفو وغيرها إلى صربيا، حتى يمكنه الحصول على تأييد الصرب لحكمه. وعارض ألبان الإقليم القرار، ولجئوا إلى المعارضة المسلحة. وخشي تيتو أن تتأثر علاقته بألبانيا، نتيجة لقراره بضم كوسوفو إلى صربيا، فمنحها حكماً ذاتياً, أدخل تيتو تعديلات عديدة على دستور الدول، لتخفيف المركزية بالأقاليم، ومنحها مسؤولية سياسية واقتصادية واجتماعية أكبر، وصلت إلى حد تسميتها بالجمهوريات، تضمهما دولة فيدرالية، وبذلك أصبحت كوسوفو جمهورية كاملة الأهلية، وكان ممثلها في المجلس الفيدرالي، يتولى الحكم لمدة عام، طبقاً لترتيبه، حسب نظام الحكم المعمول به (رئيس كل إقليم، يتولى رئاسة الدولة الاتحادية، لمدة عام). وهدأت المعارضة الألبانية في الإقليم.

بموت تيتو، برزت الخلافات العرقية في منطقة البلقان، وتفجرت الاضطرابات العرقية وتصادم الصربيون والألبان في إقليم كوسوفو، عام 1989، وتحرك الصرب، في ظل الحكم الفيدرالي الضعيف، للاستيلاء على السلطة.

في سنة (1989) ألغى الصرب الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو[1]، ورد الألبان بإعلانهم الاستقلال في 2 يوليو 1990. وكان الحزب الشيوعي اليوغسلافي قد تخلى عن السلطة في يناير 1990، وسمح بإنشاء أحزاب أخرى، وهو ما زاد من التناقضات في المنطقة، إذ فازت أحزاب غير شيوعية في بعض المناطق، في الاتحاد اليوغسلافي، وبدأ الصدام بين الجمهوريات التي وصل إلى الحكم فيها الجبهات المعارضة، وبين تلك التي بقت تحت سيطرة الشيوعيون، وطالبت الجمهوريات بتخفيف حدة المركزية واستبدال الفيدرالية، بالكونفدرالية، أو الانفصال عن الاتحاد، وهو ما اتجهت إليه كرواتيا وسلوفينيا فأعلنتا الاستقلال، في يوليه 1990، بينما رفضت صربيا (المهيمنة على الحكومة الفيدرالية) ذلك. وسارع البرلمان الفيدرالي بتخويل الحكومة حق استخدام الجيش لضمان وحدة يوغسلافيا، ودفعت الحكومة المركزية، الجيش الاتحادي، داخل أراضي سلوفينيا لإعادتها تحت السيطرة المركزية، مما دفع المجموعة الأوروبية، التي كانت تراقب الموقف، إلى المشاركة بالتدخل، وإبرام اتفاق لوقف القتال بين

[1] طارق بادي الطراونة, **دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان ,مرجع سابق** , ,ص 117

سلوفينيا والقوات الاتحادية. مرة أخرى دفع الصرب الجيش الاتحادي إلى كرواتيا حيث استطاع فرض سيطرة الصرب الكروات (12% من السكان) على الأغلبية الكرواتية. وتدخلت المجموعة الأوروبية بالوساطة مرة ثانية، ورفضتها صربيا، فاعترفت المجموعة الأوروبية باستقلال كل من سلوفينيا وكرواتيا[1].

تدخلت الأمم المتحدة كذلك، وتمكنت بجهودها، من توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين صربيا وكرواتيا، وتقرر كذلك نشر قوات دولية لحفظ السلام. وبذلك نجحت الأمم المتحدة في تجميد الموقف دون حله.

في فبراير 1992، أجرى البوسنيون استفتاءً للاستقلال عن يوغسلافيا، وصوت غالبية السكان لصالح الاستقلال، وعلى الفور أشتبك صرب البوسنة مع سكانها من الكروات والبوسنيين المسلمين وتدخل الجيش الاتحادي، ليمكن الأقلية الصربية من السيطرة على الجزء الأكبر من جمهورية البوسنة، وأعلن صرب البوسنة جمهورية مستقلة في ذلك الجزء من البلاد، في أبريل 1992.

كانت فترة أوائل التسعينات من القرن العشرين فترة اضطرابات للجمهوريات اليوغسلافية. ففي عام1991 حصلت كل من سلوفينيا وكرواتيا على استقلالهن ، وفي عام1992 اندلعت المعارك في البوسنة . كل هذه الأحداث أوحت إلى الكوسوفيون بأن المقاومة السلمية من أجل إنشاء دولة كوسوفو أو الانضمام إلى ألبانيا لم ولن تثمر أي نتائج في المستقبل , ولهذا كان الاتجاه نحو تأسيس جيش تحرير كوسوفو في 1991، الذي اكتسب كميات كبيرة من الأسلحة من خلال تهريب السلاح من ألبانيا، بعد الحرب الأهلية التي شهدتها ونهب كميات ضخمة من الأسلحة في البلاد من مواقع الشرطة والجيش, وكانت أول حملة له في عام 1995 عندما أطلق هجمات استهدفت محاكم صربية في كوسوفو، وفي يونيو 1996، أعلنت المجموعة مسؤوليتها عن أعمال التخريب التي استهدفت مراكز الشرطة في كوسوفو.

في عام1997 بدأت قوات جيش تحرير كوسوفا بمهاجمة القوات اليوغوسلافية[2] .مما أدى إلى ردة فعل قاسية من قبل قوات الأمن الصربية ,حيث صعد **ميلوسيفيتش** حملته ضد الكوسوفيون

[1] محمد الارناؤوط, **كوسوفو بؤرة النزاع الألباني ـ الصربي في القرن العشرين , مرجع سابق** , ص88

[2] طارق بادي الطراونة, **كوسوفو بؤرة النزاع الألباني ـ الصربي في القرن العشرين ,مرجع سابق** , ,ص 129

مما أدى إلى نزوح عدد كبير للألبان إلى ألبانيا وساعد أيضا في جلب المزيد من الكوسوفيون للمقاومة ، لم تستطع مجموعة الاتصال، المكونة من عدة دول، في الاتفاق على فرض عقوبات ضد الصرب. في شهر أوت 1998 استطاعت القوات الصربية في التغلب على جيش تحرير كوسوفا في معظم الأماكن في الإقليم، وتركزت المعارك قرب الحدود الألبانية، حينما كان الطرفان يراجعان مخططات السلام .

في فبراير عام1999 أرسلت الأطراف المتنازعة وفودها إلى منطقة (**رامبوييه**) بفرنسا, بغية التوصل إلى السلام ولكن في المقابل ذلك لم تتوقف القوات الصربية في مهاجمة الكوسوفيون الألبان، وقام الصرب بتحصين حدودهم مع جمهورية مقدونيا تحسبا لتدخل لقوات الناتو. وفي مساء **24 مارس 1999**، بدأ حلف الأطلسي عملياته العسكرية (الجوية) ، ضد يوغسلافيا وتواصلت الهجمات الجوية 78 يوم. وذلك في محاولة لإقناع الرئيس اليوغسلافي **سلوبودان ميلوسيفيتش** بالتوقيع على خطة السلام التي احتوت على شقين (اتفاق **رامبوييه** بفرنسا): الأول إقرار حكم ذاتي موسع لإقليم كوسوفو، والثاني دخول القوات التابعة لحلف الأطلسي إلى إقليم كوسوفو لضمان تنفيذ الاتفاق ومراقبة التطورات. وفي الأخير تم التوصل إلى اتفاق بالسماح للقوات الصربية بالانسحاب من كوسوفو في9 يونيو1999 ، لترك الطريق مفتوحا أمام الوجود والإشراف الدولي من قبل الأمم المتحدة بها ثم استقلالها كجمهورية في17فبراير 2008. أما بالنسبة للواقع السياسي لكوسوفو ,فقد كانت تعتبر حلقة مهمة في تاريخ الدولة الصربية ,وربما ساعدت بعض العوامل النفسية والدينية والسياسية على تضخيم مكانتها من وقت إلى أخر لخدمة أجندة معينة .

لقد طرحت مشكلة كوسوفو قضية الحكم الذاتي ـ الاستقلال ـ الاندماج الذي ميز الربع الأخير من القرن العشرين, لقد ازداد الجدل حول الحكم الذاتي لكوسوفو على المستوى الإقليمي والدولي في سابقة لا مثيل لها .

المطلب الثاني : أسباب تدخل حلف شمال الأطلسي في حرب كوسوفو 1999

لقد أدت حملة القصف التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي والتي دامت 78 يوم في يوغسلافيا إلى معضلة فقهية , وهي أول عمل عسكري يعد واسع النطاق قام به حلف شمال الأطلسي.

ربما كانت الحروب في كوسوفو مؤشرا على نهاية النزعة التقليدية لمجلس الأمن القائمة على الاعتقاد العام أن كل الاستعمالات الضرورية والشرعية للقوة خارج قرار المجلس تدخل بالضرورة في خانة الدفاع الشرعي عن النفس بين الدول , وربما تدل أيضا على ظهور حق محدود ومشروط في التدخل الإنساني يجيز استعمال القوة لحماية حياة سكان مهددين عندما يتم اتخاذ القرار من قبل جهة قد تعترف به أغلبية العالم باعتباره منظمة مسؤولة متعددة الأطراف ولا يعارض مجلس الأمن العملية[1].

وقد كانت وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين اولبرايت) قد هددت في بداية المحادثات بان أي فشل في التوصل إلى اتفاق فان ذلك سيدفع بحلف شمال الأطلسي إلى شن حملة عسكرية , كما أن بدء الصرب لهجوم بري في الربيع ,في عملية سميت " حدوه الحصان" والتي شهدت تهجيرا لأكثر من(800 ألف شخص) من ألبان كوسوفو , والاشتباه بقتل أكثر من (10 آلاف مدني) من ألبان كوسوفو,قد أوضح بشكل جلي الدافع وراء تدخل الحلف في كوسوفو.

وعليه فان الولايات المتحدة وبدلا من توضيح أساس التفويض باستعمال القوة في القانون الدولي قد ركزت على توضيح التدخل العسكري في كوسوفو على أهداف عملية حلف شمال الأطلسي ,وهنا صرح الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت (بيل كلينتون) بان قيام الحلف بهذه العملية كان يهدف إلى تفادي كارثة إنسانية ,والمحافظة على الاستقرار في جزء رئيسي من أوروبا مع الإبقاء على مصداقية حلف شمال الأطلسي[2].

---

[1] الطاهر بوسحاية ,**تدخل حلف شمال الاطلسي في كوسوفا**,(ابو ضبي , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,الامارات العربية المتحدة ,2001), العدد 40 ,ص21

[2] الطاهر بوسحاية ,**مرجع سابق** ,ص 23

ومما لاشك فيه أن تدخل حلف شمال الأطلسي عن طريق حملة القصف التي قام بها قد انتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ,ونتيجة لذلك فقد ضعضع التدخل قاعدة القانون الدولي التي تحرم على دولة أو مجموعة دول التدخل باستخدام القوة في دولة أخرى دون تفويض من مجلس الأمن أو في حالة الدفاع الشرعي عن النفس ,وبغض النظر عن النية الحسنة في أعمال حلف شمال الأطلسي ,فهي تشكل سابقة مؤسفة للدول لاستخدام القوة لقمع ارتكاب الجرائم الدولية في دول أخرى. وهذه أسباب قد يساء استخدامها ,وقد أدى هذا لتبرير "التدخل الإنساني " كما يتم تصوره الآن,إلى تصعيد العنف الدولي والنزاع والفوضى ويقلل من حماية حقوق الإنسان عبر العالم .

لقد كانت الولايات المتحدة غير مخطئة في ادعاء بعض الشرعية فيما صدر من قرارات عن مجلس الأمن الدولي , حتى في حالة غياب تفويض امني لحملة حلف شمال الأطلسي ,حيث وصف نزاع كوسوفو بأنه أزمة دولية وتهديدا للأمن والسلم الإقليميين, وذلك في عدة قرارات لمجلس الأمن الدولي . ففي آذار من عام 1998 تصرف المجلس في القرار (1160) وفق (الفصل السابع) لفرض حظر السلاح على يوغسلافيا حتى تقوم بلغراد بسحب وحدات الشرطة الخاصة ,وتوقف أعمال قوات الأمن التي تؤثر في السكان المدنيين,وتسمح بحضور دولي في كوسوفو لمجموعة الاتصال ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية[1] . كما دعا مجلس الأمن بلغراد إلى إظهار مزيد من التعاون مع مجموعة الاتصال في المفاوضات التي أطلقت بما يخص المركز السياسي لكوسوفو ,حيث عبر المجلس عن مساندته لمركز سياسي أفضل لكوسوفو يتضمن درجة اكبر من الاستقلالية وإدارة ذاتية واسعة , وفي ايلول 1998 حذر مجلس الأمن في القرار (1198) بأنه قلق للغاية بسبب استعمال قوات الأمن الصربية والجيش اليوغسلافي القوة بشكل مفرط وعشوائي , وما ترتب عنه من نزوح الآلاف من ديارهم , حيث تدفق اللاجئون إلى شمال ألبانيا والبوسنة والهرسك ودول أوروبية أخرى .

وحسب القرار الأمم المتحدة (1203) حصلت الاتفاقيات التي أبرمت بين بلغراد ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحلف شمال الأطلسي لسحب معظم القوات اليوغسلافية على دعم مجلس

[1] الطاهر بوسحاية , **تدخل حلف شمال الاطلسي في كوسوفا ,مرجع سابق** ,ص 24

الأمن ومساندته حيث طلب المجلس من بلغراد أن تتعاون مع جهود حلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون في أوروبا للتحقق من إذعانها بما في ذلك قيام حلف شمال الأطلسي بتشكيل بعثة مفتشين جوية تحلق فوق إقليم كوسوفو[1] .

المطلب الثالث : ابرز المواقف الدولية من حرب كوسوفو1999

لقد ظهرت في أزمة كوسوفو عدة مواقف متباينة للدول ذات الشأن, يمكن تلخيصها بما يلي[2] :

1 / الموقف الروسي:

كان الموقف الروسي ، الرافض لتلك العمليات العسكرية، يفرض قيوداً على حرية العمل العسكري، كان أهمها تحجيم الحلف، ومنعه من استخدام قوته الضخمة، أو أسلحته الأشد تأثيراً، بفاعلية، ضد الصرب، فقد كانت روسيا ترى في العمليات الجوية للحلف تهديداً لأمنها، لذلك اتخذت موقفاً رافضاً متشدداً، إلى حد التهديد بتصدير الأسلحة إلى الصرب، كما نشرت صواريخ باليستية، ذات رؤوس نووية، في روسيا البيضاء"Belarus"ويرتبط ذلك الموقف المتشدد للروس، بعدة اعتبارات:

1 ـ محاولة الظهور كدولة عظمى ذات فاعلية، لتجنب محاولات الأمريكيون لتهميش الدور الروسي في السياسة الدولية.

2 ـ ارتباط المصالح الوطنية الروسية، في منطقة البلقان، وتوطد العلاقات مع الصرب منذ عدة سنوات.

3 ـ المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية، والتي تحاول إيجاد دور أوروبي للدولة الروسية، لتجنب عزلتها، خاصة بعد اتجاه دول حلف وارسو سابقاً إلى الغرب .

أدى الموقف الروسي إلى تقييد قدرة قوات الناتو، وهو ما لاحظته القيادة الصربية، فتحركت بحرية أكبر في كوسوفو، مطورة أعمالها القمعية، ممتلكة للمبادرة، مسببه إحباطاً

---

[1] الطاهر بوسحاية , **تدخل حلف شمال الاطلسي في كوسوفا ,مرجع سابق** ,ص 23

[2] محمد الارناؤوط, **مرجع سابق** , ص80

للهدف السياسي للحلف، لعدم قدرته على وقف التطهير العرقي الواسع النطاق، الذي تمارسه القوات الصربية في كوسوفو. وكان من ابرز مواقف موسكو ما يلي[1]:

1 ـ استدعاء السفير الروسي لدى حلف شمال الأطلسي وطرد السفير الحلف لدى موسكو.

2 ـ وقف التعاون مع دول حلف شمال الأطلسي في مجال الشراكة من اجل السلام.

3 ـ تجميد عمل القوة الروسية العاملة ضمن إطار القوات الأطلسية (اسفور) في البوسنة وتم ربطها بهيئة الأركان الروسية.

4 ـ إرسال عدد من القطع البحرية من أسطولها المتواجد في البحر الأسود إلى البحر الادرياتيكي لمراقبة تطورات الموقف عسكريا.

5 ـ تعيين رئيس الوزراء الأسبق (فيكتور تشير نوميردين) مبعوثا خاصا للرئيس (يلتسن) في البلقان الذي استطاع أن يحقق نجاحا سياسيا ملحوظا وساهم في وضع تصورات بلاده في خطة السلام الأخيرة .

2 / الموقف البريطاني:

كانت المملكة المتحدة من بين الدول التي شجعت التدخل العسكري في اجتماع وزراء دفاع الحلف الأطلسي في البرتغال ,لإقرار التدخل العسكري وضرب أهداف صربية في الإقليم.

3 / الموقف الفرنسي :

فرنسا دولة عضو في الحلف الأطلسي ,وهي من الدول الكبرى ولم تخف رغبتها في التدخل العسكري لوقف الحرب في يوغسلافيا خوفا من امتداد القتال إلى دول البلقان الأخرى , وخصوصا وان الحكومة الفرنسية كانت قد رعت المحادثات التي دارت بين ألبان كوسوفو والصرب في (رامبوييه) ,وهي على علم تام بالتعنت اليوغسلافي (الصربي) في العديد من المسائل ,لذلك فقد كانت تعلم جيدا أن الحل العسكري سيكون هو الطريقة الوحيدة لإنهاء الحرب.

[1] الطاهر بوسحاية , **تدخل حلف شمال الاطلسي في كوسوفا ,مرجع سابق** ,ص 23

4 / الموقف الصيني :

هدد المارد الصيني باستخدام حق الاعتراض (VETO) في مجلس الأمن، ضد أي قرار يخص مشكلة كوسوفو، إن لم تؤخذ مطالبها بعين الاعتبار، والتي كانت تتمثل في سرعة تقديم نتائج التحقيق، في قصف السفارة الصينية في بلغراد، بواسطة طائرات الناتو .كما طالبت بوقف العمليات الجوية في الحال، قبل طرح أي مقترح في مجلس الأمن .كذلك كانت الصين تطالب، بألا يتضمن قرار مجلس الأمن تفويضاً غير محدداً، يعطي حلف الناتو، أو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تحديداً، حق شن هجمات جوية، دون مراجعة المجلس، على غرار ما حدث في حرب الخليج الثانية.

5 / الموقف دول البلقان :

لم تكن في وضع يجعلها قادرة على اتخاذ تدابير عسكرية أو مواقف سياسية مؤثرة في المنطقة نتيجة للقوة الكبيرة التي يتمتع بها حلف الأطلسي , إضافة إلى أن معظم دول البلقان كانت تعارض أسلوب معالجة الصرب للازمة التي تعيشها يوغسلافيا ,وكانت هذه الدول أيضا ترغب بانتهاء حالة عدم الاستقرار في يوغسلافيا بالسرعة الممكنة وذلك لتأثيرها المباشر على الناحيتين الاقتصادية والسياسية لبلدانهم, واحتمالات أن تمتد الحرب الأهلية إلى الدول المجاورة في البلقان[1] .

6 / الموقف الأمريكي :

كانت السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة هي تحطيم الاتحاد السوفياتي , ولما تحقق لها ذلك بدأت العمل للقضاء على ما تبقى من الشيوعية في أوروبا ,محاولة فرض إستراتيجيتها المتمثلة بلعب دور الشرطي العالمي ضد كل من يهدد مصالحها مع الإقرار بدور الحلف الأطلسي الذي تتزعمه في تحقيق ذلك .ومن جانبها فان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تطالب بإيقاف العمليات العسكرية الصربية أو أنها ستلجأ لاستخدام القوة عبر حلف شمال الأطلسي في حال عدم توقف تلك العمليات.

[1] بويا رجب ,**مرجع سابق** ,ص20

المبحث الثاني : حلف الناتو كأداة لتنفيذ للإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في حرب كوسوفو1999م.

إن التدخل العسكري الأمريكي في كوسوفو أمر بالغ الأهمية,فلم تكن حالة التدخل دول حلف الناتو في كوسوفو هي حالة التدخل الأولى, في فترة ما بعد الحرب الباردة تحت ادعاءات الإنسانية ,إلا أن تلك الأزمة أديرت بالكامل بإدارة أمريكية ووفقا للرؤية الإستراتيجية الأمريكية ,فضلا عن ذلك فإنها تدخلت عسكريا دون تفويض من مجلس الأمن وبقرار منفرد من دول الأعضاء في الحلف , ودون الاهتمام بالحصول على تفويض بتدخلها في محاولة إضفاء الشرعية على تحركاتها العسكرية مما يشكل سابقة جديدة في العلاقات الدولية ,ولكن الجديد كان يتمثل في أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمة ,فعندما قررت استخدام العمل العسكري لفرض نوع من التسوية التي تريدها فإنها قررت أن يتم ذلك من خلال حلف شمال الأطلسي ومن دون أن تحصل على تصريح مسبق من مجلس الأمن , كما يقضي ميثاق الأمم المتحدة ,أي أن أمريكا تعمدت ليس فقط تهميش مجلس الأمن وإنما إهماله تماما والتصرف وكأنه جهة لا وجود لها , وهذا أمر خطير بالغ الدلالة .مما يؤكد القول الشائع بالانفراد الأمريكي وهيمنته على عموم ساحة الصراع الدولية .

المطلب الأول: أسباب التدخل الولايات المتحدة في أزمة كوسوفو

الفرع الأول : الأسباب المعلنة

تدخلت الولايات المتحدة في إدارة الأزمة في كوسوفو منذ البدء للأسباب التالية[1]:

1. اقتناع إدارة الأمريكية خطورة ما يجري في البلقان على امن أوروبا إذا ما خرج هذا الصراع عن نطاق السيطرة,لاسيما وان الولايات المتحدة اشتركت واضطرت لدخول الحربين العالميتين الأولى , والثانية بسبب أوروبا لذلك كانت مقتنعة أن التدخل في مرحلة مبكرة أفضل واقل تكلفة من التدخل المتأخر.

[1] مالك محسن العيساوي ، **الحروب بالوكالة ..إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية**،(القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، ط1) ،2014 ص 53 .

2. بسبب التداخل الحاصل بين مكونات القوة الطاغية التي تمتلكها مع نزعة الغرور والعجرفة التي مارستها مع الجميع ,الأمر الذي أقنعها أن تتقمص الدور الحاسم في إنهاء أي صراع يهددها وحلفاءها .أي أن الدافع الذاتي كان طاغيا وواضحا دون لبس .

3. إن منطقة البلقان هي منطقة فراغ استراتيجي قد يغري قوة معينة (مثل روسيا) على التطلع لسد الفراغ والانطلاق منه لإعادة بناء النفوذ الروسي في المنطقة مما يعد مصدر تهديد لمكانة الولايات المتحدة ,ولذلك سعت منذ اللحظة الأولى إلى تحقيق هدفين :

أ ـ فرض تسوية تكبح جماح القومية الصربية ,وتحول في الوقت نفسه دون انضمام هذا الإقليم إلى ألبانيا.

ب ـ استكمال مد النفوذ الأمريكي إلى حدود الدولة الروسية ذاتها من خلال قلع كل مؤثرات التعويق التي تقف في وجه هذا التحد حتى تصبح تطورات الوضع الداخلي في روسيا تحت المراقبة والمباشرة والسيطرة[1] .

في هذا السياق يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتدخل في كوسوفو لاعتبارات إنسانية كما يبدو ظاهريا ,أو لإنقاذ المسلمين من عمليات التطهير العرقي وحرب الإبادة الجماعية التي فرضت عليهم من قبل الصرب,فالعلاقات الدولية لم تعرف حالة تدخل واحدة استخدمت فيها الوسائل العسكرية ,بهذا الحجم المكثف لأسباب إنسانية بحتة إلا إذا توافقت الإبعاد الإنسانية مع المصالح سياسية وإستراتيجية , واقتصادية أخرى,وهذا هو حال التدخل الأوروبي ثم التدخل الأمريكي في أزمة كوسوفو , فأزمة كوسوفو ليست أزمة سياسية منفصلة وقائمة بذاتها وإنما هي حلقة في سلسلة من الأزمات المترتبة على تفكك الدولة اليوغسلافية ,وانهيارها وكانت بداية عملية التفكك والانهيار ,مع إعلان جمهوريتي (سلوفينيا) و (كرواتيا) انفصالهما عن اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية الستة عام 1991 م[2] .

---

[1] كامل ابراهيم: **كوسوفو ..الى اين؟**, مجلة الوطن العربي ,العدد 125,باريس ,1998,ص18

[2] مالك محسن العيساوي ، **الحروب بالوكالة ..إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية** , مرجع سابق 53

الفرع الثاني: الأسباب الغير المعلنة[1]

1 ـ تأكيد الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية لحلف شمال الأطلسي .

2 ـ إعادة ترتيب أوضاع منطقة بلقان على نحو يعيد استقرارها ويحقق رضاءها واندماجها في أوروبا من ناحية , ومن جهة أخرى كسر الحلقة المتبقية لعلاقة روسيا المتميزة بصربيا في هذه المنطقة , والتمهيد لتوسيع حلف شمال الأطلسي حتى أبواب هذه المنطقة إلى حين حدوث تغيير في روسيا يجعلها جزءا من نظام الأمن الأوروبي, و إذا لم يتحقق هذا الهدف فلا بد من احتواء روسيا .

3 ـ اختبار مدى التغير في طبيعة تسليح حلف الناتو خلال الفترة لماضية ,واثبات مدى فاعلية العسكرية الأطلسية أمام العدالة .

4 ـ إفساح الطريق أمام حل قسري من نوع جديد لصراع القوميات في البلقان وقد ظهرت أول بشائر هذا الحل القسري في البوسنة.

إن الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن في هذه المرحلة حريصا حتى على مجرد الاحتماء بأي غطاء شرعي أو البحث عن أي مبررات قانونية أو شرعية ,بل يكفي للحلف أن يعلن مبرراته الخاصة لإضفاء المشروعية ,وتلك سابقة لا مثيل لها في تاريخ العلاقات الدولية منذ نشأة الأمم المتحدة أو منذ قيام حلف شمال الأطلسي , لان الحلف يضع نفسه في مثل هذه الحالة موضع الجهة المسئولة عن تحديد الخارجين على الشرعية الدولية ومعاقبتهم[2].

[1] مالك محسن العيساوي ، **الحروب بالوكالة ..إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية** ,مرجع سابق 54

[2] مالك محسن العيساوي ، **الحروب بالوكالة ..إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية**, مرجع سابق 57

المطلب الثاني : استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للحلف الأطلسي في حرب كوسوفو 1999.

الفرع الأول: التوظيف العسكري للحلف شمال الأطلسي في حرب كوسوفو 1999

في تحليله لأسباب النزاع في إقليم كوسوفو ,كتب الدكتور **كيسنجر** في مجلة نيوزويك يقول: **"حرب كوسوفو هي نتيجة نزاع عمره قرون جرى على الخط الفاصل بين الإمبراطوريتين النمساوية والعثمانية, بين الإسلام والمسيحية, بين القومية الألبانية والقومية الصربية. فتلك الجماعات الاثنية لم تتعايش بسلام إلاّ حين كان التعايش مفروضاً عليها من الحكم الأجنبي أو من ديكتاتورية تيتو**[1]". وهكذا, مع موت تيتو, رحلت يوغوسلافيا الاتحادية وانقسمت على نفسها إلى جمهوريات متصارعة تمزّقها وتزيد من عملية تفتيتها الصراعات الاثنية واللغوية والدينية. وفي عام 1990 انفجرت منطقة البلقان مع إعلان كرواتيا انفصالها عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من دون تسوية الوضع القانوني المتعلّق بالأقلية الصربية المقيمة على أراضيها .وعلى خط متوازٍ آخر, أعلن ألبان كوسوفا استقلال الإقليم كردّ على قرار بلغراد بإلغاء الحكم الذاتي الذي كانوا يتمتعون به في السابق. ولم تنفع جهود الأمم المتحدة لوقف أعمال العنف هناك بسبب الخلافات الاثنية والقومية العميقة .وعليه, ومع بداية التسعينات, كانت البلقان أشبه "ببرميل بارود" معرّض للانفجار عند أول احتكاك به.

أما مؤشرات حصول الانفجار الكبير في إقليم كوسوفو فقد ظهرت عام 1993 حين بدأت القوات الصربية حملتها المنظّمة لطرد ألبان كوسوفو الذين يشكّلون 90 في المئة من سكان الإقليم البالغ عددهم مليوني نسمة. كما راحت القوات الصربية تتدفق على الإقليم لإحكام قبضتها عليه لمواجهة جيش تحرير كوسوفا(KLA) الذي بلغ عدد أفراده 9000 مقاتل. أما القوات الصربية فبلغ تعدادها 27000 جندي يرابطون داخل الإقليم و15000 ينتظرون على الحدود مزودين بنحو 150 قطعة من المدفعية الثقيلة[2]. والحقيقة انه لم يكن باستطاعة جيش

[1] KISSINGER H., "Doing Injury to History", Newsweek, 5 April 1999, p25

[2] لوران اريك, "**حرب كوسوفو: الملف السري**", ترجمة الأوديسية للثقافة والإعلام, بيروت: 1999, ص 80.

تحرير كوسوفا حماية السكان المدنيين في حين تابعت القوات الصربية حملة التطهير العرقي التي أدّت إلى مذابح منظمة طالت آلاف السكان في (Pristina , Srbica, Suva Reka, وPodujevo) من جهته, وأمام الأحداث المأساوية, أصدر مجلس الأمن قراراً رقمه(1160) يفرض بموجبه عقوبات اقتصادية على بلغراد. في الوقت عينه أعلن الرئيس الأميركي, بيل كلينتون, تجميد الودائع اليوغوسلافية في الولايات المتحدة. لكن هذين القرارين بقيا بدون تأثير مباشر على الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش الذي كان مصرّاً على بسط سيادة صربيا على الإقليم بقوة السلاح.

هذا الموقف الصربي المتشدّد أدّى إلى تصاعد أعمال العنف في إقليم كوسوفا حيث بلغ عدد المشردين في خريف عام 1998 حوالي 300.000 الباني باتوا يواجهون الموت بسبب الصقيع أو الجوع. ومجدداً أصدر مجلس الأمن في 23 أيلول 1998 قراره رقم 1199 الذي تحدّث عن "كارثة إنسانية حتمية" اذا لم تتوقّف أعمال العنف فوراً, معتبراً التطورات العسكرية مهددة للسلام والأمن في المنطقة[1].

ويظهر من قراءتنا لنصّ هذا القرار صعوبة توصّل الأعضاء الدائمين في المجلس إلى اتفاق بشأن الرد العسكري على سياسات ميلوسيفيتش في كوسوفو. وعليه, لم يعد أمام حلف شمال الأطلسي سوى خيارين اثنين: إمّا ترك عمليات التهجير والتطهير العرقي لألبان كوسوفو تستمر على أيدي الصرب, أو المواجهة العسكرية. في تلك الأثناء وافق الصرب وجيش تحرير كوسوفا (KLA) على الاجتماع في **رامبوييه** بغية التوصّل إلى حل سلمي للنزاع. وبعد مفاوضات شاقة وطويلة, احتاجت إلى تدخّل شخصي من قِبَل وزيرة الخارجية الأميركية, وقّع ممثلو جيش تحرير كوسوفا اتفاق رامبوييه في 18 آذار 1999 في حين رفضه الزعيم الصربي. وتضمن الاتفاق المذكور عدة بنود أهمها الدعوة إلى إجراء استفتاء شعبي في الاقليم لتحديد وضع كوسوفو النهائي بالنسبة للاستقلال أو البقاء ضمن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذا ما أثار حفيظة ميلوسيفيتش الذي انفجر بوجه رئيس البعثة الألمانية صارخاً: "كوسوفو مسألة داخلية, لا تعني سوى بلادي", رافضاً أية محاولة لتدويل الأزمة[2].

[1] SOLANA Javier, "NATO's Success in Kosovo", Foreign Affairs, November - December, 1999, p. 116

[2] أريك لوران, المصدر السابق, ص 78.

من جهته, علّل الدكتور كيسنجر أسباب بلوغ مؤتمر (رامبوييه) الطريق المسدود على النحو التالي: "ما عقّد من أزمة كوسوفو هو مؤتمر جاء بمشروع اتفاق محضّر سلفاً في وزارات أجنبية ليفرض على فرقائه تحت التهديد بالقصف الجوي. فجيش تحرير كوسوفا رفضه في البدء كوسيلة لفرض قوّة الحلف على صربيا, مما دفع بميلوسيفيتش إلى زيادة ضغطه على جيش تحرير كوسوفو قبل أن تنهال عليها القنابل. والصرب رفضوه لأنهم وجدوا في نصّه مقدمة لاستقلال كوسوفو, وفي وجود جيوش الحلف نوعاً من الاحتلال الخارجي... أمّا جيش تحرير كوسوفا فكان هدفه استقلال الإقليم لا الحكم الذاتي, ولذا رأى في مؤتمر رامبوييه وسيلة تكتيكية لإطلاق قوات الحلف هولها الجوي على الصرب[1]"

وبالفعل, شعر الصرب بـ "المؤامرة" أثناء مؤتمر رامبوييه الذي بدا لهم فخّاً حاكه الأميركيون. وما عزّز شعور صربيا ما قاله أحد مساعدي مادلين أولبرايت: "كان ثمن انقاذ مؤتمر رامبوييه أن نتقرّب أكثر فأكثر من ألبان كوسوفو". وفي المقابل, هناك نظرية تقول إن الرئيس ميلوسيفيتش استغلّ مؤتمر رامبوييه كستار لتنفيذ عملية "حدوة الحصان". وقد سميت كذلك لأنها كانت ترمي إلى نشر القوات الصربية بشكل حدوة حصان إنطلاقاً من شمال كوسوفو, لتهجير السكان الألبان جنوباً وشرقاً وغرباً.

أخيراً, وأمام انهيار مؤتمر رامبوييه, بدأت قوات حلف شمال الأطلسي عملية "قوات الحلف" العسكرية ضد القوات الصربية في اقليم كوسوفو, وذلك في 24 آذار عام 1999.

يمكن اعتبار حرب كوسوفو أكبر وأشمل حرب جوية تقودها الولايات المتحدة في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كما يمكن اعتبار تلك الحرب من أخطر الأزمات التي واجهها الرئيس كلينتون على الصعيد الخارجي خلال فترة رئاسته. ومنذ البداية, استبعد الرئيس الأميركي ومساعدوه أي إمكانية لإرسال قوات برية لغزو صربيا لأن في ذلك مغامرة كبيرة قد تعرّض حياة الجنود الأميركيين للخطر. أضف إلى ذلك أن القوات الصربية مجهزة بصواريخ مضادة للدبابات والطرق والجسور مزروعة بالألغام, كما انه ليس من المؤكد أن تصل القوات الأطلسية إلى داخل الإقليم قبل أن ينهي الصرب تنظيف كوسوفو من الألبان. خلاصة القول أن الرئيس الأميركي رفض الهجوم البري لأنه لا يريد أن يُلزم إدارته في نزاع مفتوح على كلّ الاحتمالات, وفي منطقة لا يعرف أكثر الأميركيين موقعها على الخارطة الدولية. أما إذا فشل

[1] KISSINGER H., "Doing Injury To History", Newsweek,op. cit., pp.28-29

القصف الجوي فسوف تواصل قوات الأطلسي وببساطة عمليات القصف. ويمكن اعتبار إستراتيجية القصف الجوي لـ"دوافع إنسانية" ووسيلة وحيدة للحرب ضد صربيا, مغايراً كلياً لمبدأين اعتمدهما الجنرال **كولن باول** خلال قيادته لحرب الخليج الثانية. هذان المبدآن هما:

1 ـ إمّا أن تدخل أميركا الحرب بجميع الوسائل العسكرية لتحقيق النصر أو أن لا تتدخّل على الإطلاق.

2 ـ أن لا تبدأ الولايات المتحدة الحرب, أية حرب, إن لم تكن تعرف مسبقاً كيف تطفئها.

الواقع أن هذين المبدأين تبخّرا في حرب كوسوفو, ولم يكن ذلك مجرد صدفة بريئة, خاصة بعد الملاحظة الساخرة التي وجهتها **مادلين اولبرايت** إلى الجنرال باول عام 1993 متسائلة:"**ماذا تنفع فرقنا العسكرية, يا جنرال, إن لم نستعملها؟**. وفي الحقيقة أن السناتور جوزف بيدن, الذي ساعد الرئيس كلينتون كان رسم إطار تحرّك القوات الأميركية في كوسوفو, معلناً "**إن مبدأ باول قد أصابه الشلل لأن العمليات العسكرية تُدار في منطقة معقّدة حيث لا يوجد مخرج استراتيجي واضح المعالم. وعلى الرئيس الأميركي أن يتمتع بالقدرة لتوظيف السلاح دون معرفة دقيقة بالنتائج المحتملة. هذه ببساطة طبيعة العالم اليوم**". لذا, يمكن القول أن التدخّل العسكري الأميركي في كوسوفو, الذي تمّ تبريره على أساس إنساني, أي حماية ألبان كوسوفو, لم يأخذ بعين الاعتبار مصالح الولايات المتحدة الوطنية. وعليه, فالتدخّل العسكري الأميركي في كوسوفو يتألّف من قسمين:

1 ـ حق واشنطن في استخدام السلاح باسم القيم الدولية وليس باسم المصلحة الوطنية الضيقة.

2 ـ حق الولايات المتحدة, في دفاعها عن تلك القيم, في التدخّل العسكري في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبشكل معارض كلياً لمبدأ السيادة.

هذا المبدأ العسكري, الذي عُرف بمبدأ كلينتون, تحكّم بالإستراتيجية العسكرية لقوات الناتو في كوسوفو. لكن ما لم يدركه الرئيس كلينتون هو مدى أهمية كوسوفو بالنسبة للصرب. فصربيا قاومت في الماضي الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية, وقاومت هتلر وستالين, ومن المستحيل أن تستسلم بسهولة تحت تهديد القصف الجوي. وقد ذكر أريك لوران عن لسان أحد مستشاري الرئيس كلينتون قوله: "**إن أزمة كوسوفو مجرّد عملية مع رجال شرطة, كالتي كنّا خضناها في هاييتي. بعد أيام من سيطرة قوات الأطلسي سيتصالح الصرب والألبان,**

وسترون...". أما **خافير سولانا**, الأمين العام للناتو, فكان يردد في مجالسه الخاصة: "**هذه مشكلة لم تنشأ في 24 ساعة, ولن تحل في 24 ساعة**". فبعد عشرة أيام على بداية القصف الجوي, تمكّن ميلوسيفيتش من بسط سيطرته على كلّ الإقليم, مشرّداً حوالي نصف مليون الباني, الأمر الذي خلق مشكلة إنسانية توجب على قوات الحلف معالجتها.

لنجاح العمليات الجوية، ركز الأمريكيون على ثلاث أهداف عسكرية رئيسية :

1/ إسكات وسائل الدفاع الجوي، لتأمين القوة الجوية المنفذة للضربة الجوية.

2/ شل عناصر القيادة والسيطرة، ومراكز المواصلات والاتصالات، لإضعاف سيطرة القيادات السياسية والعسكرية للصرب، على القوات الاتحادية.

3/ تدمير القوة الرئيسية للصرب، المتمثلة في المدرعات وأي قوات صربية ذات فاعلية، داخل كوسوفو .

لتنفيذ مهام وأهداف العمليات الجوية، حشد الناتو ثلاث وسائل قتالية، رئيسية، وحدد لكل وسيلة مهام وأهداف معينة، كانت تلك الوسائل، هي:

1 / الصواريخ الباليستية أرض/ أرض أو جو /أرض أو سطح/ أرض من نوع كروز . توماهوك ."Toma Hawk – Cruise" وكانت أهدافها مراكز القيادة والسيطرة، ومواقع القيادة للدفاع الجوي.

2 / قاذفات القنابل الثقيلة من طرازيّ ب52، ب2"B – 52, B – 2" ، وكذلك قوة القاذفات المقاتلة من أنواع ف 15، ف 16، ف 117الشبح 15 "F – 16, F – 117 Stealth" , وكانت أهدافها المحددة قصف القوات الصربية، في كوسوفو، والأهداف الحيوية والمناطق المستهدفة داخل الصرب.

3 / الطائرات من نوع أ . 10"10 – A" ، والطائرات قانصة الدبابات العمودية من نوع أباتشي "AH – 64 Apache"، وكانت أهدافها المحددة، تدمير الدبابات الصربية في كوسوفو.

ورغم أن الحلف دعم تلك القوة، بعدة طائرات فرنسية وبريطانية (من نوعي ميراج 2000 "Mirage – 2000"، وتورنيدو "Tornado") ، واستقدم عدة وحدات جوية أخرى، حتى وصل

عدد الطائرات المشتركة في العمليات الجوية ألف طائرة، فقد تحمل الصرب القصف، بل ودفعوا قوات إضافية (حوالي 1000 جندي) وعدة وحدات خاصة (كوماندوز) ومدرعات وآليات مدرعة ومدفعية. وزاد الحلف من قواته، ومن عنف الحملة القمعية ضد الصرب، ورد الصربيون بتصعيد القمع ضد الإقليم، محاولين استئصال شأفة الألبان في كوسوفو. وأصبح واضحاً أن العمليات الجوية، غير قادرة على تحقيق نتائج حاسمة، وقد يرجع ذلك لأن الأمريكيون كانوا يرغبون في استسلام الصرب، دون خسائر جسيمة في قواتهم للإبقاء على التوازنات في المنطقة، وأنه لا بد من مشاركة القوات البرية، وإلا فإن قرار إنهاء الحرب، أو امتدادها، سيصبح في يد الغريم الكوسوفي.

إنّ سيطرة الولايات المتحدة على وسائل الاتصال الحديثة قد جعل منها القوة العسكرية العظمى بامتياز. فحرب كوسوفو أظهرت بوضوح قدرة واشنطن على شن حرب دونما أية خسائر مادية أو بشرية تذكر. حتى حلفاء أميركا التقليديون, وأغلبهم دول غربية متطوّرة, يعتمدون على مظلة المعلومات الأميركية في تفسيرهم للأزمات الدولية. وهذا يعني ان الحاجة إلى المعلومات أعطى واشنطن القدرة على جمع الحلفاء والحفاظ على تماسكهم إبان حرب كوسوفو.

تجدر الإشارة إلى أن سيطرة الولايات المتحدة على نظام الاتصالات العسكرية و الإستخبارتية قد جعل من حلفائها الغربيين والأعضاء في حلف شمال الأطلسي أتباعاً لها وليسوا شركاء معها في الحلف الواحد. ففي الوثيقة الرسمية التي أصدرها حلف شمال الأطلسي في الذكرى الخمسين على إنشائه, أسندت واشنطن لنفسها مهمة إدارة الأزمات الدولية ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك من محاولة لتغييب إرادة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة وكلّ الأعراف والمواثيق الدولية.

الفرع الثاني: التوظيف السياسي للحلف شمال الأطلسي في حرب كوسوفو 1999

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب كوسوفو أسلوبا جديدا لإدارة الأزمة ,فعندما قررت استخدام العمل العسكري لفرض نوع من التسوية التي تريدها فإنها قررت أن يتم ذلك من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي ومن دون تصريح مسبق من مجلس الأمن,كما يقضي ميثاق الأمم المتحدة, أي أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمدت ليس فقط تهميش مجلس الأمن وإنما إهماله تماما والتصرف وكأنه جهة لا وجود لها ,وهذا أمر خطير بالغ الدلالة .

بيد أن هذه ليست هي المرة الأولى التي يتم فيها تهميش دور الأمم المتحدة أو تستخدم فيها القوة بشكل جماعي بعيدا عن الإطار العام للشرعية الدولية,ويلاحظ أن الاستخدام الجماعي للقوة خارج إطار الأمم المتحدة كان يتم في الماضي تحت ذرائع ومبررات قانونية , كالادعاء مثلا بأنه يتم في إطار الدفاع الجماعي الشرعي عن النفس أو انه يتعلق بالشؤون الداخلية وغير ذلك من الادعاءات ,غير أن حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن في هذه المرحلة حريصا حتى على مجرد الاحتماء بأي غطاء شرعي.

لقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقود العالم من خلال حلف شمال الأطلسي في تطبيق الإستراتيجية الجديدة في قضية كوسوفو التي تضمن إدارة الأزمات في العالم ,فلم يعد حلف شمال الأطلسي يرى أن من الحتمي أو الضروري أن تعود قيادة النظام العالمي والأزمات العالمية إلى منظمة الأمم المتحدة .حيث تمثل حرب كوسوفو نقطة انتقال هامة بين مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية ومرحلة ما بعد الحرب من حيث الديناميات السياسية والمنطق السياسي.

لقد كان التدخل الأمريكي في أزمة كوسوفو يستند إلى بعض قرارات مجلس الأمن التي جاءت لأحكام الفصل السابع من الميثاق , و أكدت على أن القرار رقم (1199) في سبتمبر 1998 , الذي وصف الموقف في كوسوفو باعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين , فضلا عن ذلك صعوبة استصدار قرار جديد من المجلس الأمن يسمح لها باستخدام القوة العسكرية خاصة في ضوء الاعتراض الروسي , **بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية عولت أيضا على تأييد قرارات مجلس الأمن لجميع الجهود التي بذلتها دول حلف الناتو سابقا , على أساس أن قرارات مجلس الأمن قد أوكلت إلى منظمة حلف شمال الأطلسي العديد من المهام مما هيأ لتفسيرها**

على نحو يؤكد مشروعية العمل العسكري من جانب الناتو[1] . وإزاء تلك التطورات بدا المبعوث الأمريكي **ريتشارد هولبروك** تحركاته في أكتوبر 1998 من خلال دبلوماسية المكوك وأعلن عن توصله لاتفاق مع الرئيس **الصربي** حول كوسوفو ولكنه لم ينجح في مسعاه للنهاية[2] , فبدأت مجموعة الاتصال مفاوضات بفرنسا **(رامبوييه)**على مرحلتين : الأولى من 6 ـ 23 فيفري والثانية من 15 ـ18 مارس 1999 , وان تلك المفاوضات كانت تسير في طريقها إلى حل الصراع , وركزت على جوهر الصراع من خلال التأكيد على ضرورة حصول ألبان كوسوفو على حكم ذاتي موسع مع وجود قوات عسكرية دولية لمراقبة الأوضاع في الإقليم, إذ رفض الجانب الصربي أن تتولى قوات حلف الناتو مهمة مراقبة خطوات تنفيذ الاتفاق وطرح بديلا لذلك تكون القوات من الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

وهكذا فقد انفرط عقد المفاوضات في 19 مارس 1999 ,في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت هي السبب في فشل مفاوضات فرنسا ويرجع جوهر هذا الفشل إلى رفض حكومة بلغراد مشروع الاتفاق الذي من شانه أن يخلق أوضاعا تساعد الولايات المتحدة الأمريكية على فرض هيمنتها على منطقة البلقان من خلال ما كان ينص عليه الاتفاق من نشر قوات تابعة لحلف الأطلنطي لمراقبة الاتفاق[3] .من جانب آخر سافر هولبروك إلى بلغراد ووجه إليها إنذارا نهائيا بالامتثال أو مواجهة غارات جوية وشيكة من حلف الناتو , وبطبيعة الحال لم يمتثل الجانب الصربي وأعلن الجنرال **ويسلي كلارك** أن الرئيس الصربي لم يترك للولايات المتحدة خيارا إلا الحرب , وفي 23 مارس 1999 صدرت الأوامر من جانب حلف الناتو وبعد ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية بشن الحرب الجوية ضد يوغسلافيا ,واستمرت لمدة 78 يوما ولم تتوقف هذه العمليات العسكرية إلا بعد قبول بلغراد الشروط التي وضعها الحلف لوقف القصف ,وانتهت حرب البلقان في **15 يوليو 1999** ,وجاء قرار مجلس الأمن (1244) متضمنا نشر قوات مدنية وأمنية دولية في كوسوفو تحت إشراف الأمم المتحدة وبحلول 20 يوليو 1999 كان الانسحاب الصربي من كوسوفو قد اكتمل[4].

---

[1] محمد فايز فرحات :**الامم المتحدة وازمة كوسوفو**, مجلة السياسة الدولية ,العدد137,القاهرة,يوليو 1999,ص126

[2] محمد يوسف عدس,**البوسنة في قلب اعصار**,دراسة في التاريخ السياسي ,المختار الإسلامي ,القاهرة,2000,ص106 ـ108

[3] احمد ابراهيم محمود ,**الاستراتيجية العسكرية الامريكية في حرب البلقان** ,مصدر سابق ,ص 117

[4] مالك عوني ,**حلف الاطلنطي وازمة كوسوفو ـ حدود القوة وحدود الشرعية** ,مجلة السياسة الدولية ,العدد 131,القاهرة,يوليو 1999,ص113

المبحث الثالث : التحديات والسيناريوهات المستقبلية لمنظمة لحلف شمال الأطلسي في ضل نظام الهيمنة الأمريكية و التهديدات الأمنية الجديدة.

عند المخاض الأول لولادة حلف شمال الأطلسي عام 1949 م لم يكن يتشكك أحد في بقائه واستمراره زمنا طويلا، مع عدم القدرة آنذاك على رؤية ما يمكن أن يتبدل في آفاق الأوضاع العالمية مستقبلا تبدلا جذريا، حتى إذا سقط المعسكر الشرقي وتفكك حلف وارسو نتيجة زوال دواعي وجوده، وبقي الحلف الغربي قائما رغم زوال دواعي وجوده، بدأ مخاض جديد لولادة جديدة فاستمر زهاء عشرين عاما متتابعة دون الوصول إلى صورة تستعيد الاطمئنان إلى قابلية بقاء الحلف، مما يثير التساؤل عما يدفع دولا أوروبية شرقية إلى الحرص على الانضمام إليه، أو السؤال عما دفع فرنسا للعودة إلى البنية العسكرية للحلف، في لحظة تصدع وحدته خلف زعامته الأمريكية. ولا يعني التصدع الداخلي الأطلسي حتمية اقتراب أجل الحلف نفسه، ولكن المرحلة المقبلة لوجوده ستنطوي على أمرين في وقت واحد، أحدهما ما يرتبط بدور عالمي جديد له، وثانيهما أن" صيغ "أداء هذا الدور مرتبطة بحجم التصدع الداخلي فيه، ومحوره الزعامة السياسية الأمنية وليس طاقات الأداء العسكري.

المطلب الأول : أبرز التحديات التي تواجه منظمة حلف شمال الأطلسي

إن التحديات الأساسية التي تواجه حلف الناتو في مفهومه الجديد للتعامل مع المعضلات الأمنية الحالية والمستقبلية ، تتحدد في عدة مؤثرات أبرزها :

1 ـ تحديث معنى " الأمن الجماعي " والتزما ته كما ورد في المادة الخامسة من اتفاقية الحلف.

2 ـ إشراك روسيا في علاقة ملزمة وذات نفع متبادل مع أوروبا ومجتمع شمال الأطلسي الأوسع ،في محاولة لثني موسكو بأن تتوقف عن معارضتها لتوسيع الحلف ومقاومة مهامه الجديدة[1].

3 ـ الاستجابة للمعضلات الأمنية العالمية الجديدة.

[1] عماد جاد ، **حلف الاطلنطي والحرب في البلقان** ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد(129),1999,ص104

الفرع الأول : الناتو ومدى الاستجابة للتحديات الأمنية العالمية الجديدة ,

هناك تحديات تواجهه على المدى القريب والبعيد تصعب من مردوديته وتكيفه مع التغيرات الدولية , وهذا ما جاء على لسان الأمين العام السابق للحلف الأطلسي منفرد وورنر (Manfered woerner) بقوله ": **منذ انهيار الشيوعية السوفيتية نجد أنفسنا أمام تناقض ظاهر , هناك تراجع للتهديد ,ولكن هناك أيضا تراجع للسلم** ويضيف" **أن هذا الوضع انتج بنية إستراتيجية دولية تضع حلفنا في مواجهة حقيقية مع جملة من التحديات الأمنية الجديدة[1] من جملتها:** "

-مواجهة التحديات الجديدة الناتجة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل , ونشاط الحركات الإرهابية. والتقسيم ومنطق التحالفات.

-العمل على منع عودة أوروبا إلى مبدأ القومية"nationnalism " .

-العمل على تطويق أو احتواء الدول الأسيوية خاصة منها الصين واليابان كأقطاب في محور السياسة الدولية.

فمنذ صدور وثيقة المهام الجديدة لحلف شمال الأطلسي عن قمته الخمسينية في ابريل 1999 م في واشنطن، كان من المفترض أن تصبح وثيقة ترسم الخطوط الكبرى لسياسات الحلف الشمولية" الإستراتيجية "على مدى خمسين عاما تالية، ولكن لم يمض على وضعها سوى عامين فقط، عندما ظهر قصورها عن استيعاب حقيقة ما أصبح الحلف عليه، لاسيما نتيجة انطلاق حروب عسكرة الهيمنة الأمريكية، فبدأ الحديث عن تعديلها، وبقي هذه الحديث مستمرا إلى ما بعد القمة الستينية للحلف. وقد حافظت الوثيقة الجديدة على عدد من المهام السابقة دون تعديل، وأضافت المزيد إليها، فكان من القديم الموروث من حقبة الحرب الباردة تأكيد مهام رئيسية، تدور حول ثلاثة محاور[2]:

1-حفظ الاستقرار في المنطقة الجغرافية الأطلسية، والتعاون الجماعي على ضمان الأمن في دوله.

---

[1] Manfred woerner " le role de l'otan dans une europe en mutation", relations internationnals et straégiques, NO,12, 1993, p 18

[2] نبيل شبيب,**حلف شمال الأطلسي واستهداف العالم** , القاهرة : مكتبة المنارة الأزهرية ,2009, ص ص 51 ـ54

2- سياسة الردع دفاعا عن النفس.

3- حق توجيه الضربة النووية الأولى عند الحاجة.

أما الجديد في وثيقة واشنطن عن المهام المستقبلية فيكمن في مجالين رئيسيين:

الأول : تحسين مستوى الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية- الأطلسية، وهذا تعبير أوسع مدلولا من المنطقة الجغرافية للدول الأعضاء.

والثاني : استعداد الحلف للتصرف- أي عسكريا -للحيلولة دون اندلاع الأزمات، أو لإخمادها إذا نشبت.

ويمكن تفسير ما سبق في انه ينحصر في منطقة تابعة جغرافيا لحلف شمال الأطلسي، أو على مقربة منه بمعنى الجوار، توضح الصياغة الجديدة أن:

الحفاظ على أمن الحلف يجب أن ينطلق من وجوده ضمن بنية عالمية شاملة.

ثم تذكر قائمة أخرى من المخاطر التي يعتبرها زعماء الحلف أسبابا تستدعي تحركه العسكري عالميا، ومنها: (الأعمال الإرهابية، والجرائم التخريبية والمنظمة، وقطع الإمدادات بالمواد الحيوية- كالنفط والخامات- وتفاقم تيارات الهجرة والتشريد)..!

هذه الصياغة وجدت موافقة جماعية، وإن رافق محورها- أي الاستعداد للتحرك العسكري خارج المجال الجغرافي دون قرار من مجلس الأمن الدولي -تفسيرا ت متباينة، ولا يكفي هذا التباين لاستبعاد استخدام واشنطن للحلف كذراع عسكرية، كما حدث في أفغانستان وكوسوفو لاحقا، أو استبعاد قيامه بدور" شرطي دولي" كما يؤخذ من تحركه لاحقا تحت عنوان مكافحة القرصنة.

الفرع الثاني : الحاجة الملحة لإشراك روسيا في علاقة نفعية متبادلة,,

استناداً إلى هذه المستويات المختلفة والمتشابكة من التحدي ، يحتاج أيضا حلف الناتو إلى أن يحدد لنفسه هدفاً استراتيجياً فيما يخص علاقته مع روسيا الاتحادية . فروسيا لم تعد عدواً ، ولكنها ما زالت تنظر للناتو بعين العداوة والبغضاء ، وليس مرجحاً أن يخبو العداء قريباً ، ومن المرجح أن تسعى السياسة الروسية تجاه الناتو، يحركها الاستياء من الهزيمة الروسية في الحرب الباردة والعداء القومي لتوسع الناتو ، إلى دعم الانقسام بين الولايات المتحدة و أوروبا، وداخل أوروبا ، وبين أعضاء الحلف القدامى والجدد.

كما انه على حلف الناتو، أن يحدد هدفين استراتيجيين إزاء روسيا :

ـ تعزيز الأمن في أوروبا من خلال ارتباط روسي سياسي وعسكري أوطد مع المجتمع الاورو–أطلسي ، واشكرها في شبكة أوسع للأمن العالمي كما أن الاتحاد الأوروبي، يستطيع أن يكون أداة مثمرة لدعم التغيير الايجابي في شرق أوروبا.

ـ يمكن أن تكون" الشراكة الشرقية " التي اقترحتها بولندا والسويد أداة فاعلة لدعم روابط أوطد بين الاتحاد الأوروبي وروسيا.

من ناحية أخرى، فان النهوض الاقتصادي الكبير للصين والهند، والتعافي السريع لليابان بعد الحرب الثانية، ضربت كلها على وتر أن مركز الجذب السياسي والاقتصادي يتجه شطر آسيا والباسفيك مبتعداً عن شمالي الأطلسي، خاصة أن هذه الدول ترغب في تغيير النظام الدولي الجديد .وقد عكست هذه التغيرات اضمحلالاً في التسلسل الهرمي لحقبة ما بعد الحرب الثانية وتشتيتاً للقوة العالمية .وقد ساهمت الإدارة الأمريكية على نحو بعيد من الحكمة في بلورة القضايا التي تطرح تهديدات حالياً .وجاء التدخل العسكري باستخدام القوة المتغطرسة لواشنطن ، وشعاراتها عن الخوف من الإسلام ليضعف وحدة الناتو، وليسلط مشاعر الامتعاض المستفزة لدى المسلمين على الولايات المتحدة والغرب عموماً.

الفرع الثالث : الناتو والتحديات" تحديث الأمن الجماعي " .

إن حلف الناتو، يشكل اليوم التحالف العسكري والسياسي الأقوى في العالم .إذ ينتمي أعضاؤه الثماني والعشرون إلى منطقتي العالم الأكثر إنتاجية والمتقدمة تكنولوجياً والعصرية اجتماعياً والمزدهرة اقتصادياً والديمقراطية سياسياً . إن قدرة حلف الناتو العسكرية لتحقيق أمن جماعي، تأتي في الغالب من الولايات المتحدة ، وليس من المرجح أن تتغير هذه الحقيقة في وقت ما قريبا وتجيء قدرة الناتو الفعلية من حقيقة انه يجمع بين القدرات العسكرية والقوة الاقتصادية الأمريكية، وبين الثقل السياسي والاقتصادي لأوروبا. لذلك يتحتم أن يبقى حساساً إزاء أهمية المحافظة على الربط الجيوسياسي بين الولايات المتحدة وأوروبا.

إن التحديات الأساسية الجديدة التي تواجه الناتو، تتمثل في مخاطر لم يسبق لها مثيل على الصعيد التاريخي يتعرض لها الأمن الجماعي .إذ لا يهدد العالم اليوم تعصب عسكري لدولة قومية طامعة بالأراضي، أو طموح قسري لأيديولوجية ذات انتشار عالمي .إن الخطر الكبير الذي يتهدد العالم يكمن في إمكانية الوصول المتنامي لأسلحة الدمار الشامل، ليس إلى الدول فحسب بل إلى الحركات السياسية والدينية المتطرفة، فضلاً عن انتشار الإرهاب الواسع،

والصحوة الجديدة للهوية السياسية القومية والدينية الناتجة عن تلك الذكريات الأليمة عن الاستعمار الأوروبي والتدخل الأمريكي.

الفرع الرابع : الناتو بين ثنائية (الزعامات القديمة ـ العلاقات الجديدة)

بعد فترة وجيزة من إصدار وثيقة واشنطن بدأ التصدع الأطلسي بالظهور للعيان أثناء الإعداد لحرب احتلال العراق وتفاقم، إنما لم يكن حول فحوى المهام الجديدة نفسها، بل حول أسلوب الهيمنة المتعجرفة لزعامة الحلف الأمريكية في تطبيقها, وقد سادت في الأوساط السياسية والشعبية في أوروبا، أو في الدول الرئيسية في غرب أوروبا، أجواء رافضة للسياسات الأمريكية، بل رافضة أيضا لعودة الدفء إلى العلاقات عبر المحيط الأطلسي، ما دامت تلك السياسات مستمرة، وإن تبدلت لهجة الخطاب الأمريكي في التعبير عنها تجاه الأوروبيين.

لم تعد الخلافات عبر الأطلسي خلافات على قضايا وأحداث آنية، يمكن أن تزول من خلال لقاءات ومحادثات جديدة، بل أصبحت شمولية" إستراتيجية"، اتخذت أبعادها الأولى عبر معاهدة **(ماستريخت)**، التي أطلقت مع مطلع التسعينات من القرن الميلادي العشرين الجهود لتعميق ميادين الاندماج بين دول الاتحاد الأوروبي كما ونوعا، ولتوسيعه جغرافيا، ولتشكيل قوات عسكرية دون مشاركة أمريكية، وكذلك للتحرك بسياسات دولية بمعزل عن واشنطن ورغم اعتراضاتها في غالب الأحيان. ويعمل الأوروبيون على هذا الصعيد لكسب شركاء دوليين، ليس على مستوى الاتحاد الروسي والصين الشعبية فحسب، إنّما على المستوى العالمي عموما، وهو ما يدخل في إطاره تطوير العلاقات الأوروبية باطراد مع منطقة جنوب شرق آسيا، ومنطقة أمريكا الوسطى والجنوبية، إضافة إلى جهود جزئية تجاه العالم العربي.

لا يريد الطرفان قطيعة أو مواجهة، فهذا ما يمنعه ما تراكم من مصالح متشابكة إلى حد بعيد، إنما السؤال المحوري المطروح واقعيا هو عما ينبغي أن تكون عليه العلاقات في المستقبل، بما يتفق مع المعطيات الإضافية الجديدة التي تصنعها الخلافات القائمة والمتزايدة بينهما، فما يزال الطرفان يبحثان عن مواقع الافتراق ومواقع الالتقاء، وما يزال كلّ منهما يسعى لتحقيق مصالحه الذاتية، التي ينطبق عليها أحيانا ولا ينطبق أحيانا أخرى وصف" مصالح غربية مشتركة.

المطلب الثاني : عوامل ضمان استمرار منظمة الحلف شمال الأطلسي

لا شك انه تمت تسوية العديد من المشكلات في غرب ووسط أوروبا تحت مظلة حلف الناتو,كما اكتملت الوحدة الأوروبية ووفر الحلف للولايات المتحدة أداة لممارسة دورها الفاعل على الساحة الدولية , وهنا يبرز مدى تماسك الحلف وتشير اغلب المؤشرات أن الحلف سوف يستمر في أداء مهماته بعدما أثبت فعاليته في حرب كوسوفو , بشرط أن يتم تحقيق بعض العوامل التي تضمن استمراره أبرزها[1] :

الفرع الأول : وجود قيادة مهيمنة في الحلف

ويعني وجود دولة رئيسية تمثل قلب التحالف وتعمل على مواجهة عوامل الضعف أو العوامل التي تساعد على انهيار الحلف ,ويتطلب هذا العامل توافر شرطين هما:

-أن يكون الحليف القائد مهتما باستمرار الحلف ومستعدا لبذل الجهد اللازم للحفاظ على الحلفاء.

-أن يكون الحلف القائد أكثر قوة من الحلفاء الذين يحتمل انشقاقهم , ومن تم يكون قادرا على سد الثغرات المالية.

الفرع الثاني : المصداقية

تستمر الأحلاف باستمرار المصداقية والثقة بين الحلفاء وتتجه نحو التفكك إذا ما استقر الشك تجاه إمكانية الاعتماد على الحلفاء , وكان العمل على الحفاظ على مصداقية الحلف أو الحليف الأكبر في الدفاع عن باقي الحلفاء أمرا حاسما في العديد من السياسات التي اتبعتها واشنطن. إن تراجع المصداقية لا يؤدي حتما إلى انتهاء الحلف ,كما أن استمرار المصداقية لا يعني استمرار الحلف , فذلك يرتبط بوضع وطبيعة مصدر التهديد وما إذا كان يمكن بناء روابط مباشرة معه.

الفرع الثالث : إدراك التهديد

تستمر الأحلاف طالما ظلت الدول الأعضاء تدرك مستوى عال من التهديد وتميل إلى التفكك إذا ما حدث تراجع كبير في إدراك مستوى التهديد , ومن الناحية الواقعية فالملاحظ أن قادة الحلف اتفقوا على عدد من مصادر التهديد الأخرى مثل تجارة المخدرات , انتشار أسلحة الدمار

[1] مزيان رياض ، **الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية"دراسة حالة حرب الخليج الثانية ,مرجع سابق,** ص90

الشامل, الهجرة غير الشرعية ,الإرهاب ,كما أضاف البعض تصورات جديدة لمصادر تهديد جديدة وهي:

-هجوم من قوة رئيسية من الشرق (روسيا الاتحادية).

-حرب في غرب أوروبا بفعل تصاعد الصراعات في شرق أوروبا.

-حرب في شرق أوروبا تبدأ من وسط القارة وتمتد إلى غربها.

ومن هنا يبدو حلف شمالي الأطلنطي الأداة الوحيدة لمواجهة مصادر التهديد الثلاثة المذكورة, طالما لم يستقر بعد بنيان أمني أوروبي فاعل[1].

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

من سنن التاريخ أن كل حلف من الأحلاف العسكرية ينتهي وجوده مع غياب عدوه، هذا مثلا ما شهدته أوروبا بزوال ما سمي التحالف الكبير بين دولها في حقبة نابليون بونابرت وانهياره مع انهيار إمبراطوريته، وهذا ما أصاب التحالف الأوروبي ضد ألمانيا فيما عرف بمعاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الأولى، وهو ما تكرر أيضا بعد الحرب العالمية الثانية بل وتحولت علاقة التحالف بين الدول المنتصرة آنذاك سريعا إلى حرب باردة .

وقد قام حلف شمال الأطلسي لمواجهة" خطر "شيوعية "الاتحاد السوفييتي، واضمحلت الشيوعية وانسحب عام 1994 م آخر جندي روسي من الأراضي الأوروبية خارج حدود الاتحاد الروسي، وصحيح أن حلف شمال الأطلسي استمر موجودا من بعد ذلك، ولكن دخل واقعيا في جولة صراع على البقاء مع نفسه , فهل كان في احتفاله يوم 2009/4/4م بعيد ميلاده الستين مخاض ميلاد جديد، رغم بقاء السؤال مطروحا من أعماقه :إلى أين يتجه مستقبلا، وحتى متى سيبقى قائما ؟

[1]مزيان رياض ، **الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية"دراسة حالة حرب الخليج الثانية" ، مرجع سابق,** ص91

الفرع الأول : السيناريو المرجعي(استمرار الوضع القائم)[1].

إن الحديث عن استمرارية الحلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يشير إلى وجود عدة مبررات موضوعية لبقائه تنطلق أساسا من عوامل تماسك الأحلاف مثلما دعت إليه نظرية التهديد المتمثلة في ضرورة وجود تهديد وهي حقيقة جوهرية و جدت مفادها في البيئة الأمنية الأوربية الجديدة التي فرضت تحديات مستقبلية للوحدة الألمانية على الأمن الأوربية و معضلات الوحدة الأوربية ، خاصة في مجال بناء سياسة موحدة للأمن و الدفاع و علاقة روسيا برابطة الدول المنتقلة عن الإتحاد السوفيتي سابقا ثم الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في وسط وشرق أوروبا[2] ,ناهيك عن البيئة الأمنية غير المستقرة التي طرحت تهديدات أمنية جديدة عابرة للقارات : الإرهاب الدولي ، الهجرة الغير شرعية ، الجريمة المنظمة ، الحروب الإلكترونية ، أسلحة الدمار الشامل تهريب المخدرات ، مشاكل التنمية الشاملة ، القرصنة... إلخ، وفي هذا السياق الأوربي والدولي عمل الحلف بقيادة الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة إستراتيجية جديدة تتضمن في طياتها تحقيق العديد من الأهداف و الأدوار الجديدة بهيكلة سياسية و عسكرية قادرة على احتواء مثل هذه التهديدات و التكيف مع ديناميكية التطورات الراهنة ، بالشكل الذي يقتضي ضرورة وجود قوة مهيمنة في الحلف تتولى القيادة و التخطيط و هذا ما يعرف في أدبيات الأحلاف بعلاقات مابين الأحلاف ذاتهم [3], بحيث تبرز مظاهر هيمنة هذه القوة في الحلف في قوة ردعها وقدرتها التأثيرية و الاقناعية لدول بضرورة استمراره ، ومن ثم تحمل تكاليف و أعباء ذلك ، و نجد هذا ينطبق بوضوح على الولايات المتحدة باعتبارها الدولة المهيمنة على الحلف من خلال قدرتها على توجيه الرؤى الإستراتيجية للحلف من جهة و دعمه ماليا وعسكريا من جهة أخرى ضمن السياسة الأمريكية لخدمة و حماية مصالحها في القارة الأوربية و خارجها ، خير دليل على ذلك هو مشاركة الحلف أمريكا في حربها الدولية على الإرهاب و خدمة مصالحها في العالم ،إلى جانب نجاح الولايات المتحدة

---

[1] حفيظة العلمي , **الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**,(جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة عين الدفلى : رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات دولية , 2015)ص ص 129 ـ 131

[2] السيد مصطفي أبو الخير، **النظرية العامة للأحلاف العسكرية**، (مصر: إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،) 2005 ،ص 559

[3] ممدوح ممدوح منصور ،**سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي و دور الأحلاف في توازن القوى و استقرار الأنساق الدولية** ، الاسكندرية , مكتبة مدبولي 1997 ، ص172

في استمالت الدول الأوربية أكثر إلى جانبها و تأجيلها و لو لوقت قصير مشروع بناء نظام أمني دفاعي شامل مستقل عن المظلة الأمريكية.

الفرع الثاني: سيناريو التحول الجوهري (التحول إلى قوة سياسية و عسكرية عالمية)

إن بقاء الحلف الأطلسي و تطوير لاستراتجيه ونجاحه في كل مرة في تجاوز التحديات ما هو إلا مظهر آخر من مظاهر العولمة في بعدها العسكري والتي تهدف إلى الهيمنة الغربية للدول الرأسمالية بقيادة واشنطن ، وفي هذا السياق فإن تحقيق عولمة الناتو يمر بمجموعة من المراحل،المرحلة الأولى مرحلة الضم أي ضم الدول التي كانت تابعة لحلف وارسو ثم مرحلة الصراع مع السوفيات و العدو البديل له في الإستراتيجية الجديدة ألا و هو الإسلام ثم مرحلة التوسع بضمة مناطق مختلفة من العالم إلى منطق النفوذ الأمريكي أو ما يعرف بالعولمة الانفرادية أو كما أطلق عليه(زينيو برجنسكي) **بمركز الشبكة** في مقاله" **بعنوان أجندة جديدة للناتو نحو شبكة أمن عالمية** "، وفي إطار سعي الحلف شمال الأطلسي التكيف مع البيئة الأمنية الجديدة اتجه إلى تبني سياسة أكثر انفتاحية بداية من الخروج عن نصوص معاهدة واشنطن التي أنشأت الحلف و إدخال تعديلات على عقيدته العسكرية و هياكل القوة فيه بالشكل الذي تم تكليف الحلف بمهام خارج منطقته التقليدية في غرب أوربا و شمال الأطلسي وفق ما حددته المادة 06 من معاهدة واشنطن، وقد رأى البعض في هذه التعديلات اتجاه من الحلف ممارسة بعض مهام مفهوم الأمن الجماعي و أكثر من هذا أن بعضهم يرى سعي الناتو متعمدا إلى تهميش دور الأمم المتحدة و الحلول محلها[1] ، وهذا عبر القيام بمهام التدخل في اختصاصات المنظمة الدولية أو بالأحرى مجلس الأمن الدولي و ذلك باستخدام الدبلوماسية الوقائية كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة يدعمه في ذلك الفصل السادس مكرر" مهام قبعات الزرق "أمام فشل الأمم المتحدة في ضمان الأمن و الاستقرار الدوليين في العديد من مناطق العالم ، فهل هذا يعني أن العلاقة بين الحلف و هيئة الأمم المتحدة في ظل تداخل أدوارهما و مهامهما هي علاقة تنافسية أو تعاونية؟ يمكن القول بأن تحديد العلاقة بين المنظمتين بحسبي هي علاقة تعاونية في إطار محاولة الغرب بقيادة واشنطن ضمان تعدد مراكز الهيمنة إلى جانب الأمم المتحدة عن طريق توزيع الأدوار بين المنظمتين بحيث يكون الحلف بمثابة الحكم السياسي العسكري لحسم الأزمات ، بينما تسعى هيئة الأمم المتحدة إلى إصدار قرارات قانونية

[1] حفيظة العلمي , **الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001,مرجع سابق** ,ص 130

و شرعية تحول للناتو استخدام القوة ضد التحديات التي تواجهه أو إصدار تساعده على توسيع هيمنته و سيطرته تحت دعاوي نشر الديمقراطية ، حماية حقوق الإنسان ،مواجهة الإرهاب ، منع انتشار أسلحة الدمار الشمال ، وعلى هذا الأساس يكون الحلف في علاقته مع هيئة الأمم قد جسد فكرة" إن القانون بدون قوة أعرج و القوة بدون قانون مدعاة للظلم و التعسف[1]."

الفرع الثالث: سيناريو الانهيار

يمكن تقسيم العوامل المحتملة لضعف الناتو و تفككه إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية هي:

أولا :العوامل الداخلية : تتمثل في الانقسامات الداخلية الناتجة عن عدة عوامل و هي[2]:

1 . **العامل الأيديولوجي** :إن الاختلاف الإيديولوجي بين الدول الأعضاء في الحلف سيؤدي إلى اتساع مساحة الخلافات الأمريكية –الأوربية و الفشل في تحقيق التنسيق بين الحلف و البنية الأمنية الأوربية و زيادة احتمالات التداخل في المهام و الوظائف بين المؤسسات المختلفة الأوربية أو دولية مثل هيئة الأمم المتحدة.

2 .**عامل الأعباء و التكاليف** : الأعباء و التكاليف الدفاعية للحلف الأطلسي مشكلة مستديمة طوال سنوات الحرب الباردة ،حيث تحملت فيه الولايات المتحدة كافة نفقات الدفاع عن أوروبا وحماية مصالحهم الخارج أو مساهمتها لتمويل عملية التوسع نحو الشرق أو في البحر المتوسط أو الشرق الأوسط حيث تشير التقديرات أن نسبة الإنفاق العسكري تفوت بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا بشكل واسع و مستمر بين الطرفين ، كما ثمة احتمال في أن تفشل دول وسط و شرق أوربا في التكاليف المطلوبة لدعم عمليات توسيع الحلف الذي بلغ حوالي 48 مليار دولار من أصل التكلفة الإجمالية المقدرة ب 130 دولار .كل هذه النفقات ستؤدي إلى فتح باب الشقاق و التفكك بالنسبة للحلف في ظل هيمنة واشنطن في توجيه سياسات و قرارات الحلف بسبب دعمها المالي و العسكري المتفوق مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى في الحلف.

3. **عامل الانسلاخ** : وهو أسوء السيناريوهات الداخلية التي قد تضعف الناتو و تدفع إلى تفككه ما دام يتضمن احتمالات انسحاب بعض الأعضاء الأصليين منه أو مؤسسين وبالتحديد فرنسا و تركيا.

---

[1] محمد منير زهران ،**الأمم المتحدة و تطور لناء السلام** ،مجلة السياسة الدولية،القاهرة:مركز الأهرام ،م 42 ،ع 169 ،يوليو 2007،ص ص44 . 48

[2] حفيظة العلمي , **مرجع سابق** ,ص 131

ثانيا :العوامل الخارجية : تتضمن العوامل الخارجية احتمال بروز مؤسسات أوربية تستطيع القيام بوظائف الحلف أو بصورة أفضل منه ببروز قوى إقليمية أو دولية تشكل تحديات لدوره في فرض الهيمنة على النظام الدولي و من ذلك احتمالات بروز تحالفات إسلامية أو إسلامية عربية في المنطقيتين الشرقية و الجنوبية المناهضة للمصالح الغربية و هي تحالفات يمكن أن تشكل تحديات كبرى لإستراتيجية الناتو العسكرية إذا ما انسلخت تركيا لتصبح عنصرا حيويا فيها بدلا من أن تكون وسيلة لاحتوائها.

أما دوليا :هناك التفاهم الاستراتيجي الروسي –الصيني عام 1996 الذي جاء كرد فعل عن مشروع الناتو ضمن مناطق آسيا الوسطى و الأهم من ذلك احتمالات بروز تفاهم استراتيجي ياباني – صيني يمكن أن تتمثل فيه كل عناصر القوة العالمية من بشرية ، اقتصادية، سياسية ، تقنية و عسكرية بل وحتى ثقافية[1] .

وعموما و حسب المعطيات السابقة والحالية , أرجح حدوث السيناريوهان الأول و الثاني بالنسبة كبيرة كون أن الأول سابق لحدوث الثاني بمعنى اليوم منظمة حلف شمال الأطلسي هي في مرحلة الوضع القائم و تطمح في أن ترقى لتكون شبكة أمن عالمية بينما السيناريو الأخير وهو الانهيار الحلف فلا يمكن استبعاده خصوصا في الفترة الحالية وعلى ضوء بروز معطيات ومؤشرات أهمها :

ـ بالنسبة لحلف الناتو، انطلق التذمر الطويل بشأن إنهاء دوره كمنظمة مع تنصيب الرئيس الأمريكي، **دونالد ترامب**، في كانون الثاني/ يناير 2017. وخلال الحملة الرئاسية في الولايات المتحدة خلال سنة 2016، لمح ترامب إلى أنه في حال تولى رئاسة البلاد لن يدافع عن الدول التي لا تدفع نصيبها من الإنفاق العسكري داخل الحلف . فضلا عن ذلك، أثار ثناءه على الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مزيدا من الخوف والقلق في أوروبا الغربية لأن في ذلك إشارة إلى أنه قد يتركها تحت رحمة روسيا. ومع ذلك، وحتى بعد انتخابه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية , لم تطرأ الكثير من التغييرات على الميدان، إذ لم تغادر القوات الأمريكية أوروبا، ومازالت الطائرات الأمريكية تشارك في الدوريات ، علاوة على أن الجنود الأمريكيين مازالوا يشاركون في التمرينات العسكرية التابعة لحلف الناتو.

[1] زهرة شيخ الشيوخ،**مرجع سابق**،ص18

ـ التهديدات التركية المتتالية بالانسحاب من الناتو جراء تفاقم التوتر التركي ـ الأوروبي , خاصة بعد اعتزام اردوغان طرح لنظام الرئاسي الجديد من خلال استفتاء شعبي على الدستور الجديد, واستياء الأوروبي من هذه الخطوة التي حسبهم تجسد نظامًا سلطويًا.

ـ عودة روسيا كقوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي وهو ما تجلى في العديد من النزاعات الدولية(اوكرانيا , سوريا ,,,) , وهذا ما يقوض من مهام الناتو في تنفيذ إستراتيجيته الجديدة ,

ـ فيما يتعلق بالصعود الصيني فأرى أن همه الوحيد هو اكتساح العالم اقتصاديا و أن الطموح العسكري و الأمني بعيد ما دامت ترى في الدول الأوربية و الإفريقية سوقا كبيرا لمنتجاتها.

ملخص

لقد كان تدخل منظمة شمال الحلف الأطلسي في كوسوفو بقيادة الولايات المتحدة ، والذي يمثل باكورة مهامه الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة ، يحمل في طياته أكثر من رسالة:

أ – الأولى موجهة إلى الدول الأوروبية والأعضاء في الحلف ، بأنه لا جدوى من معارضتها للمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، وان الولايات المتحدة هي صاحبة الاختصاص الأصيل في إعادة ترتيب القواعد التي تحكم العلاقات الدولية.

ب – الثانية موجهة إلى الدول الأوروبية غير الأعضاء في الحلف ، وفحواها أن استقرارها ورفاهيتها يعتمد بالدرجة الأولى على ما تتخذه الولايات المتحدة من قرارات.

ج – الثالثة موجهة إلى روسيا ، بأن تتوقف عن معارضتها لتوسيع الحلف ومقاومة مهامه الجديدة.

د ـ إعلام العالم، بأن الولايات المتحدة هي القطب العالمي الأوحد، بعد انتهاء الحرب الباردة، وأنه لا تجدي مقاومة ترتيباتها، أو الاعتراض على سياستها الخارجية.

وبالرغم أن الحملة الجوية للناتو، بدأت عقب فشل مفاوضات رامبوييه، لرفض اليوغسلاف اتفاق السلام الذي قدمته لها الولايات المتحدة ,إلا أن التقدير الأمريكي، والذي اقتنع به الحلف، أن الرئيس اليوغسلافي، قياساً على نموذج البوسنة، سيرضخ في الوقت الأخير، ويسلم بشروط الحلف، تجنباً للقصف الجوي، وهو ما يحقق الهدف السياسي، بالتلويح بالحل العسكري.

خاتمة

غداة نهاية الحرب الباردة، تعالت أصوات كثيرة على ضفّتي الأطلسي تنادي بضرورة فتح نقاش عبر الأطلسي" معمق وصريح "حول طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في المرحلة الجديدة التي كانت بوادرها تُنبئ بأن تغيرات جوهرية ستطول هذه العلاقة المتميزة.

إن السؤال المحوري الذي يهم في هذا النقاش الجديد، يتعلق بدراسة تأثير الانتقال من وضعية ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث كان أمن الأوربيين يعتمد بشكل ثقيل على الولايات المتحدة إلى وضعية ما بعد الحرب الباردة المتميزة بتداخل مترابط لعناصر الشراكة والتنافس على الطرفين، تأثير هذا الانتقال على رؤية واشنطن لمسألة إعادة موازنة الرابطة عبر الأطلسية، وذلك بتعريف طبيعة وحدود الدور الأوروبي في معدلات الهندسة الأمنية الجديدة . وهكذا ظهرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بتوجهات جديدة عكست ثقافة إستراتيجية أقيمت على قاعدة مفاهيمية صلبة، فيها بعض عناصر الاستمرارية وكثير من عناصر التكيف والتجديد والتغيير . ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا المقاربة الجديدة وسياستها في إعادة بناء نظام أمن أوروبا بعد اندثار نظام يالطا بنهاية الحرب الباردة، مثّلت أهم اختبار أثبت أن رؤيتها الأشمل لمكانة ودور أمريكا في العالم الجديد قابلة للتجسيد بنجاح في مسار سياسي واقعي.

لقد كانت القمة التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقدها في واشنطن في شهر ابريل 1999 بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيس منظمة الحلف شمال الأطلسي, مناسبة أيضا لتأكيد دور الحلف وتجديد مهماته وتصور مجالاته الجديدة , حيث صيغ المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الناتو بشكل يربط ربطا وثيقا بين أمن الحلف وأمن أوروبا , وهو ما يعني تقوية القبضة الأمريكية على نظام الأمن الأوروبي.

لقد كانت حرب كوسوفو1999 دليلا على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة الحرب عسكريا وسياسيا ومن ثمة خضوع الدول الأوروبية إلى القرار الأمريكي.

وبعد "النجاح" الذي أحرزه الحلف الأطلسي في تلك الحرب ,استطاع الحلف أن يتجاوز مرحلة التساؤل بشأن دوره الجديد الذي رسمته له الولايات المتحدة الأمريكية على إثر انهيار المعسكر الشيوعي .

و بناءا على المعطيات و الحقائق السابقة الذكر و اعتمادا على المعلومات التي حللناها و ناقشناها في هذه الدراسة خلصنا إلى النتائج التالية :

1 ــ إن توسيع حلف الناتو هو محصلة طبيعية للمتغيرات الجذرية التي طرأت على الوضع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وللخلل الخطير في ميزان القوى الاستراتيجي على الصعيد العالمي . وإن الولايات المتحدة تسعى إلى تثبيت الواقع الناجم عن هذا الخلل، وتوظيفه في خدمة إستراتيجيتها للهيمنة على العالم، ولخلق حقائق على الأرض تعيق نهوض الخصم المنهزم وعودته إلى الاضطلاع بدور منافس يعيد بعض التوازن إلى العلاقات الدولية، وهذا يفترض تطويق روسيا، وإلغاء دور الأمم المتحدة، وإضعاف الدور الأوروبي والتحاقه بالإستراتيجية الأمريكية، وإرغام العالم على القبول بشرعية الدور الأطلسي الأمريكي الجديد الذي يطلق الذراع العسكرية للحلف في الزمان والمكان المناسبين.

2 ــ يتضح سعي الإدارة الأمريكية وحلف الناتو إلى تكريس نمط القطبية الأحادية , فقد انتزع حلف الناتو دور الأمم المتحدة وحمل على عاتقه مسؤولية تحديد التحرك العسكري من خلال إحلال حلف الناتو كمؤسسة ذات طابع دولي مكان مجلس الأمن ومؤسسات الشرعية الدولية الأخرى في التدخل في المشكلات والأزمات القائمة وإدارتها وفق المصالح الأمريكية، ثم إضعاف دور مجلس الأمن وتهميشه في السياسة الدولية كضمان للسلام والأمن والاستقرار في العالم، ومصادرة دوره في كل ما يتعارض مع مصالح دول الحلف.

3 ــ استمرار الهيمنة الأمريكية على حلف الناتو، الذي لم تكن توجهاته عبر المراحل السياسية المختلفة للنظام العالمي إلا انعكاساً لأولويات السياسة الأمريكية؛ فهو يشكل أداة الهيمنة الأمريكية على العالم وسياستها. على الجانب الآخر، كان الأمريكيون يعتمدون على انتهاء الأعمال العسكرية بسرعة، ودون خسائر تذكر في الجانبين (حرب سريعة نظيفة حاسمة) توضح النموذج الأمريكي لحروب المستقبل ضد أي دولة تخرج عن الطاعة أو تعارض المشيئة الأمريكية الأطلسية.

4 ــ إن إستراتيجية الحلف الجديدة المتضمنة التدخل والتوسع، يمكن أن تتطلب بعداً جنوبياً، ما يقلل أكثر فأكثر تركيز الناتو التقليدي على وسط أوروبا، وسيفتح فرصاً جديدة لنشاطه وتدخلاته في مكافحة الإرهاب(الجنوب) ، وفي المنطقة العربية بالتحديد، وتحت يافطات مزعومة مؤداها محاربة أسلحة التدمير الشامل، والدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية.

5 ــ لقد استطاع المنظرين في الحلف، أن يستوعبوا متغيرات التاريخ خلال نصف قرن، ويعيدوا صياغة حلفهم، لكي يبقى حلف الأطلسي قائماً، طالما أصبحت كل الأحداث، الغير اعتيادية مؤثرة على أمن دوله الأعضاء. وليصبح بذلك الحلف الأول من نوعه الذي لا ينتهي، لعدم وجود الخصم الذي بالتغلب عليه تنتهي مهمته. ويصبح كذلك الحلف الأول في التاريخ الذي يغير كل مكوناته، تبعاً للمتغيرات، بما في ذلك أهدافه التي يعمل من أجلها لتظل قائمة الأهداف مفتوحة لاستيعاب أي متغير، إلى ما لا نهاية، من وجهة نظر الحلف كذلك.

6 ــ تبقى العقبة الرئيسة أمام تحديد دور الناتو، انعدام إستراتيجية اورو–أطلسية واضحة ومتناغمة وبعيدة المدى لاستبدال مفاهيم الحرب الباردة، برد أقوى على أخطار القرن الحادي والعشرين: الإرهاب، الدول الضعيفة أو الفاشلة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل . والتحدي الماثل أمام الناتو هو تجاوز الإدراك المتنامي القائل بأنه" منتدى لاتخاذ القرارات بشأن عمليات"، واستعادة دور" منتدى مركزي للنقاش السياسي وصنع القرار."

الملاحـــــق

الملحق رقم (01) : الوثيقة التأسيسية لحلف الشمال الأطلسي سنة1949

Le Traité de l'Atlantique Nord

Washington DC, le 4 avril 1949

Les Etats parties au présent Traité, réaffirmant leur foi dans les buts et les principes de la Charte des Nations Unies et leur désir de vivre en paix avec tous les peuples et tous les gouvernements. Déterminés à sauvegarder la liberté de leurs peuples, leur héritage commun et leur civilisation, fondés sur les principes de la démocratie, les libertés individuelles et le règne du droit. Soucieux de favoriser
dans la région de l'Atlantique Nord le bien-être et la stabilité. Résolus à unir leurs efforts pour leur défense collective et pour la préservation de la paix et de la sécurité. Se sont mis d'accord sur le
présent
Traité de l'Atlantique Nord :

Article 1

Les parties s'engagent, ainsi qu'il est stipulé dans la Charte des Nations Unies, à régler par des moyens pacifiques tous différends internationaux dans lesquels elles pourraient être impliquées, de
telle manière que la paix et la sécurité internationales, ainsi que la justice, ne soient pas mises en danger, et à s'abstenirdans leurs relations internationales de recourir à la menace ou à l'emploi de la
force de toute manière incompatible avec les buts des Nations Unies.

Article 2

Les parties contribueront au développement de relations internationales pacifiques et amicales en renforçant leurs libres institutions, en assurant une meilleure compréhension des principes sur lesquels ces institutions sont fondées et en développant les conditions propres à assurer la stabilité et le bien-être. Elles s'efforceront d'éliminer toute opposition dans leurs politiques économiques internationales et encourageront la collaboration économique entre chacune d'entre elles ou entre toutes.

Article 3

Afin d'assurer de façon plus efficace la réalisation des buts du présent Traité, les parties, agissant individuellement et conjointement, d'une manière continue et effective, par le développement de leurs propres moyens en se prêtant mutuellement assistance, maintiendront et

accroîtront leur capacité individuelle et collective de résistance à une attaque armée.

Article 4

Les parties se consulteront chaque fois que, de l'avis de l'une d'elles, l'intégrité territoriale, l'indépendance politique ou la sécurité de l'une des parties sera menacée.

Article 5

Les parties conviennent qu'une attaque armée contre l'une ou plusieurs d'entre elles survenant en Europe ou en Amérique du Nord sera considérée comme une attaque dirigée contre toutes les parties, et en conséquence elles conviennent que, si une telle attaque se produit, chacune d'elles, dans l'exercice du droit de légitime défense, individuelle ou collective, reconnu par l'article 51 de la Charte des Nations Unies, assistera la partie ou les parties ainsi attaquées en prenant aussitôt, individuellement et d'accord avec les autres parties, telle action qu'elle jugera nécessaire, y compris l'emploi de la force armée, pour rétablir et assurer la sécurité dans la région de l'Atlantique Nord. Toute attaque armée de cette nature et toute mesure prise en conséquence seront immédiatement portées à la connaissance du Conseil de Sécurité. Ces mesures prendront fin quand le Conseil de Sécurité aura pris les mesures nécessaires pour rétablir et maintenir la paix et la sécurité internationales.

Article 6 (1)

Pour l'application de l'article 5, est considérée comme une attaque armée contre une ou plusieurs des parties, une attaque armée :

- contre le territoire de l'une d'elles en Europe ou en Amérique du Nord, contre les départements français d'Algérie (2), contre le territoire de la Turquie ou contre les îles placées sous la juridiction de l'une des parties dans la région de l'Atlantique Nord au nord du Tropique du Cancer;
- contre les forces, navires ou aéronefs de l'une des parties se trouvant sur ces territoires ainsi qu'en toute autre région de l'Europe dans laquelle les forces d'occupation de l'une des parties étaient stationnées à la date à laquelle le Traité est entré en vigueur, ou se trouvant sur la mer Méditerranée ou dans la région de l'Atlantique Nord au nord du Tropique du Cancer, ou audessus de ceux-ci.

Article 7
Le présent Traité n'affecte pas et ne sera pas interprété comme affectant en aucune façon les droits et obligations découlant de la Charte pour les parties qui sont membres des Nations Unies ou la responsabilité primordiale du Conseil de Sécurité dans le maintien de la paix et de la sécurité internationales.
Article 8
Chacune des parties déclare qu'aucun des engagements internationaux actuellement en vigueur entre Etats n'est en contradiction avec les dispositions du présent Traité et assume l'obligation de ne souscrire aucun engagement international en contradiction avec le Traité.
Article 9
Les parties établissent par la présente disposition un Conseil, auquel chacune d'elle sera représentée pour examiner les questions relatives à l'application du Traité. Le Conseil sera organisé de façon à pouvoir se réunir rapidement et à tout moment. Il constituera les organismes subsidiaires qui pourraient être nécessaires; en particulier, il établira immédiatement un comité de défense qui recommandera les mesures à prendre pour l'application des articles 3 et 5.
Article 10
Les parties peuvent, par accord unanime, inviter à accéder au Traité tout autre Etat européen susceptible de favoriser le développement des principes du présent Traité et de contribuer à la sécurité de la région de l'Atlantique Nord. Tout Etat ainsi invité peut devenir partie au Traité en déposant son instrument d'accession auprès du gouvernement des Etats-Unis d'Amérique. Celui-ci informera chacune des parties du dépôt de chaque instrument d'accession.
Article 11
Ce Traité sera ratifié et ses dispositions seront appliquées par les parties conformément à leurs règles constitutionnelles respectives. Les instruments de ratification seront déposés aussitôt que possible auprès du gouvernement des Etats-Unis d'Amérique, qui informera tous les autres signataires du dépôt de chaque instrument de ratification. Le Traité entrera en vigueur entre les Etats qui l'ont ratifié dès que les ratifications de la majorité des signataires, y compris celles de la Belgique, du Canada, des Etats-Unis, de la France, du Luxembourg, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, auront été

déposées et entrera en application à l'égard des autres signataires le jour du dépôt de leur ratification.(3)

Article 12

Après que le Traité aura été en vigueur pendant dix ans ou à toute date ultérieure, les parties se consulteront à la demande de l'une d'elles, en vue de réviser le Traité, en prenant en considération les facteurs affectant à ce moment la paix et la sécurité dans la région de l'Atlantique Nord, y compris le développement des arrangements tant universels que régionaux conclus conformément à la Charte des Nations Unies pour le maintien de la paix et de la sécurité internationales.

Article 13

Après que le Traité aura été en vigueur pendant vingt ans, toute partie pourra mettre fin au Traité en ce qui la concerne un an après avoir avisé de sa dénonciation le gouvernement des Etats-Unis d'Amérique, qui informera les gouvernements des autres parties du dépôt de chaque instrument de dénonciation.

Article 14

Ce Traité, dont les textes français et anglais font également foi, sera déposé dans les archives du gouvernement des Etats-Unis d'Amérique. Des copies certifiées conformes seront transmises par celui-ci aux gouvernements des autres Etats signataires.

Notes :

1. La définition des territoires auxquels l'article 5 s'applique a été modifiée par l'article 2 du Protocole
d'accession au Traité de l'Atlantique Nord de la Grèce et de la Turquie, signé le 22 octobre 1951.
2. Le 16 janvier 1963, le Conseil de l'Atlantique Nord a noté que, s'agissant des anciens départements
français d'Algérie, les clauses pertinentes du Traité étaient devenues inapplicables à la date du 3
juillet 1962.
3. Le Traité est entré en vigueur le 24 août 1949, après le dépôt des instruments de ratification de tous les Etats signataires.

ملحق رقم (02) : المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة

نص المادة الرقم (51) من ميثاق الأمم المتحدة والتي أنشئ حلف شمال الأطلسي في إطارها :

المادة(51) من ميثاق الأمم المتحدة :

" ليس في هذا الميثاق، ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم، إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي أتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس، تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس ـ بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق ـ من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين، أو إعادته إلى نصابه."

قائمة المراجع

أ /الكتب:

أ -1 . باللغة العربية:

1 ـ السيد ولد اباه،**عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والاستراتيجية** بيروت:الدار العربية للعلوم ،الطبعة1 ، 2004

2 ـ السيّد سليم محمّد ,**تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**, القاهرة : إدارة الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 , 2002.

3 ـ السيّد سليم محمّد، **تحليل السياسة الخارجية**,القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية،1989

4 . بطرس بطرس غالي.محمود خيري عيسى،**المدخل في علم السياسة**، القاهرة:مكتبة الانجلو مصرية،1998

5 . بوعمامة زهير ، **أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، الجزائر :دار الوسام العربي للنشر و التوزيع،ط1 ،2011.

6 ـ بهجت قرني وعلي الدين هلال ،**السياسات الخارجية للدول العربية** , القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.

7 ـ جاد عماد ,**الحلف الأطلنطي ,مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**, القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ,1998 .

8 ـ حسن عدنان السيّد، **قضايا دولية .. التوسع الأطلسي**، بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2009،1.

9 ـ نبيل شبيب,**حلف شمال الأطلسي واستهداف العالم** , القاهرة : مكتبة المنارة الأزهرية ,ط1 2009.,

10 ـ لخميسي شيبي ,**الأمن الدولي**, مصر :المكتبة المصرية للنشر والتوزيع,ط1 , 2010

11 ـ مصطفى ابو الخير,**النظرية العامة للأحلاف العسكرية**, مصر : ايتراك للنشر والتوزيع ,ط1 ,2005

12 ـ مالك محسن العيساوي ، **الحروب بالوكالة ..إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية**، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، ط2014،1.

13ـ محمد نصر مهنا،**مدخل الى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**،الإسكندرية:المكتبة الجامعية،2002

14 ـ مصطفى علوي":**السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي**"،**السياسة الدولية**،القاهرة:مركز الأهرام للدراسات والنشر،عدد153 ,جويلية 2003

15 ـ شريف دولار":**الأصول الفكرية للإستراتيجية الأمريكية**",كتاب 21 : من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع تحديا للهيمنة الأمريكية , القاهرة:مكتبة مدلولي،2005

16. محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية** ,القاهرة ،مركز الدراسات السياسية، 2002

17 ـ فتحية النبراوي, محمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية**،الإسكندرية:منشاة المعارف،1985

18 ـ محمد طه بدوي,ليلى أمين مرسي،**مبادئ العلوم السياسية**،الإسكندرية:الدار الجامعية،1998

19 ـ يوسف حتّي ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية** .الطبعة الأولى بيروت :دار الكتاب العربي،1985

20 ـ يوسف عبد الرحمان بن حارب،**السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**،الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،1999

21 ـ لويد جنسن ،**تفسير السياسة الخارجية** ،ترجمة:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ،1989

22 ـ الاكسيف، كروتسيلنج، شفيتلوف،**الروح العسكرية الأمريكية**، ترجمة محمود شفيق شعبان، دمشق، دار دمشق للنشر، طبعة الأولى,1988

23 ـ محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية**، الكويت، المجلس الوطني للفنون والآداب،1978

24 ـ فايز صالح أبو جابر، **التاريخ السياسي الحديث و العلاقات الدولية المعاصرة**، دمشق :دار البشير للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى،1989

25 ـ ودودة بدران، **الرؤي المختلفة للنظام العالمي الجديد**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية , 1994

26 ـ عبد المنعم المشاط، **هيكل النظام العالمي الجديد**، مركز القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1994

27 ـ هيلين كاربر دانكوس، مجد الأمم :**انهيار الإمبراطورية السوفييتية** ,ترجمة :يوسف شلبي الشام, دمشق :دار الحقيقة، 1994

28 ـ محمد الارناؤوط, **كوسوفو بؤرة النزاع الألباني ـ الصربي في القرن العشرين** ,مركز الحضارة للدراسات السياسية ,القاهرة ,1998

29 ـ محمد خليفة ,**المسالة الألبانية في إطارها الإسلامي ونطاقها البلقاني** ,مركز فلسطين للدراسات والبحوث ,فلسطين ,2000.

أ ـ2 . باللغة الاجنبية:

30_ Kal. J .Holsti, **National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy**, *International&Studies Quarterly* 14, no.3, November1970

31_ CHRIS BROWN,**understanding international relations** , 2nd ed, LONDON:palgrave publishers,2001

32_ Charles Krauthammer, "**The Unipolar Moment: America and The World**". Foreign Affairs. The Royal Institute of International Affairs. London: Cambridge University Press, 1991

33_ Stanley Hoffman, "**A la Recherche d'une Politique Etrangère**". Politique Etrangère. N°04, Hiver 1994/1995

34_ John J. Mearsheimer & Stephen M .Walt ,"**the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy**", Review of Books published, March, 2006

35_ Catherine Durandin, **Les Etats-Unis, Grande Puissance Européenne**. Paris: Armand Colin, 2004

36_ Maurice Tourain, **Le Bouleversement du Monde**. Paris: Le Seuil, 1995

ب / المقالات:

أ -1 . باللغة العربية:

1. سفيان صخري، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** ،ج1 ، جريدة اليوم الجزائرية ،عدد 2774 ,25 مارس 2007 .

2 - بدر عبد العاطي، **اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول**:دراسة حالة اليابان–إسرائيل ,مجلة السياسة الدولية،عدد153 جويلية2003

3 - زياد حافظ": **المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية**"،المستقبل العربي,عدد306, اوت2004

4 - منار الشوربجي":**الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية**"،السياسة الدولية عدد 161 ،جويلية2005

5 - إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية الأمريكية في العصر النووي**، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة عدد 17 ، 1991

أ -2 . باللغة الاجنبية:

6_ Sofiane sekhri **, the role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries**, African journal of political science and international, 2008

7_ Richard Haass & Others,"**U. S. Foreign Policy Agenda ,The Role of Think Thanks**", an Electronic Journal of the U.S. Departement of Satate, Novemer 2002

8_ Fred Holiday , the **end of the Gold war and international relations**, some analytic and theoretical conclusions, Pennsylvania University press, 1995

9_ Claude Zarka, **l'OTAN**. Paris: Presse Universitaire de France, 1997

10_ Javier Solana, "**L'OTAN Gardien de la Paix**". Le Figaro. 1995

ج/المداخلات العلمية:

أ ـ1 . باللغة العربية:

1 ـ محند برقوق، **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية** ,ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل وضغوطات الخارج ، من تنظيم قسم العلوم السياسية لجامعة الصديق بن يحي – جيجل، أيام 5 و6 نوفمبر 2007.

أ ـ2 . باللغة الاجنبية:

2_Ulrich Krotz , **National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared , (**Harvard University : Minda de Gunzburg Center for European Studies,2000.

3_ Celia Belin, Guest Fellow,"**Les protestants evangéliques aux états-unis et la politique étrangère americaine**",Annuaire francais de relations internationales; 2006

4_ Harrigan, **Politics and American Future**. 3th edition. USA: McGraw-Hill, 1992.

5_ Bill Clinton, "**Comforting the Challenges of a Broader World**". Dispatch. US Department of State, Bureau of Public Affairs. USA: Washington DC, September, 27th , 1993

6_ Robert Jervis,"An Interim Assessment of September 11: What Has Changed and What Has Not?"**, in :** Demetrios Caraley**, September 11, terrorist attacks, and U.S. foreign policy,** Second Edition,, New York : Academy of Political Science, 2002

7 _ Bonnie Gold, **the evaluation of alliances**, nato in crisis paper at the annual Meting of the American political science association, New York**:** September 1994

8_ Jack Mendelson, **Nato expansion and future of European security**, March, 1996

د /المذكرات والأطروحات الجامعية:

1 ـ بوعمامة زهير , **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا ما بعد الحرب الباردة**, أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية, الجزائر :جامعة الجزائر , 2008

2 ـ مزيان رياض ،**الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية"دراسة حالة حرب الخليج الثانية"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة فرع العلاقات الدولية، باتنة:جامعة الحاج لخضر، 2004 ـ 2005.

3 ـ عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، باتنة:جامعة الحاج لخضر، 2007

4 ـ حسين قادري, **العلاقة الجدلية بين الوضع الدولي الجديد و المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي** , أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية باتنة:جامعة الحاج لخضر , ماي2007

5 ـ وهيبة تباني , **الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي ,دراسة حالة : ظاهرة الارهاب** ,رسالة ماجستير ,منشورة ,تيزي وزو :جامعة مولود معمري ,2014 .

6 ـ حفيظة العلمي , **الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات دولية , عين الدفلى : جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ,2015 .

7 ـ طارق بادي الطراونة, **دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان** , رسالة ماجستير في العلوم السياسية, الأردن: جامعة الشرق الأوسط ,2012

هـ/ المواقع الالكترونية:

1- إبراهيم درويش,قراءة في كتاب :أمريكا على مفترق الطرق: الديمقراطية والسلطة وارث المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما في :
http://www.arab-nation.com/index.php?option=com_content&task=view&id=4141&Itemid=67

2 ـ ترتريه برينو, **أربعة أعوام لتغيير العالم استراتيجية بوش 2005-2008**, ت قاسم المقداد ,مجلة الفكر السياسي, عدد 24, في موقع:
www.awu-dam.org

3 ـ عرض كتاب لبريجنسكي:فرصة ثانية ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية،في موقع :
http://www.annabaa.org/nbanews/62/194.html

4 ـ خليل العناني ":الدين والسياسة الخارجية الامريكية"،في موقع :
: http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=roaa3.htm

5 . ابراهيم درويش:عرض كتاب لارين ارمسترونغ : المعركة من اجل الله : الأصولية في اليهودية والمسيحية والإسلام، في:

>http://www.arab-nation.com/index.php?option=content&task=view&id=5700--

6 ـ كريم القاضى":مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية"،في:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E24.HTML

7 ـ يوسف عبد اللطيف،"التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين"،في:

http://www.shrooq2.com/vb/showthread.php?t=2116

8 ـ إعلان قمة واشنطن 24 :نيسان 1999 ، المادة 38 على موقع الإنترنت :

http://www.nato.int/1999/p99.064e.htm

NATO Hompage: internet.

9_Andreas Bartels mark may:" **functional role theories of representation and contentwith a case study from spatial cognition explanation :** http://www.springerlink.com springer-verleg.2008) in

10 ـ موقع حلف الناتو

www.nato.int

ز/ وثائق علمية:

1 ـ " **ركائز السياسة الخارجية الأمريكية** " ، تقرير صادر عن وزير الخارجية الامريكي، بتاريخ جانفي / فيفري 1993 ،وثيقة رقم 263/262 .

1_ Josef Joff, "**Is There Any Life After Victory? What Nato Can and Cannot Do"**. The National Interest. Washington DC. **N°41**. Autumn 1995.

فهرس الموضوعات

شكر والعرفان

الإهداء

المقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي.....01

المبحث الأول : اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية.....02

المطلب الأول : ماهية الدور.....02

المطلب الثاني : ادوار السياسة الخارجية.....05

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لتحليل السياسة الخارجية.....09

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى.....09

الفرع الأول : تعريف السياسة الخارجية.....09

الفرع الثاني : علاقتها بالمصطلحات الأخرى.....10

المطلب الثاني : مخرجات السياسة الخارجية.....12

الفرع الأول : الأهـداف.....12

الفرع الثاني : الوسـائل.....13

المطلب الثالث : صنـع السياسة الخارجية.....15

الفرع الأول : محددات السياسة الخارجية.....16

الفرع الثاني : مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.....18

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي بعد نـهاية الحرب الباردة.....23

المبحث الأول : السياسة الخارجية الأمريكية بعد نـهاية الحرب الباردة.....24

المطلب الأول :الخلفية التاريخية و الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية.....,....24

الفرع الأول : التوجه الانعزالي.....,.....24

الفرع الثاني : النزعة التدخلية للمحافظين الجدد 26

الفرع الثالث : نحو صياغة جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية.....28

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.................31
الفرع الأول : المؤسسات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية...............32
الفرع الثاني : أثر العامل الخارجي.........,..........................40
الفرع الثالث : متغير البيئة السيكولوجية لصناع القرار.........................,....42
المبحث الثاني : التعريف بمنظمة حلف شمال الأطلسي (نشأتها وتطورها).,.,.,44
المطلب الأول : تطور الحلف الأطلسي 44
الفرع الأول : نشأة منظمة حلف شمال الأطلسي....................................45
الفرع الثاني : تطور الحلف في ظل الثنائية القطبية....................................47
الفرع الثالث : تطور الحلف لما بعد الحرب الباردة 49
المطلب الثاني : هيكلة القوة التنظيمية و العسكرية للحلف شمال الأطلسي.............51
المطلب الثالث : المبادئ والأهداف منظمة حلف شمال الأطلسي.....................55
الفرع الأول : مبادئ حلف الناتو..56
الفرع الثاني : أهداف حلف الناتو..57
المبحث الثالث : الحلف الأطلسي في المنظور الأمريكي.. نحو أداة متكيفة مع بيئة إستراتيجية متحولة...58
المطلب الأول : أوروبا ما بعد الحرب الباردة.. فضاء جيو سياسي متحول............58
المطلب الثاني : رهانات ومفارقات الإبقاء على الحلف الأطلسي بعد نهاية نظام يالطا...60
المطلب الثالث : المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي من الدفاع المركّز إلى الأمن الموسع..61
الفصل الثالث : التوظيف السياسي والعسكري لمنظمة حلف الشمال الأطلسي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية (حرب كوسوفو 1999 نموذجا).................................,,,,,,,,,,,,,,,,,,...........................66
المبحث الأول : تدخل حلف شمال الأطلسي في حرب كوسوفو1999.........67
المطلب الأول : الخلفية التاريخية والسياسية لازمة كوسوفو.........................67
المطلب الثاني : أسباب تدخل حلف شمال الأطلسي في حرب كوسوفو1999........72
المطلب الثالث : ابرز المواقف والردود الفعل الدولية من حرب كوسوفو1999........74

المبحث الثاني : حلف الناتو كأداة لتنفيذ الإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في حرب كوسوفو 1999. 78

المطلب الأول : أسباب التدخل الولايات المتحدة في أزمة كوسوفو.....78

الفرع الأول : الأسباب المعلنة 78

الفرع الثاني : الأسباب الغير المعلنة.....79

المطلب الثاني : استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أزمة كوسوفو.....80

الفرع الأول : التوظيف العسكري للحلف الناتو..... 80

الفرع الثاني : التوظيف السياسي للحلف الناتو.....86

المبحث الثالث : التحديات والسيناريوهات المستقبلية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في ضل نظام الهيمنة الأمريكية والتهديدات الأمنية الجديدة.....89

المطلب الأول : أهم التحديات التي تواجه حلف شمال الأطلسي.....89

الفرع الأول : حلف الناتو وضرورة الاستجابة للتحديات الأمنية العالمية الجديدة 90

الفرع الثاني : الحاجة الملحة لإشراك روسيا في علاقة نفعية متبادلة.....91

الفرع الثالث : الناتو والتحديات" تحديث الأمن الجماعي " 92

الفرع الرابع : الناتو بين ثنائية (الزعامات القديمة ـ العلاقات الجديدة).....92

المطلب الثاني : عوامل ضمان استمرار الحلف الأطلسي.....93

الفرع الأول : وجود قيادة مهيمنة في الحلف 93

الفرع الثاني : المصداقية.....93

الفرع الثالث : إدراك التهديد.....94

المطلب الثالث : السيناريوهات المستقبلية لحلف شمال الأطلسي.....95

الفرع الأول : السيناريو المرجعي(استمرار الوضع القائم).....96

الفرع الثاني: سيناريو التحول الجوهري.....96

الفرع الثالث: سيناريو الانهيار.....98

الخاتمة.....100

قائمة المراجع